

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -  
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محمد أولحاج  
- البويرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد تقدي وبنكي

بعنوان:

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017) -

تحت إشراف:  
د/ علام عثمان

إعداد الطالبة:  
سنوساوي فاطنة

لجنة المناقشة:

د/ رسول حميد.....رئيسا

د/ علام عثمان.....مشرفا

د/ طابوش مولود.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019



## شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل حمداً كثيراً راجين منه عزوجل

التوفيق والسداد

أوجه شكري للأستاذ المشرف الدكتور **علام عثمان**

الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه المذكرة

كما أتوجه بخالص شكري إلى لجنة المناقشة التي قبلت

مناقشة هذه المذكرة

وأقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من ساعدني من قريب

أو بعيد لإتمام هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

سنوساوي فاطنة

## الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وإلى جميع إخوتي وأخواتي وكل العائلة

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل من لقنني من العلم حرفاً

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى كل من جمعني بهم الحياة وأحبوني بصدق

سنوساوي فاطنة

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	إهداء
III- I	فهرس المحتويات
V-IV	فهرس الجداول
VII-VI	فهرس الأشكال
أ-هـ	مقدمة
29-01	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية</b>
02	<b>تمهيد</b>
03	<b>المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية</b>
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها
04	المطلب الثاني: الأساس الفكري للسياسة النقدية
10	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
14	<b>المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية، قنوات انتقالها، وعوامل نجاحها</b>
14	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية
17	المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية
19	المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة النقدية
20	<b>المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية</b>
20	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مغلق
22	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح
26	المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية
29	<b>خلاصة</b>
59-30	<b>الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي</b>
31	<b>تمهيد</b>
32	<b>المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي</b>
32	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
33	المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
35	المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

## فهرس المحتويات

40	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
40	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي
43	المطلب الثاني: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي
44	المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي
47	المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي
47	المطلب الأول: النماذج التقليدية في النمو الاقتصادي
51	المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي
59	خلاصة
89-60	الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
61	تمهيد
62	المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
62	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
65	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر
69	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر
74	المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
74	المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر
76	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الحقيقية في الجزائر
80	المبحث الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
80	المطلب الأول: تحليل وصفي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
81	المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة
85	المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
89	خلاصة
94-90	الخاتمة
103-95	قائمة المراجع

# فهرس الجداول

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
66	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	01
67	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	02
70	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	03
72	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	04
74	تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي خلال الفترة (2000-2017)	05
76	تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	06
78	تطور نسب القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	07
81	معطيات الدراسة ومصادرها	08
82	مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات النموذج الأول	09
83	اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور	10
84	اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار فلييس براون (PP)	11
84	اختبار السببية بين الكتلة النقدية (M2) والناتج الداخلي الخام (PIB)	12
85	اختبار سكون بواقي نموذج الكتلة النقدية وفق اختبار ديكي فولر المطور	13
86	تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P) الناتج الداخلي الخام	14

# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
07	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	01
08	الطلب على النقود بدافع المضاربة	02
08	عرض النقود عند كينز	03
20	منحنى (IS)	04
20	منحنى (LM)	05
21	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد	06
21	أثر السياسة النقدية التوسعية على منحنى LM	07
21	فعالية السياسة النقدية في الحالة الكينزية والكلاسكية	08
23	التوازن الخارجي للاقتصاد ومنحنى BP	09
23	التوازن الكلي العام	10
24	عوامل انتقال منحنى BP	11
24	فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت	12
25	فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن	13
28	أثر السياسة النقدية والمالية على سعر الفائدة	14
28	أثر السياسة النقدية والمالية على الدخل	15
42	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	16
45	النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية	17
50	نموذج "هارود" في حالة $G_n > G_w$	18
50	نموذج "هارود" في حالة $G_n < G_w$	19
52	نموذج النمو AK	20
75	تطور معدلات النمو الحقيقية والاسمية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	21
77	تطور معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	22
79	تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	23
80	أثر الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	24
82	تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة PIB	25
83	الكتلة النقدية بالمفهوم الموسع M2	26

## فهرس الأشكال

87	بيان توزيع (E1) في حالة النموذج الأول	27
88	بيان توزيع (E1) في حالة النموذج الثاني	28

مقدمة

## مقدمة

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية نظراً لمساهمتها في تحقيق مجمل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ويظهر جلياً هذا من خلال تزايد ارتباط مختلف المشاكل الاقتصادية كاستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، ويعد البنك المركزي المسؤول عن تطبيق هذه السياسة من خلال مختلف الأدوات المباشرة وغير المباشرة وللوصول إلى الأهداف النهائية يجب أن يتمتع بالاستقلالية عن الجهاز التنفيذي. ورغم أن السياسة النقدية تُعد من السياسات الرئيسية في تحقيق الاستقرار و النمو، إلا أنها تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب متغيرات كل دولة، إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن الهدف الأساسي لهذه السياسة هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، وأما الدول المتقدمة ترى بأن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك إذ تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وتخفيض مستويات البطالة و الاستقرار النقدي وغيرها من الأهداف.

من جهته يعد النمو الاقتصادي هدفاً مشتركاً لمختلف اقتصاديات الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية على الرغم من اختلاف آليات تحقيقه من دولة لأخرى، ويرتبط موضوع النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية دون تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستمرة، وقد حاز هذا الموضوع على اهتمام الباحثين والاقتصاديين خصوصاً في جانب أسباب اختلاف معدلات النمو بين الدول وهو ما ترجم في ظهور عدة نظريات ونماذج، وقد ازداد اهتمام الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى من بينها السياسة النقدية، لهذا أصبحت جميع دول العالم تعتمد على السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يوضع على رأس أهداف السياسات الاقتصادية.

كانت الانطلاقة الحقيقية للسياسة النقدية في الجزائر بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع الإطار القانوني لها ووضح مختلف أدواتها ومنح لبنك الجزائر استقلالية بغية إدارتها بشكل فعال، وقد شهد هذه القانون العديد من التعديلات وذلك حتى يؤدي بنك الجزائر دوراً أساسياً لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي يعد تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية من أهم أهدافها.

### إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي يُمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

الأسئلة الفرعية:

ينبثق عن التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- كيف تساهم أدوات السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية؟
- ماهي أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي؟
- ما مسار السياسة النقدية في الجزائر؟
- كيف ساهمت تطورات أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017)؟
- هل هناك علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- للسياسة النقدية دور في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية مثل تحقيق معدل نمو عالٍ، مكافحة البطالة، استقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات.
- يُعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي، والذي يُعبر عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل خلال فترة من الزمن.
- اعتمدت الجزائر في تطبيق سياستها النقدية وزيادة فعاليتها خلال الفترة الدراسة على الأدوات غير المباشرة والمتمثلة في الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم.
- توجد سببية ذو اتجاهين بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من المبررات التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع، هناك ما هو متعلق بالجانب الذاتي والمتمثل في الرغبة الشخصية والميول الكبيرين إلى البحث في مثل هذه المواضيع، وهناك ما هو متعلق بالجانب الموضوعي نجد أهمها:

- توافق الموضوع مع التخصص؛
- أهمية السياسة النقدية في مختلف اقتصاديات الدول؛
- كون النمو الاقتصادي يُشكل الهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها مختلف الدول؛
- محاولة معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

## حدود الدراسة:

تمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** خصت هذه الدراسة الجزائر كدراسة حالة لمعرفة مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

- **الحدود الزمانية:** تمثلت فترة الدراسة في (2000-2017) نظراً لكونها شهدت العديد من الاصلاحات المتعلقة بالسياسة النقدية ومن ثم تغير أهدافها النهائية، والتي كان النمو الاقتصادي من أهم أهدافها.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المكانة التي تحتلها السياسة النقدية، وذلك من خلال استخدام أدواتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية، والتي تأتي في مقدمتها معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التغيرات التي شهدتها مسار السياسة النقدية في الجزائر وتغير أهدافها من إصلاح لآخر.

## أهداف البحث:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذا البحث في:

- إبراز أهمية السياسة النقدية ومختلف أدواتها التي تمكن من الوصول إلى أهدافها.
- التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- التعرف على نظرة مختلف المدارس الفكرية للنمو الاقتصادي.
- التعرف على أهم التطورات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.
- تبيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

## المنهج المتبع:

تم الاعتماد خلال دراستنا على العديد من المناهج، إذ تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي في أغلب محاور الدراسة من أجل الاحاطة بالجانب النظري للدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي وذلك عند التطرق إلى المراحل التي مرت بها السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين تم اعتماد الجانب القياسي لتوضيح العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

## صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذا البحث، قلة المراجع فيما يخص نماذج ونظريات النمو الاقتصادي.

هيكل البحث:

بغية الامام بجميع جوانب الموضوع والوصول إلى أهداف البحث تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاث فصول، جاء الفصل الأول بعنوان "الإطار النظري للسياسة النقدية"، حيث يشمل على ثلاث مباحث يُخصص الأول لماهية السياسة النقدية حيث نتناول فيه تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها، إلى جانب الأساس الفكري للسياسة النقدية وأدواتها، أما الثاني فيستعرض أهدافها وآليات انتقالها وعوامل نجاحها، في حين يظهر المبحث الثالث بدراسة فعالية السياسة النقدية حيث نقوم بدراسة فاعليتها في الاقتصاد المغلق والمفتوح، بالاضافة إلى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان "مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي"، إذ يُقسم بدوره إلى ثلاث مباحث يُخصص الأول لماهية النمو الاقتصادي الذي نتطرق فيه إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالنمو الاقتصادي، إضافة إلى الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، إلى جانب قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، أما المبحث الثاني والثالث فتتطرق لأهم النظريات التي تستند عليها التيارات الفكرية في تحليلها للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان "دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)"، الذي يُقسم إلى ثلاث مباحث، يُخصص الأول للاتجاهات العامة للسياسة النقدية حيث نتطرق فيه إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالاضافة إلى أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر، إلى جانب تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، أما المبحث الثاني نخصه إلى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال التعرض إلى تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة، والتوزيع القطاعي له خلال فترة الدراسة، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك لمعرفة العلاقة بينهما، لنختتم البحث بخاتمة عامة التي سنبرز فيها أهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات المقدمه.

# الفصل الأول: الإطار النظري

## للسياسة النقدية

تمهيد:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول الوصول إليه، وللوصول لهذا الهدف تطبق الدول العديد من السياسات الاقتصادية والتي من بينها السياسة النقدية التي تعتبر الوسيلة الفعالة لمعالجة بعض الظواهر، وتطورت هذه السياسة من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبار هذه الأخيرة محور عملية السياسة النقدية انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية ثم الكينزية وصولاً إلى المدرسة النقدية المعاصرة. وتعود مسؤولية إدارة السياسة النقدية إلى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي المكلف بتحريك عرض النقود وأوضاع الائتمان عن طريق مختلف الأدوات المباشرة وغير المباشرة كمعدل إعادة الخصم وذلك لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتأثير على الظروف النقدية والائتمانية، وهذا كله في ظل الاستقلالية التي يتمتع بها.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية؛

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية، قنوات انتقالها، وعوامل نجاحها؛

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية.

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تُعتبر السياسة النقدية أحد أشكال السياسات الاستقرار التي تتبعها السلطات النقدية من أجل مكافحة مختلف الاختلالات الاقتصادية، وكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة العامة فلقد احتلت الصدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها مجالاً يعتمد عليه في تحقيق الأهداف الكبرى لهذه السياسة.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها

تعددت التعاريف المقدمة من قبل الاقتصاديين فيما يخص السياسة النقدية طبقاً لنظرة كل واحد منهم، كما ان هناك اتجاهين للسياسة النقدية المطبقة في كل بلد حسب الحالة الاقتصادية السائدة من كساد ورواج.

### أولاً: مفهوم السياسة النقدية

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية نذكر أهمها:

**التعريف الأول:** " هي عبارة عن مجموعة الأنشطة والأعمال والقرارات والتشريعات التي ينفذها أو يقوم بها البنك المركزي، أو مجلس النقد، أو مؤسسة المخولة بموجب قانون، بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الأمثل بدون حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني."<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "هي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية، بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان، باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية."<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف."<sup>3</sup>

**التعريف الرابع:** "هي ممارسة البنك المركزي الرقابة على كمية النقود ومعدلات الفائدة من أجل تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية."<sup>4</sup>

**التعريف الخامس:** "هي إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة، أي أن السياسة النقدية تُشير إلى أهداف محددة تضعها الإدارة النقدية الحكيمة لنفسها وتسعى لتحقيقها، وإلى الوسائل والتدابير المختلفة ذات القابلية السريعة على التكيف والتي يتم عن طريقها القيام بتلك الإدارة."<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 336.

<sup>2</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 149.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 138.

<sup>4</sup> عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 95.

<sup>5</sup> فواز جار الله نايف الدليمي، عبد الله خضر عبطان السعادي، أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في البلدان النامية مختارة للمدة 1980-2003

2003، مجلة الأكاديمية العلمية، المجلد 31، العدد 96، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 295.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

وعليه يمكن القول بأن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

### ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية

عند قيام البنك المركزي بممارسة الرقابة على النقود فعمله ينصب على تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية معينة ولذلك يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين لهذه السياسة هما اتجاه توسعي واتجاه انكماشى.

**1- السياسة النقدية التوسعية:** تعني أن حجم وسائل الدفع المتاحة وكذلك التغير في قيمة النقود تتجه نحو توسع النشاط الاقتصادي، وطبعاً يمكن أن يرافق هذا معدل تضخم صغير مقبولاً اقتصادياً لأنه يؤدي إلى تحفيز أصحاب الأعمال نتيجة تحرك طفيف في الأسعار، وكذلك توسيع القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي رفع الطلب الفعال. لا يتم تحقيق الحالة التوسعية إلا إذا سعى الجهاز المصرفي بتخفيض معدل الفائدة وتشجيع الائتمان، كذلك التقليل من الاحتياطي الإجباري، وتخفيض معدل إعادة الخصم والتخفيض من سعر الصرف، وما إلى ذلك من الوسائل التي تراها السلطة النقدية مناسبة.

**2- السياسة النقدية التقييدية:** تكون في حالة ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الارتفاع المستمر والملاحظ في المستوى العام للأسعار والذي يقابله دائماً طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة نقدية انكماشية بتدخل الجهاز المصرفي عكس الحالة التوسعية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الأساس الفكري للسياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية العديد من التطورات عبر مختلف المدارس الاقتصادية، حيث كانت بداية الأولى مع ظهور المدرسة الكلاسيكية التي رسخت مبادئها وركائزها الأساسية، ثم ظهرت بعد ذلك في المدرسة الكينزية لتنظر إلى السياسة النقدية نظرة مغايرة، لتظهر بعدها المدرسة النقدية المعاصرة.

### أولاً: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي آدم سميث الذي وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية، وساهم في تطويرها مالتوس وريكاردو، ميل، وساي وغيرهم من رواد المدرسة النيوكلاسيكية، حيث قامت هذه المدرسة على عدة أسس ومبادئ أهمها التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، وأن النقود بصفقتها وسيط للتبادل ليست سوى حاجب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون هناك له تأثير عليها، كما اعتبروا أن النمو الاقتصادي يتم بصفة

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 150.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تلقائية دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مع افتراض ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، وارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود.

ومن هذه المبادئ حاولت ضبط مفهوم السياسة النقدية حيث ركز الكلاسيك اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار على أساس أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار وانشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الانتاج والتشغيل والدخل الوطني.<sup>1</sup> وتشمل النظرية الكمية للنقود على معادلتين أساسيتين هما:

**1- معادلة التبادل لفيشر:** صاغ فيشر هذه المعادلة سنة 1911 والتي مفادها أن النقود كوسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة وهذا نستنتج أن عملية التبادل ذات طرفين نقدي ويعبر عنها كمية النقود في سرعة تداولها و طرف سلعي يمثل قيمة السلعة المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع مضروبة في أسعارها، ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:<sup>2</sup>

$$M \times V = P \times T \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل كل من:  $M$  كمية النقود المتداولة خلال فترة معينة،  $V$  سرعة دوران النقود،  $P$  المستوى العام للأسعار،  $T$  حجم المعاملات التي تمت في زمن ما.

لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت  $(T)$  بالمتغير  $(Y)$ ، والذي يشمل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:<sup>3</sup>

$$M \times V = P \times Y \dots\dots\dots (2)$$

ويمكن تحويل المعادلة رقم (1) إلى معادلة أخرى تحدد مستوى العام للأسعار كما يلي:<sup>4</sup>

$$P = M \times V / T \dots\dots\dots (3)$$

يتضح من المعادلة رقم (3) أن المستوى العام للأسعار يتحدد من قبل كمية النقود الاسمية، فثبات حجم المعاملات  $(T)$  وسرعة دوران النقود  $(V)$  فإن أي تغير في كمية النقود المعروضة يقابله تغير مشابه وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار.

**2- معادلة الأرصدة النقدية (صيغة كامبرج):** قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الإنجليزي ألفرد مارشال وهو أحد المفكرين الكلاسيك، وتختلف هذه الصيغة عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص، ص 7-11.

<sup>2</sup> محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 68.

<sup>3</sup> عباس كاظم الدعسي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 27.

<sup>4</sup> بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009-2010، ص 35.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

للقيمة بدلاً من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة،<sup>1</sup> حيث أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بالأرصدة النقدية سائلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه مارشال " التفضيل النقدي"، ويرتكز هذا التحليل على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة،<sup>2</sup> ويتم تلخيص هذه الصيغة في المعادلة التالية:

$$M \times V = P \times Y \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل  $M$  كمية النقود،  $P$  مستوى العام للأسعار،  $V$  سرعة دوران النقود،  $Y$  الدخل النقدي. فالعلاقة بين التفضيل النقدي ( $K$ ) وسرعة دوران النقود ( $V$ ) هي علاقة عكسية حيث:<sup>3</sup>

$$K = 1/V \dots \dots \dots (2)$$

حيث  $K$  تمثل النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية.

وبمقارنة المعادلة (1) مع المعادلة (2) نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كامبردج:<sup>4</sup>

$$M = P(Y \times K) \quad \text{أي} \quad M/K = P \times Y$$

وصل أنصار مدرسة كامبردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر، في هذا الصدد وصل مارشال إلى أن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، شريطة ثبات كل العناصر التي تشمل عليها المعادلة.

ويمكن القول أن السياسة النقدية بالنسبة للكلاسيك هي سياسة محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج وأسعار الفائدة، فتوصلت إلى نتيجة مفادها أن المستوى العام للأسعار هو دالة متزايدة لكمية النقود المعروضة، فأى زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس القدر وفي نفس الاتجاه.

### ثانياً: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

نشأت المدرسة الكينزية على أنقاض الفكري الكلاسيكي والأزمة الاقتصادية (1929-1933) الذي أثبت فشله بعد عدم قدرته على حل تلك الأزمة، ومن هنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً للأزمة،<sup>5</sup> ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته الموجودة بمستوى الإنفاق الوطني، ونادى بأن حياد الدولة لم يعد مقبولاً، ومن ثم فلا بد من تدخلها في النشاط الاقتصادي لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 62.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 44.

<sup>3</sup> بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 95.

<sup>4</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>5</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 260.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

الأزمة، حيث ربطت هذه النظرية بين الدخل والاستثمار من خلال التعادل بين كمية النقود والطلب عليها.<sup>1</sup>

**1- الطلب على النقود عند كينز:** هي عبارة عن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكلها سائل وهو ما يسمى لدى كينز بتفضيل السيولة،<sup>2</sup> ويرجع كينز دوافع الطلب على النقود إلى ثلاث أغراض هي:

**1-1- دافع المعاملات أو المبادلات:** أي رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بصورة سائلة كأرصدة نقدية بهدف مواجهة النفقات الجارية المتعلقة بمشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية، والطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة في الدخل ذو علاقة طردية بين الدخل وطلب على النقود.<sup>3</sup>

$$MD_1 = f(Y) = \alpha_1 Y$$

حيث:  $MD_1$  الطلب على النقود بدافع المعاملات،  $\alpha_1$  الجزء المحتفظ به من الدخل بدافع المعاملات.

**1-2- دافع الاحتياط:** هو الاحتفاظ بالسيولة النقدية بشكل احتياطي لمواجهة مدفوعات مستقبلية مجهولة، لكنها متوقعة لبعض الحالات، بالنسبة للأفراد كالأزمات، أما بالنسبة لأصحاب الأعمال كالضرائب والكوارث.<sup>4</sup> والطلب على النقود بدافع الاحتياط هي دالة طردية في الدخل.

$$MD_2 = f(Y) = \alpha_2 Y$$

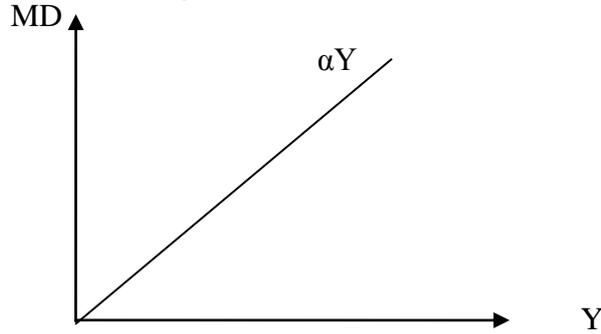
حيث:  $MD_2$  الطلب على النقود بدافع الاحتياط،  $\alpha_2$  الجزء المحتفظ به من دخل بدافع الاحتياط.

وبما أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات لهما نفس العلاقة مع الدخل (علاقة طردية) يمكن جمعهما في معادلة واحدة كما يلي:

$$MD_{1,2} = MD_1 + MD_2 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y = \alpha Y$$

$MD$  الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط،  $\alpha$  الجزء المحتفظ به من الدخل بدافع المعاملات والاحتياط.

الشكل رقم (01): الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



المصدر: محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الكلية، الجزائر، 2017، ص 167.

<sup>1</sup> محمد زرقون، أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 89.

<sup>2</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الزهران للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ص 280.

<sup>4</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 287.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

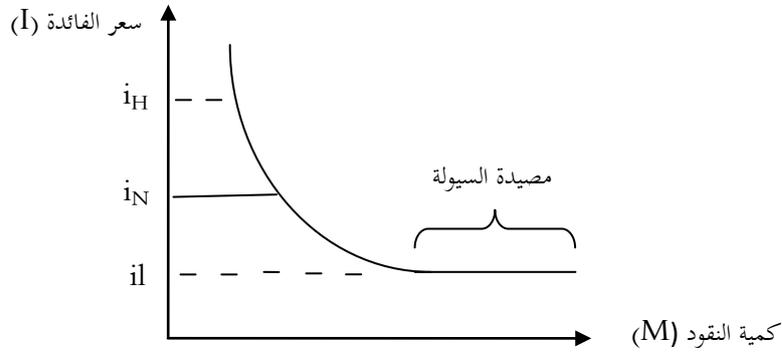
### 1-3- دافع المضاربة: يحتفظ الأفراد بالنقود في صورة سيولة نقدية بهدف الاستفادة من تقلبات الأسعار

التي يتوقعون حدوثها في أسواق الأوراق المالية،<sup>1</sup> والطلب على النقود ذو علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة كما هو مبين في المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$MD = A - \alpha i \quad \text{أي أن:} \quad MD = f(i)$$

حيث MD تمثل الطلب على النقود بغرض المضاربة،  $\alpha$  مدى حساسية الطلب على النقود للمضاربة للتغيرات في سعر الفائدة، A تمثل قيمة الدخل المحتفظ عند الوصول سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته، أي أن الأفراد لا يفضلون توظيف المبلغ عند هذا المستوى بسبب تراجع الكبير للعائد الذي على أساسه يتم توظيف وهو ما يسميه كينز بـ "مصيدة السيولة".

الشكل رقم (02): الطلب على النقود بدافع المضاربة

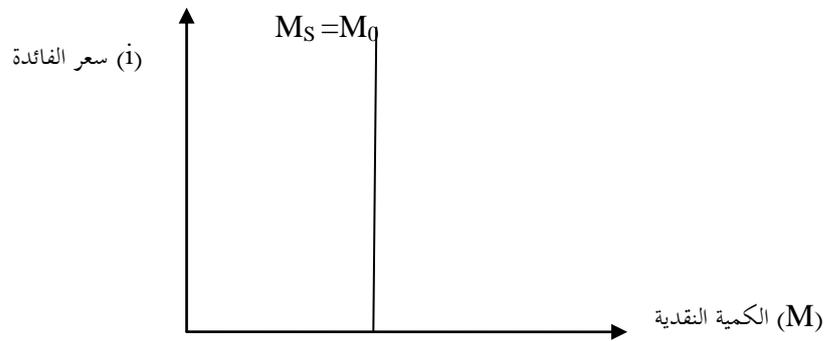


المصدر: محمد سعيد السمهوري: اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 279.

### 2- العرض على النقود عند كينز: إن عرض النقود في التحليل الكينزي هي عبارة عن متغيرة خارجية تُحدد من قبل

السلطات النقدية، ويقصد بها جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد،<sup>3</sup> حيث يُعتبر عرض النقود عدم مرونة بالنسبة لسعر الفائدة لتصبح معادلة عرض النقود ( $M_S = M_0$ ) كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (03): عرض النقود عند كينز



المصدر: محمد زرقون، أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 281.

<sup>2</sup> محمد زرقون، أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 167، 168.

<sup>3</sup> أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 100.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

وما يمكن قوله أن السياسة النقدية بالنسبة لكينز ليست حيادية كما يرى الكلاسيك بل هي ايجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على مستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل تلعب دوراً كبيراً في التأثير على النشاط الاقتصادي وبالأخص تحديد مستوى الدخل والتشغيل عن طريق آلية سعر الفائدة.

### ثالثاً: السياسة النقدية في التحليل النقدي المعاصر

بعد التطرق لأهم ماجاءت به النظرية الكلاسيكية والكينزية وفشل كل منهما في الحد من الأزمات جاءت النظرية النقدية بزعماء الاقتصاديين الأمريكي ميلتون فريدمان، حيث تعتبر دراسة فريدمان إعادة للأفكار كمية النقود ولكن بأسلوب جديد، حيث اعتبر الثروة التي يملكها الأفراد تشمل كل من الأصول المالية، النقدية، العينية، والبشرية أي تشمل كل مصادر الدخل، واستخدم فريدمان مصطلح الدخل الدائم الذي يمثل القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل.<sup>1</sup>

1- **الطلب على النقود:** ينظر إليه فريدمان على أنه طلب على الأرصد النقدية لأنها تحقق للأفراد منفعة، ويؤكد فريدمان بأن الطلب على النقود يتحدد بثلاثة عوامل وهي: إجمالي الثروة المحتفظ بها على أشكالها المختلفة، تفضيلات وأذواق الأفراد، وتكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية.<sup>2</sup>

ويمكن كتابة دالة الطلب على النقود وفقاً لتحليل فريدمان بالشكل التالي:<sup>3</sup>

$$M=f \left( P \cdot rb \cdot re \cdot \frac{dp}{dt} \frac{1}{P} \cdot Y \cdot w \cdot u \right)$$

حيث:  $M$  كمية النقود المطلوبة،  $P$  المستوى العام للأسعار،  $rb$  عائد السندات،  $re$  عائد الأسهم،  $\frac{1}{P} \frac{dp}{dt}$  عائد الأصول الطبيعية،  $w$  عائد من رأس المال البشري،  $Y$  الدخل،  $u$  الأذواق. إذن حسب فريدمان فإن الطلب على النقود يرتبط بمفهوم الثروة وباعتبار النقود أصلاً من أصول الثروة فإن الطلب على النقود يرتبط طردياً مع فكرة الثروة والدخل الدائم ينوب عن الثروة.

2- **عرض على النقود:** يعتبر عرض النقود في النظرية النقدية المعاصرة المتغير الذي يحقق الاستقرار النقدي بما يتماشى ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يظهر دور السلطات النقدية - حسب فريدمان - في تشديد الرقابة على العرض النقدي والسعي إلى نموه بمعدل مستقر يتوافق مع معدل النمو الاقتصادي، مؤكداً على أن الطلب على النقود يتميز بالثبات النسبي، أما العرض النقدي فهو العامل المحدد للنشاط الاقتصادي. وحسب فريدمان، فإن عرض النقود متغير خارجي تحكمه السلطات النقدية، فهو ليس له تأثير على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له تأثير

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص، ص 66، 67.

<sup>2</sup> فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 91.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، دليل في الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص، ص 12، 13.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

على مستوى الأسعار، بينما في المدى القصير يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق وبالتالي الدخل.<sup>1</sup> وعليه يمكن القول أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وبالتالي تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

وأخيراً يمكن القول أنه مهما اختلفت المدارس في تفسير السياسة النقدية، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير والتحكم في الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من الأدوات لتحقيق أهدافها، وهي أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة.

#### أولاً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تُعرف أيضاً بالأدوات الكيفية أو النوعية، ويستهدف هذا النوع من الأدوات التأثير في نوع الائتمان ووجهته وليس في مقداره وهي تلائم الأوضاع الخاصة التي تتميز بها الاقتصاديات المتخلفة ومن هذه الأدوات نجد:

**1- سياسة تأطير القرض:** هي عبارة عن القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتسمى أيضاً تأطير الائتمان، استخدمت هذا السياسة لأول مرة في فرنسا سنة 1958 الذي ينص على إلزام البنوك بصفة إجبارية على عدم زيادة حجم القروض الممنوحة من طرفها عن الحد الأقصى، وفي حل تجاوزه من طرف البنوك فإنها تتعرض لعقوبات في البداية على شكل تخفيض سقف إعادة الخصم لها، ولا تكون سياسة تأطير القرض ذات فعالية إلا إذا تم تطبيقها على جميع أنواع القروض القصيرة والمتوسطة.<sup>2</sup>

**2- الإقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية باتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم البنكية المتطورة.<sup>3</sup>

**3- الودائع المشروطة للاستيراد:** يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين لايداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الوردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة. وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد

<sup>1</sup> بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009، مرجع سبق ذكره، ص46.

<sup>2</sup> حوحو فطوم، السياسات الاقتصادية والسوق المالي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص210.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص130.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

**4- الحد الأدنى للسيولة:** يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.<sup>1</sup>

**5- العمليات البنكية الخاصة:** تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، ويتدخل البنك المركزي لتفعيل سياسته النقدية بمنح قروض لبعض القطاعات الأساسية للاقتصاد وهو بذلك ينافس البنوك التجارية عند عجزها أو رفضها لمنح القروض.<sup>2</sup>

**ثانياً: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:**

تُعرف أيضاً بالأدوات الكمية، ويوجد ثلاث أدوات رئيسية يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود، وتمثل في سياسة إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي الاجباري.

**1- سعر إعادة الخصم:** يُقصد به سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات حكومية، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلفات مضمونة بهذه الأوراق لذا يُطلق عليها أحياناً "سعر بنك" ويُقصد به السعر الذي يحدده البنك المركزي.<sup>3</sup>

ويُعتبر هذه الأداة من أقدم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على الائتمان، وهي شكل من أشكال إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية، وأول من طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1839 وتبعتها الدول الأخرى.<sup>4</sup>

ويرغم ما تتميز به هذه الوسيلة من بساطة في التطبيق، فإن تحقيقها للأهداف المرسومة قد تعترضه صعوبات، تصبح معها ذات فعالية محدودة، وتمثل هذه الصعوبات في:<sup>5</sup>

- عندما تتوفر البنوك التجارية على سيولة كافية يتضاءل دور البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ويؤدي ذلك إلى انخفاض فعالية سياسة إعادة الخصم؛

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص، ص 81، 82.

<sup>2</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 167.

<sup>3</sup> محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 361.

<sup>4</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>5</sup> طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 154.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

- عندما تكون مرونة طلب القروض بالنسبة لمعدل الفائدة منخفضة، مثلاً عندما يكون للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة، فإن فعالية سياسة إعادة الخصم تتضاءل؛
- عندما يرتفع معدل الفائدة تبعاً لرفع معدل إعادة الخصم يترتب عنه دخول رؤوس الأموال إلى داخل البلد إذا كان الاقتصاد يتميز بحرية على مستوى حركة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تدفق العملة الصعبة إلى داخل البلد ويؤدي ذلك إلى انخفاض فعالية سياسة إعادة الخصم.

**2- عمليات السوق المفتوحة:** تُعد عمليات السوق المفتوحة إحدى وسائل البنك المركزي المستخدمة لتحقيق الزيادة أو النقصان في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية، وبالتالي إمكانية التأثير في مقدار ما تمنحه هذه البنوك من ائتمان.<sup>1</sup> وتتمثل في قيام البنك المركزي بعمليات شراء وبيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة وأية أوراق مالية أو تجارية في السوق النقدي أو السوق المالي وذلك بهدف التأثير المباشر على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وتؤدي عملية الشراء إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي إلى زيادة مقدارها على التوسع في الائتمان وخلق الودائع،<sup>2</sup> وقد طبقت هذه السياسة لأول مرة في إنجلترا في القرن التاسع عشر، وانتهجت الولايات المتحدة الأمريكية طريق إنجلترا بدء من سنة 1913 ثم عقبها فرنسا سنة 1938،<sup>3</sup> وتسمح هذه الأداة للسلطات النقدية بتوجيه أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يبدو لهم أكثر ملاءمة وقد ازدادت أهميتها بعد 1930 بعد اكتشاف محدودية أداة معدل إعادة الخصم، ويتم الآن استخدامها على نطاق واسع.<sup>4</sup>

وتتوقف فعالية هذه الأداة على توفر مجموعة من الشروط أهمها:<sup>5</sup>

- توفر إرادة التعامل من طرف مختلف المتدخلين، بمعنى أن يكون لهؤلاء جميعاً مصلحة في إجراء هذه المعاملات؛
- اتساع هيكل السوق، حيث يكون عدد المؤسسات المتدخلة كبيراً يجعل السوق أكثر نشاطاً وديناميكية؛
- عمق السوق النقدية، وذلك من خلال توافر عدد وقدر كبيرين من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة، حيث يرفع ذلك من حجم المبالغ المتداولة مما يجعل لعمليات التدخل عن طريق السوق المفتوحة مفعولاً كبيراً قادر على التأثير على وضع السوق واتجاهه.

<sup>1</sup> حيدر حسين آل طعمة، أحمد اسماعيل المشهداني، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، العراق، 2012، ص 134.

<sup>2</sup> صالح الخصاصنة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 242.

<sup>3</sup> عيجولي خالد، فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مداخلة مقدمة ضمن فعالية المنتدى الدولي "حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 07.

<sup>4</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 90.

<sup>5</sup> طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 156.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

**3- الاحتياطي الاجباري:** تُعرف بأنها نسبة من الإيداعات يتم الاحتفاظ بها من الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي وتُعد هذه النسبة الزامية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، ويُعد المبرر الأساسي لالزام البنوك على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها هو توفير السيولة لمواجهة الطلب المفاجئ من قبل العملاء،<sup>1</sup> ويتمثل الهدف من تحديد هذه النسبة في توفير الحد الأدنى من السيولة للبنك وحد أدنى من الضمان بالنسبة للمودعين، وتستعمل هذه السياسة للتأثير على حجم الائتمان، عرض النقود، والرقابة عليها.<sup>2</sup> ويُطلق على هذه الأداة "نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي، والقانون يُحول للبنك المركزي بتغيير حجم الائتمان بتغيير نسبة الاحتياطي الالزامي، فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة توسعية في الائتمان فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي، وبالتالي تستطيع البنوك خلق ودائع الائتمان بأضعاف قيمة النقود المتوفرة لديها، أما إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية فهو يعمل على رفع هذه النسبة وبالتالي تقوم البنوك المرخصة بتخفيض حجم ودائعها بأضعاف قيمة النقد المتوفرة لديها.<sup>3</sup> والجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي القانوني تكون عادة أهم الأدوات وأكثر استخداماً في الاقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مالي حقيقي في تلك الاقتصاد يمكن للبنك المركزي من خلاله إتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم.<sup>4</sup>

وبالرغم من ذلك، فإن هذه الأداة لها عيوب كثيرة، كأداة للتحكم بالنقود، وخاصة عند مقارنتها بأداة السوق المفتوحة حيث يلاحظ أن إحداث تغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني شيء معقد إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة التي هي قطعاً أداة عديمة المرونة حيث لا يُستحب تغييرها على فترات متقاربة، بل يُفضل البعض ثباتها على فترات طويلة ولا يتم اللجوء إليها إلا عند الضرورة.<sup>5</sup>

## المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية، قنوات انتقالها، وعوامل نجاحها

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 206.

<sup>2</sup> جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزبود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 267.

<sup>3</sup> حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 351.

<sup>4</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 308.

<sup>5</sup> مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 457.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق عدة أهداف تلمس جوانب مختلفة تختلف من دولة إلى أخرى مستعملة في ذلك الأدوات الكمية والكيفية، وستتطرق في هذا المبحث إلى أهداف السياسة النقدية، قنوات انتقالها، وعوامل نجاحها.

### المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

تنقسم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية، أهداف وسيطية وأهداف نهائية، ولتحقيق هذه الأهداف الأخيرة يتم المرور بالأهداف الأولية والوسيطية كمرحلة بداية.

#### أولاً: الأهداف الأولية

هي متغيرات يستهدفها البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطية، فهي تعتبر حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية، وتمثل فيما يلي:

**1- مجتمعات الاحتياطات النقدية:** تُعرف بالقاعدة النقدية أو النقد ذو الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها. وقد عرفت هذه المجتمعات جدلاً كبيراً حول اختيار المتغير الذي يصلح لأن يكون أكثر فاعلية لضمان تحقيق الأهداف الوسيطية، ولكل مجمع مؤيد ومعارض فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا لسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت فروع أخرى واقتصاديين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي ليقمى هذه الجدل مجرد تجرية ألا وهو أي من المجاميع الاحتياطات أكثر مراقبة من قبل السلطات ومدى علاقة كل مجمع بنمو عرض النقود التي تُشكل الأهداف الوسيطة.

**2- ظروف سوق النقد:** يُقصد به مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، وتشير إلى مدى قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى. وتتضمن ظروف سوق النقد الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد،<sup>1</sup> التي يمارس البنك المركزي عليها الرقابة القوية، يُشير سعر الفائدة الأرصدة البنكية إلى سعر الفائدة المقترضة لمدة يوم أو يومين بين البنوك، في حين تمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحاً منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على القروض البنوك فيما بينها.<sup>2</sup>

#### ثانياً: الأهداف الوسيطية

<sup>1</sup> حللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 62.

<sup>2</sup> مفتاح صالح، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 125.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

يُقصد بالأهداف الوسيطة المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تُعتبر كمؤشرات يكون تغييرها عاكساً لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار الأسعار،<sup>1</sup> وتمثل هذه الأهداف في المجمعات النقدية، سعر الفائدة وسعر الصرف، وفيما يلي عرض لكل منها:

**1-1- المجمعات النقدية:** هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع.<sup>2</sup> وهناك عدة مجتمعات نقدية تتراوح ما بين  $M_0$  و  $M_3$ ، حيث كلما اتجهنا من  $M_0$  إلى  $M_3$  تقل درجة السيولة وتقل معها سهولة التحويل وهي كالاتي:<sup>3</sup>

**1-1-1- مجمع القاعدة النقدية  $M_0$ :** تسمى أيضاً بالأساس النقدي وتتصف بالسيولة التامة، وتشمل كل من النقود القانونية المتداولة لدى الجمهور أي النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي والاحتياطات النقدية لدى البنوك في صناديقها وفي حساباتها لدى البنك المركزي.

**1-2-1- مجمع الكتلة النقدية  $M_1$ :** يُمثل مجموع وسائل الدفع، ويتضمن بالإضافة إلى مجمع القاعدة النقدية  $M_0$  كل من ودائع تحت الطلب و أرصدة الحسابات الجارية للجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الصكوك البريدية، وحتى لدى البنك المركزي والخزينة العمومية.

**1-3-1- مجمع الرصيد النقدي للدولة  $M_2$ :** يشمل بالإضافة إلى مجمع الكتلة النقدية  $M_1$  ودائع لأجل وتسمى أيضاً أشباه النقود وتشمل ودائع لأجل عدة أنواع أهمها: ودائع ذات أجل استحقاق محدد، ودائع قصيرة الأجل لدى الخزينة العمومية، ودائع بإشعار وودائع الادخار.

**1-4-1- مجمع السيولة الكلية للاقتصاد  $M_3$ :** يتشكل من الرصيد النقدي للدولة  $M_2$  وودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير بنكية.

**2- معدلات الفائدة:** يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية معدل فائدة كهدفاً وسيطاً للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، كما يجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات معدلات الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه المعدلات ضمن هوامش

<sup>1</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 193.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>3</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص، ص 107-109.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق. وبالتأكيد هذا التوازن يقود الاعلان عن الهرمية في معدلات الفائدة في الأجل الطويل أعلى مبدئياً من المعدلات في الأجل القصير وهذا التسلسل في المعدلات ضروري لتكوّن واستقرار الادخار، ولكي تُنتقى الاستثمارات تبعاً لانتاجيتها.

**3- سعر الصرف:** يُعتبر سعر صرف العملة مؤشراً نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الأهداف النهائية

تُعتبر الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية، حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تُعرف اختصاراً بالمرجع السحري، وهي:

**1- تحقيق الاستقرار العام في الأسعار:** يعد استقرار المستوى العام للأسعار هدفاً أساسياً للسياسة النقدية، لما يخلفه التضخم من آثار سلبية على الاقتصاد، فهو يولد حالات من عدم التأكد حول التوقعات عن تقلبات أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الضرر بالنمو الاقتصادي وزيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. كما ينجم عن التضخم عدم إمكانية التخطيط للمستقبل لصعوبة تحديد المبالغ اللازمة للقيام بمشروع معين، إضافة إلى الضرر الذي يلحق بالأمن والاستقرار الاجتماعي بسبب التنافر بين فئات المستفيدين والمتضررين منه. ويمكن للسياسة النقدية كبح آثار التضخم من خلال التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي،<sup>2</sup> يرى كل من الكنزيين والنقديون أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً.<sup>3</sup>

**2- تحقيق التوظيف الكامل:** تعتبر العمالة المرتفعة هدفاً أساسياً لأي سياسة اقتصادية، ويتحقق التوظيف الكامل عند توظيف كل شخص قادر على العمل، إلا أن التوظيف الكامل يتميز بوجود معدل من البطالة، فقد لا يعمل الفرد في وقت ما لسبب ما كالمريض، أو فترة تكوين... الخ، ولكن تحدث البطالة عندما لا يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة العمل،<sup>4</sup> وباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على معدل عالٍ من التوظيف وذلك من خلال تقوية

<sup>1</sup> لخلو موسى البخاري، مرجع سبق ذكره، ص، ص 64، 65.

<sup>2</sup> بوشب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>3</sup> لخلو موسى البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص96.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.<sup>1</sup>

**3- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات\***: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

**4- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي**: تكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، ذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد الصحيح في مسار نحو النمو السريع.<sup>2</sup> ولكن هناك عوامل أخرى غير النقدية يجب توافرها لتحقيق معدل عالٍ للنمو الاقتصادي كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة وتوافر عوامل سياسية واجتماعية ملائمة ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل وكذلك سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

تُعبّر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي تسلكه أدوات السياسة النقدية لبلوغ الأهداف النهائية تبعاً لاختيار الأهداف الوسيطة. وتنحصر هذه القنوات في أربع قنوات أساسية هي:

#### أولاً: قناة سعر الفائدة

هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، إذ ينجم عن السياسة النقدية التقييدية ارتفاع أسعار الفائدة، التي تؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يؤدي إلى تقليص طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض معدل النمو.

#### ثانياً: قناة سعر الصرف

تعتبر هذه القناة إحدى أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية، خاصة في الاقتصاديات التي تتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية، تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن

<sup>1</sup> لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 67.

\* يُعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة واحدة.

<sup>2</sup> محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق مربع السحري لكالدور في الجزائر (2000-2010)، بحوث الاقتصادية العربية، العدد 66، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص 89.

<sup>3</sup> لخلو موسى مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 68.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.<sup>1</sup> كما تزداد أهمية هذه القناة في الدول التي تتسم أسعار الفائدة بعدم المرونة، حيث يلعب اختلاف أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة على العملات الدولية الرئيسية دوراً رئيسياً في تحول المدخرين إلى حيازة العملات ذات عائد أعلى، والتي تتسم أسعار صرفها بالثبات النسبي والقابلية للتحويل.<sup>2</sup>

### ثالثاً: قناة أسعار السندات المالية

تُعتبر هذه القناة عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:<sup>3</sup>

**1- قناة توبين للاستثمار\***: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وانخفاض نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور إلى بيع الأوراق المالية الزائدة مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج الداخلي الخام.

**2- قناة أثر الثروة على الدخل:** في هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، فتتخفض ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي يتراجع نمو الناتج الداخلي الخام.

### رابعاً: قناة الائتمان

من خلال هذه القناة هناك قناتان لتفسير أثر السياسة النقدية على نمو الناتج الداخلي الخام، وهما كالتالي:

**1- قناة الإقراض المصرفي:** ينجم عن انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، فينخفض حجم الائتمان المصرفي الذي يمكن تقديمه وبالتالي يتأثر الاستثمار ومنه الحد من النمو.

**2- قناة ميزانية المؤسسات:** هنا يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج الداخلي الخام.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 77، 78.

<sup>2</sup> أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 39، 2017، ص، ص 20، 21.

<sup>3</sup> قدي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

\* تعتمد قناة توبين للاستثمار على ما يُعرف بمؤشر توبين للاستثمار، والذي يُعبر عن العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي.

<sup>4</sup> قدي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

### المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة النقدية

يتطلب نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي توفر مجموعة من العوامل أهمها:

- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة، حيث كلما تحقق ذلك السلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، وهو ما يجعلها تحقق نجاحاتها وفعاليتها؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية... الخ، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛<sup>1</sup>
- بنك معلومات شامل ودقيق: يشتمل كل المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية؛
- التحديد الدقيق لأهداف السياسة النقدية؛
- نظام سعر الصرف، إذ تكون السياسة النقدية فعالة في سعر صرف مرن أكثر عما تكون عند سعر صرف ثابت؛<sup>2</sup>
- درجة الوعي الادخاري للأعوان الاقتصاديين، إذ أن الاكتناز يقف حاجزاً أمام عمل السياسة النقدية، لأن النقود المكتنزة تعتبر نقوداً خاملة ولا تؤدي دورها المنوط بها؛
- سياسة الاستثمار وطبيعة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ومدى حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة، وهناك عامل مهم يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهو نظام سعر صرف، فخلال الفترة ما بين الحرب نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينات نجح نظام بروتن وودز لأسعار الصرف في السيطرة على التضخم من خلال التزام الولايات المتحدة بتثبيت عملتها مقابل مقدار معين من ذهب. والتزمت باقي الدول بتثبيت عملتها مقابل الدولار الأمريكي، وتم إرساء قواعد السيطرة على التضخم. باعتبار أسعار الصرف الثابتة أداة ارتكاز للسياسة النقدية، من أجل تحفيز استقرار الأسعار في عديد من بلدان العالم.
- إن ربط تثبيت أسعار الصرف يعني التزام تتحمله السلطات النقدية، يتم بموجبه الحد من تذبذبات أسعار الصرف بحيث تكون نقطة ارتكاز هامة للتوقعات الخاصة باتجاه أسعار الصرف، وبالتالي اتجاه مناسب للسياسة النقدية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مزيان محمد نوفيق، بن قدور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (1990-2015)، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر، 2017، ص، ص 6، 7.

<sup>2</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>3</sup> رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017، ص، ص 18، 19.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية

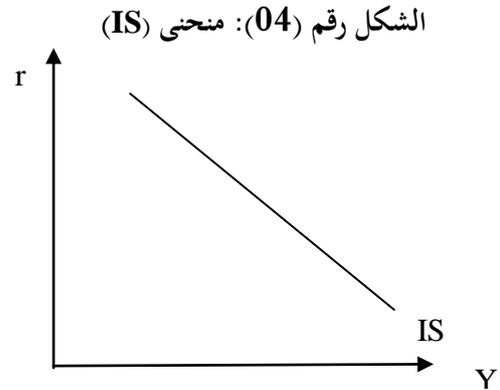
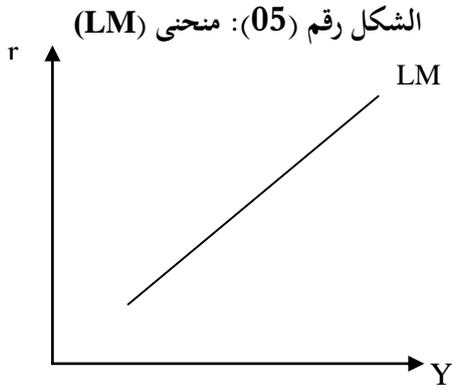
يُقصد بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة هذه السياسة في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية،<sup>1</sup> الأمر الذي يتطلب تحليلها في الاقتصاديات المغلقة و المفتوحة.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المغلق (IS/LM)

إن نموذج IS/LM يُعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى فعالية السياسة النقدية وفق نموذج IS/LM، والسياسة النقدية في الحالة الكلاسيكية والكيينزية.

أولاً: فعالية السياسة النقدية وفق نموذج IS/LM

ترتبط فعالية السياسة النقدية بميل الخطين IS و LM ، لذا سنتناول دراسة كل منحنى (IS) ومنحنى (LM)، والتوازن العام، وذلك لتبين عمل السياسة النقدية.



المصدر: محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 324

المصدر: محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 305.

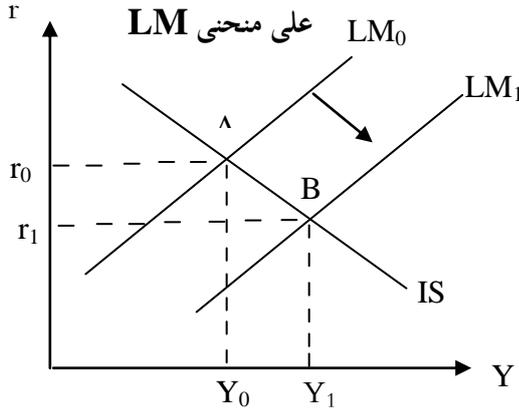
بالنسبة لمنحنى (IS)، توازن سوق السلع والخدمات، يُعرف بأنه عبارة عن مختلف التوليفات بين مستوى الدخل ومعدل الفائدة الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وهو ذو ميل سالب دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستويات الدخل، إذ أن انخفاض سعر الفائدة يشجع الاستثمار، وبالتالي حدوث زيادة في مستوى الدخل. أما منحنى (LM)، توازن سوق النقد، أي التساوي بين الطلب على النقود مع عرضها، فيمثل مختلف التوليفات بين سعر الفائدة والدخل الوطني التي تحقق التوازن في هذا السوق، وهو ذو ميل موجب دلالة على العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة، أي أن أي زيادة في سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود.<sup>2</sup> ويحدث التوازن الآتي في السوقين (سوق السلع والخدمات وسوق النقد) عند نقطة (A) أين يتقاطع منحنى (IS) مع (LM)، كما هو موضح في الشكل رقم (06).

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 239.

<sup>2</sup> مسعود مجبطنه، دروس في المالية الدولية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص، ص 45-47، بتصرف.

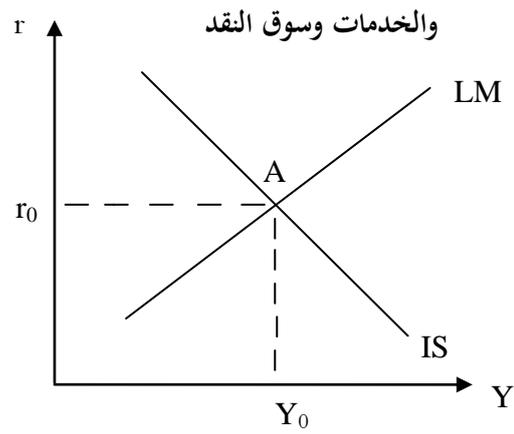
## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

الشكل رقم (07): أثر السياسة النقدية التوسعية



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة، الجزء الأول، الكويت، 1999، ص 481.

الشكل رقم (06): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد



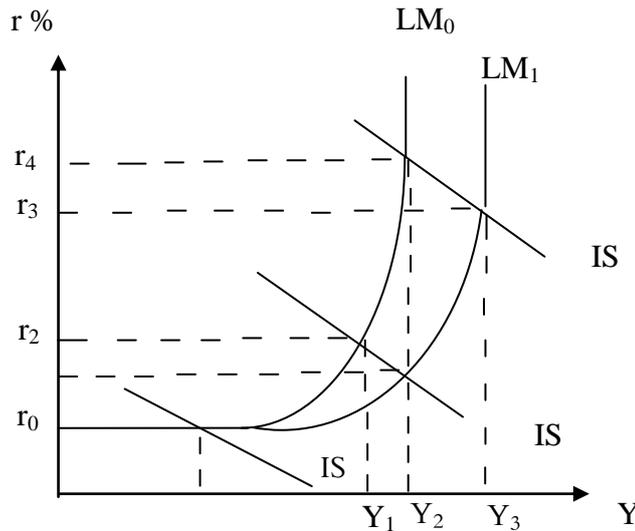
المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقد والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 335.

من خلال الشكل رقم (07) فعند تطبيق سياسة نقدية توسعية ينتقل منحنى  $(LM_0)$  نحو اليمين ليصل إلى  $(LM_1)$ ، فيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من  $I_0$  إلى  $I_1$  وزيادة مستوى الدخل من  $Y_0$  إلى  $Y_1$ . وترتبط فعالية هذه السياسة بمرونة منحنى  $(IS)$  أي هذه السياسة تكون ذات فعالية كبيرة عندما يكون منحنى  $(IS)$  كبير المرونة، وتكون قليلة فعالية عندما يكون منحنى  $(IS)$  قليل المرونة.

ثانيا: السياسة النقدية في الحالة الكلاسيكية والكينزية

لقد اختلفت لمدرسة الكلاسيكية مع المدرسة الكينزية في تحليلهم لفعالية السياسة النقدية، ولكل واحدة منهما طريقتها ومنهجيتها في تفسير هذه الفعالية، وسنبرز ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): فعالية السياسة النقدية في الحالة الكينزية والكلاسيكية



المصدر: صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 265.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن منحنى LM مقسم إلى ثلاث مجالات مجال الكينزي، المجال الأوسط، والمجال الكلاسيكي:

**1- المجال الكينزي:** لا تكون السياسة النقدية فعالة في تغيير مستوى الدخل، لأن الاقتصاد الوطني في حالة مصيدة سيولة، مما يجعل النقود كلها على شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي أي تغير في عرض النقود لا يُغير من مستوى الدخل.

**2- المجال الأوسط:** السياسة النقدية فعالة في زيادة مستوى الدخل، عن طريق زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى إزاحة منحنى LM من  $LM_0$  إلى  $LM_1$  مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يسمح بارتفاع الاستثمار، ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ .

**3- المجال الكلاسيكي:** السياسة النقدية تصبح فعالة تماماً في تغيير مستوى الدخل، وهي أكبر مما كانت عليه في المجال الأوسط، فزيادة عرض النقود أدى إلى نقل منحنى LM من  $LM_0$  إلى  $LM_1$  فانتقل بذلك مستوى الدخل من  $Y_2$  إلى  $Y_3$ ، في هذا المجال لا يوجد طلب على النقود لأجل المضاربة، فأى زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق، مما يترتب عليه ارتفاع الدخل.

### المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح

الاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد الذي يتعامل مع العالم الخارجي بعكس حالة الاقتصاد المغلق والذي يُعد اقتصاد غير واقعي لعدم تعامله مع العالم الخارجي لأن الواقع يُشير إلى انفتاح كل دول العالم مع بعضها البعض، وهو الاقتصاد الذي تُشكل فيه التجارة الخارجية نسبة مرتفعة من الناتج الوطني الخام وتمتع فيه تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات بحرية كبيرة في التنقل إلى الاقتصاد وخارجه.<sup>1</sup> وبما أننا تحدثنا عن التوازن الداخلي في الاقتصاد المغلق فإن تحليل الاقتصاد المفتوح يتطلب تفحص ميزان المدفوعات في كل من أنظمة سعر الصرف الثابت والمرن.

### أولاً: منحنى (BP) واشتقاقه، وعوامل انتقاله

سنستطرق في هذا الجزء إلى كل من تعريف خط ميزان المدفوعات (BP) وكيفية اشتقاقه، إضافة إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى انتقال هذا المنحنى.

**1- تعريف منحنى (BP) واشتقاقه:** خط ميزان المدفوعات هو عبارة عن تجميعات من سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن للقطاع الخارجي، فرصيد هذا الحساب متوازناً عندما تكون الصادرات بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل تساوي الواردات. يمكن كتابة ذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009، 213.

<sup>2</sup> سامي خليل، الاقتصاد الكلي الحديثة، الجزء الثاني، الكويت، 1999، ص 1463.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

$$X+k_F=M$$

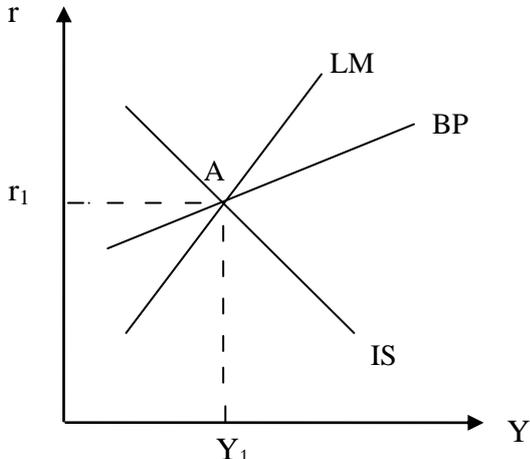
ويمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على الشكل التالي:

$$M-X=K$$

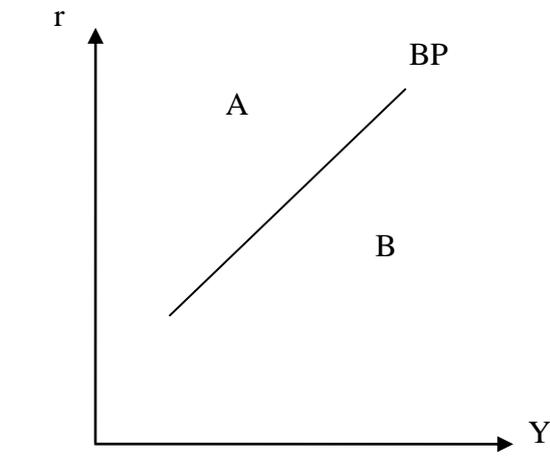
أي تدفق رؤوس الأموال داخل الدولة لازم لسداد العجز في الميزان التجاري.

وتقوم طريقة اشتقاق منحنى (BP) على أربعة فروع أساسية هي: ثبات سعر الصرف، ثبات المستوى العام للأسعار، تحدد حجم الصادرات بعوامل خارجية، وارتباط الواردات طردياً بمستوى الدخل المحلي، وتأثر تحركات رؤوس الأموال بين أسواق المال العالمية بالفروق بين أسعار الفائدة السائدة فيها، وأن رؤوس الأموال تنتقل بين هذه الأسواق بهدف الاستفادة من هذه الفروق والحصول من وراء ذلك على أكبر عائد.<sup>1</sup>

الشكل رقم (09): التوازن الخارجي للاقتصاد ومنحنى (BP)      الشكل رقم (10): التوازن الكلي العام



المصدر: سامي خليل، الاقتصاد الكلي الحديث، الجزء الثاني، الكويت، 1999، ص 1468.



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 220.

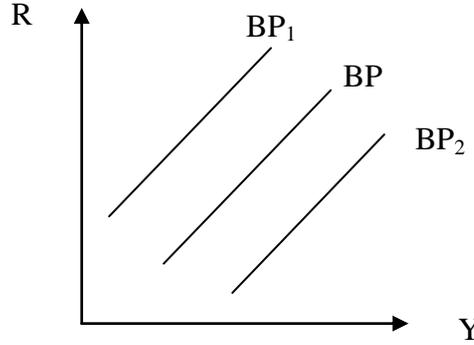
من خلال الشكل رقم (09)، يكون الاقتصاد في وضعية فائض تجاري عند النقطة A الواقعة فوق منحنى (BP)، تدفع قوى توازن ميزان المدفوعات نحو انخفاض سعر الفائدة وارتفاع الدخل الوطني، أما إذا كان الاقتصاد عند النقطة B تحت منحنى (BP)، ينتج عجز في الميزان التجاري، تدفع قوى التعديل في ميزان المدفوعات سعر فائدة للارتفاع، وتدهور الدخل الوطني، ولا يتوازن ميزان المدفوعات إلا إذا أصبح الاقتصاد على منحنى BP=0. ويتحقق التوازن الكلي العام IS/LM/BP عندما يتقاطع ثلاث منحنيات، منحنى IS، منحنى LM، ومنحنى BP عند النقطة A كما هو مبين في الشكل رقم (10)، هذه النقطة تعطينا مستوى الدخل والنتائج ومستوى سعر الفائدة الذي يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات، سوق النقد، وميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 411، 412.

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

2- عوامل انتقال منحني BP: تؤدي الزيادة في المستوى العام للأسعار المحلية وانخفاض أسعار الصرف ونقص الصادرات، وزيادة أسعار الفائدة، وزيادة جزء مستقل من الواردات إلى انتقال منحني BP إلى أعلى، ويؤدي تغير هذه العوامل في اتجاه المعاكس إلى انتقال المنحني إلى أسفل، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): عوامل انتقال منحني BP



المصدر: محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 418.

ثانياً: فعالية السياسة النقدية في اقتصاد المفتوح في ظل سعر الصرف المطبق

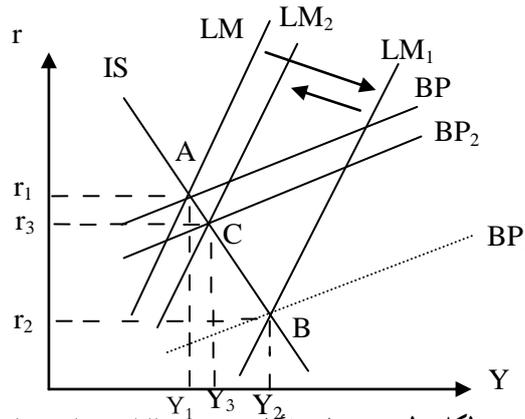
تتوقف فعالية السياسة النقدية على نظام سعر الصرف المطبق، وبالتالي يجب تحليل كل من منحنيات IS/LM/BP في أسعار صرف الثابتة والمرنة.

1- فعالية السياسة النقدية في اقتصاد المفتوح في ظل سعر الصرف الثابت:

إنطلاقاً من الشكل رقم (12) فالإقتصاد الوطني في حالة توازن عند النقطة A التي توافق تقاطع المنحني IS

مع منحني LM، يترتب عن هذا ميزان للمدفوعات والممثل بيانياً بالمستقيم BP.

الشكل رقم (12): فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت



المصدر: بوخاري محمد، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 165.

وبإتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انسحاب منحني LM إلى اليمين ليصل إلى LM1 مما يعني ارتفاع الناتج وانخفاض معدل الفائدة بما يوافق النقطة B، وهذا الانخفاض في معدل الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$  يخلق فرض استثمارية جديدة وهو ما يعني زيادة في الناتج. إلا أن النقطة B ليست نقطة توازن في حد

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

ذاتها، حيث أن التباين في معدلات فائدة بين الداخل والخارج تجعل مردودية الاستثمار أعلى في الخارج مما يتسبب خروج رؤوس الأموال، وبما أن البنك المركزي قد اختار سياسة الصرف الثابت فيرتب عن خروج رؤوس الأموال انخفاضاً في احتياطات الصرف الأجنبي وهو ما يفسر انتقال منحنى ميزان المدفوعات إلى اليمين ليصل إلى  $BP_1$ .

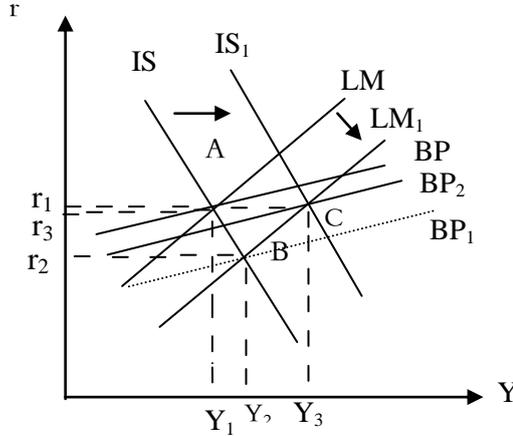
إن انخفاض احتياطي الصرف يدفع البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية وهذا ما يؤدي انتقال منحنى  $LM$  إلى  $LM_2$ ، وبالتالي عودة التوازن إلى وضعية قريبة من الحالة الأصلية مما يدل على ضعف فعالية السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي، ويفسر هذه الفارق بين الوضعية الأصلية وما آل إليه منحنى  $LM$  بالحرية غير التامة لحركة رؤوس الأموال.

وعليه نستنتج أن السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية في ظل أسعار الصرف الثابتة وبافتراض ثبات المستوى العام للأسعار تكون قليلة الفعالية.

### 2- فعالية السياسة النقدية في اقتصاد المفتوح في ظل نظام سعر الصرف المرن:

يوضح الشكل رقم (13) أن نقطة التوازن الكلي العام هي النقطة A ذات الاحداثيات  $(Y_1, r_1)$  التي يتقاطع فيها المنحنى  $IS$  و  $LM$  وبالتالي مستقيم ميزان المدفوعات  $BP$ .

الشكل رقم (13): فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: بوخاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 176.

و بإتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسيعية يؤدي إلى انتقال منحنى  $LM$  نحو اليمين إلى وضعية  $LM_1$  وهو ما يترتب ارتفاع في الناتج وانخفاض في معدل الفائدة وهذا ما تبينه النقطة B، وبما أن الاقتصاد المفتوح فانخفاض معدل الفائدة أدى إلى خروج رؤوس الأموال مما زاد الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي يتدهور ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع سعر العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية وتدهور ميزان حركة رؤوس الأموال.

ومن جهة أخرى فارتفاع سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية أثر على تنافسية الصادرات الوطنية، هذا ما أدى إلى زيادة الصادرات والذي أدى إلى انتقال منحنى  $IS$  نحو الوضعية  $IS_1$ ، لذلك تحولت نقطة التوازن إلى النقطة

## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

C ذات الاحداثيات  $(I_3, Y_3)$  عند تقاطع منحنيات  $IS_1$  و  $LM_1$ ، أي زيادة الناتج مرة ثانية، إلا أن معدل الفائدة لا يعود إلى مستواه الأصلي للحرية غير التامة لحركة رؤوس الأموال. أما ميزان المدفوعات فتحول إلى وضعية  $BP_2$  ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات وبالتالي ميزان التجاري، وهذا ما يظهر فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار.

### المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

تعد السياسة النقدية والمالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية، وغالباً ما تضع الدولة أهدافاً اقتصادية أساسية تمثل أهداف السياسة الاقتصادية تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية لذا يستوجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بغية تجنب التضارب والتعارض بين أهداف وأدوات كل سياسة.

#### أولاً: المقارنة بين السياسة النقدية و السياسة المالية \*

لا يُقصد بالمقارنة بين السياستين المفاضلة بينهما، فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة اقتصادية، ويمكن حصر أوجه الاختلاف بين السياستين في الجوانب التالية:

- تتسم السياسة المالية بالتباطؤ الزمني مقارنة بالسياسة النقدية، أي أن هناك فترة طويلة نسبياً بين الحاجة الفعلية لإتخاذ القرارات معينة وتأثير تطبيق هذه القرارات على واقع الراهن إلا أن النتائج العملية للسياسة المالية تظهر عادة في فترة أقصر بالمقارنة مع نتائج السياسة النقدية.<sup>1</sup>
- تعود مرونة السياسة النقدية إلى امكانية اتخاذ التدابير والاجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية على عكس السياسة المالية التي تستوجب سن التشريعات واجراءات التغييرات الدستورية عند اتخاذ الاجراءات والوسائل المالية من قبل السلطة المالية.
- السياسة المالية أداة اقتصادية أكثر فعالية من السياسة النقدية في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي، مقابل تزايد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.
- إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الانفاق تأثيراً مباشراً يتحدد من خلال تغير الانفاق الحكومي الجاري والاستثمار والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن اجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية ثم في تغيير حجم الائتمان ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الانفاق والطلب الكلي.<sup>2</sup>

\* السياسة المالية هي عبارة عن الطريق التي تنتهجها الدولة باستخدام الأدوات المالية (الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة) لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة.

<sup>1</sup> عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 233.

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص، ص 464-466.

### ثانياً: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية

تمثل العلاقة بين السياستين التأثيرات المتبادلة بينهما التي يمكن ذكرها فيما يلي:

**1- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:** تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية مباشرة على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف استقرار الأسعار، كهدف رئيسي للسياسة النقدية، مع العلم أن الآثار المترتبة على السياسة المالية ترتبط بقيد الموازنة الحكومية، حيث ظهرت أهمية مساندة السياسة المالية للسياسة النقدية التي لا يمكنها ممارسة دورها في السيطرة على التضخم، فالسعي مثلاً لتحقيق مزيد من الانضباط المالي، سيُسهم في الحد من عجز الموازنة، ما يعني تراجع نمو حجم السندات الحكومية المدوّرة للعائد، والذي ينجم عنه تراجع القاعدة النقدية، ومنه تحقيق الاستقرار في الأسعار.

**2- تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية:** يُؤثر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية، فمثلاً يُسهم تبني ترتيبات الإشراف على العملة كأحد أنظمة الصرف الثابتة، في الحد من العجز المالي الضخم والمستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل هذا العجز، الأمر الذي يساهم في تحقق الانضباط المالي.<sup>2</sup> كذلك تؤدي اجراءات السياسة النقدية التقييدية إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل الوطني في الأجل القصير أيضاً وبالتالي تنخفض العوائد الضريبية وهو ما يؤدي ارتفاع عجز الموازنة، وإن انخفاض معدل النمو الاقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج الوطني الخام.<sup>3</sup>

إن التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية تكون عن طريق ركيزتين هما:<sup>4</sup>

**- القرض العام:** إن طرح القرض العام وكيفية التصرف فيه وحجمه وتوقيته، كلها تحدد عن طريق السياسة المالية، باعتبار القرض العام مورداً من الموارد العامة في ميزانية الدولة، أما تركيبة هذه القروض من حيث أجلها، طويلاً أو قصيرة، وسعر الفائدة عليها واستهلاكها فتتعلق بالسياسة النقدية.

**- تمويل عجز الموازنة من خلال الاصدار النقدي:** إن تقرير اللجوء إلى هذه الوسيلة لتغطية العجز الموازي في اختصاصات السياسة المالية سواء تعلق الأمر بحجم هذا الغطاء أو توقيته وأسلوب التصرف، أما كيفية الفنية لتحقيق هذا الاصدار النقدي فتتعلق بالسياسة النقدية.

<sup>2</sup> طويل بماء الدين، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص، ص71-73.

<sup>3</sup> عدنان حسين يونس وعلي اسماعيل عبد المجيد، الهيمنة المالية للدول الريعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص، ص87، 88.

<sup>4</sup> رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص123.

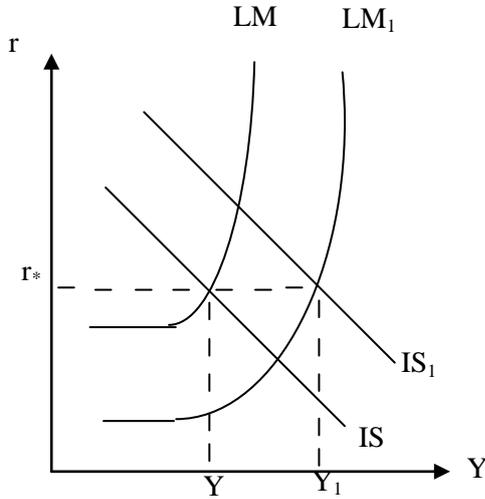
## الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

إن اعتماد السياسة المالية على الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازي خاصة إذا كان مستمراً، سوف يؤثر سلباً على فعالية البنك المركزي في رسم سياسة نقدية، حيث يصبح هنا دور السياسة النقدية هو الوفاء بالتزامات الموازنة. وبالتالي قد تحدث فجوات تضخمية، فتصبح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم علاقة عكسية نتيجة تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية.

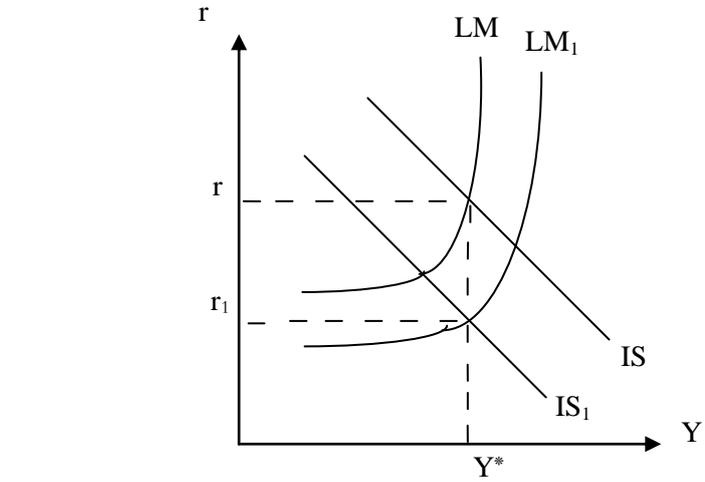
### ثالثاً: الدمج بين السياستين النقدية والمالية

يتضح من خلال التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية أنه من الممكن استخدامهما لاجراء التغييرات في أسعار الفائدة وتركيبية الانتاج، ويمكن توضيح ذلك من خلال ادراج الشكلين التاليين:

الشكل رقم (14): أثر السياسة النقدية والمالية على سعر الفائدة      الشكل رقم (15): أثر السياسة النقدية والمالية على الدخل



المصدر: العربي محمد ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 45.



المصدر: العربي محمد ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى،

دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 44.

يمكن استخدام السياستين معاً لإجراء التغييرات في أسعار الفائدة دون تغيير مستوى الدخل، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار وفي نفس الوقت يمكن مواجهة هذه الحالة عن طريق زيادة العرض النقود ومن ثم انتقال منحنى LM إلى اليمين، كما هو موضح في الشكل رقم (14)، وبالتالي أدى مزج السياستين معاً إلى انخفاض أسعار الفائدة وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.

كما يمكن استخدام السياستين معاً لإحداث التغيير في مستوى الدخل التوازني للدخل دون تغيير مستوى سعر الفائدة، وفي هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق زيادة خلق النقود وبالتالي انتقال منحنى LM إلى اليمين، وفي نفس الوقت زيادة في الانفاق الحكومي، وبالتالي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين، أي لا يحصل تغير في سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم (15).

من خلال ما تم تناوله يمكن القول أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان بما يخدم الأهداف، مستخدمة في ذلك أدواتها المختلفة والتي تنقسم إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، ولهذه السياسة أهداف عديدة وتتمثل عموماً في: استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، توازن ميزان المدفوعات، التشغيل الكامل، وتحقيق معدل عالٍ من نمو الاقتصادي. وفيما يخص الموقع فقد اختلفت المدارس حول موقع السياسة النقدية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ترى المدرسة الكلاسيكية أن النقود حيادية وأثرها ينعكس على مستوى العام للأسعار وهذا هو سبب حيادية النقود، أما المدرسة الكنتزية فتري بأن النقود كما تؤثر على الأسعار تؤثر على الدخل والتشغيل أي أن النقود غير حيادية وبالتالي سياسة نقدية غير محايدة، أما المدرسة النقدية فتري أن السياسة النقدية فعالة وبالإمكان السيطرة على عرض النقود.

وتختلف فعالية السياسة النقدية من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، وهذه الأخيرة تتوقف فعاليتها على نظام سعر الصرف المطبق (سعر صرف ثابت إلى سعر صرف مرن)، وترتبط فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مغلق بمرونة منحنى (IS)، أي تكون ذات فعالية كبيرة عندما يكون منحنى (IS) كبير المرونة، وتكون قليلة فعالية عندما يكون منحنى (IS) قليل المرونة، وتكون السياسة النقدية ذات فعالية في نظام سعر الصرف المرن في اقتصاد المفتوح.

# الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تمهيد:

يُعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الكلية لمختلف بلدان العالم سواءً كانت متقدمة أو نامية، كما يُعد من الضرورات للتقدم على الصعيد الاقتصادي الجزئي والكلّي، وهو الأداة التي يتحقق من خلالها الازدهار والانتقال بالشعوب إلى وضع أفضل في معيشتهم ورفاهيتهم. وعليه أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي يُعتمد عليه في قياس رقي وتقدم مختلف الأمم والمجتمعات، ونظراً للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف المدارس والمراحل الفكر الاقتصادي لدراسة هذا الموضوع وتحليله وتفسيره، ومعرفة محدداته، ونتيجة لهذه الجهود نتج عنه سلسلة من النظريات والنماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي.

لذا سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

### المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين خاصة خلال مُنتصف القرن العشرين، لاعتباره من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم والمعيار الذي تصنف على أساسه الدولة إذ كانت في خانة الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي من قبل المنظرين الاقتصاديين الباحثون والمنظمات الحكومية، وعليه يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

**التعريف الأول:** "هو عبارة عن الزيادة في مجمل مخرجات دولة ما خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما يُقاس بمعدل الزيادة السنوية في الناتج الداخلي الخام الحقيقي."<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "النمو هو الزيادة المطردة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن. وبذلك، فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة."<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** هو عبارة عن تغير الناتج عن زيادة الطاقات الانتاجية أو الامكانيات الانتاجية، ويُقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام."<sup>3</sup>

**التعريف الرابع:** "يتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر مدة من الزمن."

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشمل على ثلاث عناصر تتمثل في:<sup>4</sup>

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني؛
  - أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد زيادة حقيقية وليست نقدية؛
  - أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة استمرارية، أي تكون على المدى الطويل.
- ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال الصيغة المبسطة الآتية:<sup>5</sup>

$$Y_t = Y_0 (1 + i)^t$$

<sup>1</sup> بول آ. سامويلسون، وليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة دباغ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 774.

<sup>2</sup> محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 150.

<sup>3</sup> نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 363.

<sup>4</sup> السيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 339.

<sup>5</sup> هوشيام معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 348.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

حيث:  $i$  معدل السنوي لدخل الوطني (أو لمتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل)،  $t$  عدد السنوات.

ومن هذه الصيغة يمكن أن نستمد الصيغ الآتية:

$$\log y_t = \log y_0 + t \log(1 + i)$$

$$t \log(1 + i) = \log y_t - \log y_0$$

$$\log(1 + i) = \frac{\log y_t - \log y_0}{t}$$

وعليه يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي لاقتصاد معين خلال فترة من الزمن.

كما يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى:<sup>1</sup>

– **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، وبالتالي الدخل الفردي ساكن.

– **النمو الاقتصادي المكثف:** وفي هذه الحالة يكون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن دخل الفردي يرتفع.

### المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

غالباً ما يتم الخلط بين النمو والتنمية لوجود تقارب بينهما، لذلك سوف نقوم بتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، ومن ثم إبراز الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.

### أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

سنتطرق لأهم التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية، التي تختلف باختلاف آراء المهتمين لتشبع مجالاتها والجوانب التي تتضمنها.

**التعريف الأول:** "هي عبارة عن عملية تغيير شامل تتضمن تغيرات هيكلية في مدخلات ومخرجات الاقتصاد، كما أن التغيير الهيكلي يُعد عنصراً أساسياً في هذه العملية".<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** "هي عبارة عن إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 62.

<sup>2</sup> نوري محمد عبيد الكصب، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2016، ص 19.

<sup>3</sup> سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 169.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

**التعريف الثالث:** "هي الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات تسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وتعمل أيضاً على تضيق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع والمجتمعات الأخرى الأكثر تقدماً".<sup>1</sup>

وعليه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي تلك السياسة طويلة الأجل الرامية إلى التطور والتغيير البنائي للمجتمع، من خلال إحداث تغيرات هيكلية ومؤسسية هامة، من أجل توفير حياة كريمة لجميع الأفراد في المجتمع.

### ثانياً: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن كلا المفهومين يشتركان في بعض النقاط ويختلفان في نقاط أخرى، وهي كالتالي:

#### 1- أوجه التشابه: يلتقي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية

- كلاهما عبارة عن زيادة في الناتج المحلي؛
- كلا هاتين الزياتين هي زيادة حقيقية ومستمرة؛
- كلا هاتين الزياتين تُصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي؛<sup>2</sup>
- كلاهما يعني التغير إلى الأحسن؛
- كلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانيات المادية والبشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.<sup>3</sup>

#### 2- أوجه الاختلاف: أما نقاط الاختلاف فهي

- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي، في حين أن هذا الأخير لا يهتم بتوزيع عائدته، أما التنمية فتركز على أن يصل عائدتها إلى الطبقات الفقيرة؛<sup>4</sup>
- إن دراسة النمو الاقتصادي عموماً مميزة عن دراسة التنمية الاقتصادية، فإن النمو الاقتصادي هو دراسة كيف يكون بإمكان الدول أن تقدم اقتصادياتها، بينما دراسة التنمية الاقتصادية تدرس كيف يكون بإمكان الدول الفقيرة أن تلحق بالدول الغنية، لذا يميز الاقتصاديون بين الاستقرار أو التوازن الاقتصادي قصير المدى والنمو الاقتصادي طويل الأجل؛<sup>5</sup>
- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق في ظل النمو

<sup>1</sup> عمار بوزعور، مرجع سبق ذكره، ص 45 46.

<sup>2</sup> بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 91.

<sup>3</sup> إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص، ص، 72، 73.

<sup>4</sup> إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 366.

<sup>5</sup> محمد صالح التركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 71.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك زيادة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيراً ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. أما في التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء؛<sup>1</sup>

- تُشير التنمية الاقتصادية إلى التغيير الهيكلي والبنيان الاقتصادي مصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد مع مرور الزمن، في حين أن النمو الاقتصادي يعني بحدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن أي أن النمو الاقتصادي يتركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الأفراد من السلع والخدمات؛  
- أن النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة، في حين أن التنمية الاقتصادية عملية مخططة ومحفزة من طرف الدولة من أجل إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي، وفي هيكل توزيع الدخل، وقد يتم ذلك من خلال خط اقتصادية.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

إن النمو الاقتصادي يتولد نتيجة دمج مجموعة من العوامل، كما يتم قياسه عن طريق معرفة خصائصه وسماته، لذا سيتم تطرق إلى قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

#### أولاً: قياس النمو الاقتصادي

يتم قياس النمو الاقتصادي بأسلوبين:<sup>3</sup>

**1- معدل النمو البسيط:** وهو يقيس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة السابقة عليها، ولذا يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويُمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = 100 \times \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

**2- معدل النمو المركب:** وهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي يستخدم في تقييم الخطط المتوسطة والطويلة الأجل، ويتم حساب معدل النمو المركب الذي يوضح متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفقاً للمعادلة الآتية:

$$CM = 1 - \sqrt[N]{\frac{y_n}{y_0}}$$

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عممية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجما، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 79.

<sup>2</sup> إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 312، 313.

<sup>3</sup> السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص 340، 341.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

حيث تُشير كل من:  $CM$  معدل النمو المركب،  $n$  طول الفترة الزمنية،  $y_n$  متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة،  $y_0$  متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة.

### 3- مقاييس أخرى للنمو الاقتصادي:

هناك مقاييس أخرى لقياس النمو الاقتصادي يمكن ذكرها فيما يلي:

**3-1 الناتج الوطني الخام PNB بالأسعار الجارية:** يُعرف الناتج الوطني الخام على أنها القيمة الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محدودة من الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل مواطني البلد سواء كان الإنتاج داخل البلد أو خارجه،<sup>1</sup> وعليه يمكن كتابة المعادلة الآتية:<sup>2</sup>

الناتج الوطني الخام PNB = الناتج الداخلي الخام PIB + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج - عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل.

**3-2 الناتج الداخلي الخام PIB:** له نفس تعريف PNB، ولكن يختلف عنه من حيث أن هذا الأخير يركز على عناصر الإنتاج الوطنية أي المنتج من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي سواء كانت في الداخل أو الخارج، في حين أن PIB لا يفرق بين عناصر الإنتاج الوطنية والأجنبية فهو ناتج داخل رقعة جغرافية معينة دون تمييز في الجنسيات، حيث يُعتبر الناتج الداخلي الخام أحسن معيار لأداء الاقتصادي لبلد ما لأنه يعبر عن مقياس معدل النمو الاقتصادي ولكن يشترط أن يكون بالأسعار الثابتة وليس بالأسعار الجارية.<sup>3</sup>

**أ- الناتج الداخلي الخام  $PIB_M$  بالأسعار الجارية:** هي عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل حدود الدولة، ويسمى أيضاً بالناتج الداخلي الاسمي.<sup>4</sup> وتتجسد طرق حسابه فيما يلي:

**- طريقة القيمة المضافة:** تُعرف على أنها قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما، مطروحة منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام، التي اشترت من مؤسسات أخرى أي هي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى، وتُقدر القيمة المضافة حسابياً كما يلي:<sup>5</sup>

القيمة المضافة = القيمة المنتوج النهائي - القيمة المنتجات الوسيطة

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 28.

<sup>2</sup> سخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 21.

<sup>3</sup> بريش سعيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 69، 70.

<sup>4</sup> حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 60.

<sup>5</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 34.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

ويتم حساب القيمة المضافة النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة انتاجية في كل قطاع، حيث يتم على القيمة الحقيقية كل منتج، أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي.

- **طريقة الدخل:** وهي عبارة عن مجموع الدخول المتحققة للأفراد والمنشآت في الاقتصاد لقاء مساهمتهم في الإنتاج، ويمكن تقدير هذه الدخول بالدرجة الأولى من المعلومات المستقاة لأغراض احتساب ضريبة الدخل بالنسبة لجميع الأفراد والمنشآت، ويجب أن يضاف إلى هذه المجموع الدخول المتحققة لحساب المصالح الحكومية التي تقوم بالفعاليات الانتاجية كصناعات ومنشآت القطاع العام،<sup>1</sup> ويمكن تقدير الناتج المحلي الخام بطريقة الدخل كما يلي:<sup>2</sup>

الناتج الداخلي الخام  $PNB_n =$  الدخل الوطني + الضرائب غير المباشرة - إعانات الانتاج + الاهتلاك الرأسمالي

حيث:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الربوع} + \text{الأجور} + \text{الفوائد} + \text{الأرباح}.$$

- **طريقة الإنفاق:** تُعتبر هذه الطريقة من بين الطرق الأساسية لتقدير الناتج الداخلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي من زاوية الانفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن، وغالباً ما تكون سنة، وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة الاستخدام أو الانفاق أي انفاق الدخول المكتسبة الذي يحصل عليها أصحاب عوامل الانتاج على السلع والخدمات المختلفة،<sup>3</sup> ويتم حساب الناتج الداخلي بطريقة الانفاق الكلي وفق المعادلة الآتية:<sup>4</sup>

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث:  $Y$  يُمثل الدخل الوطني،  $C$  الاستهلاك،  $I$  الاستثمار،  $G$  الانفاق الحكومي،  $X - M$  رصيد الميزان التجاري، حيث أن قيمة الناتج المحلي المحسوبة بهذه الطريقة تستخدم الأسعار السوقية التي يبيع بيها المنتجين ما ينتجونه من السلع والخدمات.

ب- **الناتج الداخلي الخام PIBr بالأسعار الثابتة:** هي عبارة عن جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما، ويأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار أو الرقم القياسي.<sup>5</sup> ويمكن حسابه كما يلي:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>2</sup> حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>3</sup> حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>4</sup> طالب عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 30.

<sup>5</sup> بريش سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>6</sup> رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 43.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة =  $\frac{\text{الناتج الداخلي الاسمي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$

ومن خلال الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية والثابتة نستطيع حساب المكمش الضمني من خلال العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{Déflateur de PIB} = \frac{\text{PIB Nominal}}{\text{PIB Réel}}$$

حيث يُشير *PIB Nominal* إلى الناتج الداخلي الاسمي، في حين يُشير *PIB Réel* إلى الناتج الداخلي الحقيقي.

### ثانياً: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي. ومع ذلك هناك بعض العوامل التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية، نجد منها:

**1- تراكم رأس المال:** ونعني بتراكم رأس المال زيادة الاستثمارات الاقتصادية مثل بناء المصانع، وشراء الآلات، وبناء مدارس والطرق والمستشفيات، والطريقة الممكنة لزيادة الاستثمارات هي زيادة الادخارات. ولكن في الدول النامية التي تغلب عليها الطبقة الوسطى والفقيرة فلا مجال هناك للادخار، وبالتالي قلة الادخار التي هي بمثابة مشط للاستثمار، إضافة إلى ذلك أن الطبقة الغنية في تلك الدول، تدخر معظم أموالها في الدول المتقدمة.<sup>2</sup>

**2- النمو السكاني:** يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم السوق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي التي تؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل.

**3- مستوى التقدم التكنولوجي:** يعتبر من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، ويكمن جوهر هذا العامل في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي في تحسين مستويات الإنتاج مما ينعكس على تحسين دخول الأفراد وبالتالي مستوى معيشتهم وذلك لا يتأتى إلا من خلال سرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية التكنولوجية.<sup>3</sup>

**4- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد النمو الاقتصادي على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة في بلد معين، فالأراضي الصالحة للزراعة وخصوبة التربة وتوفر المياه والمعادن والغابات وحتى جمال الطبيعة واعتدال المناخ كلها عوامل مدعمة للقدرات الانتاجية الكامنة التي إذا ما أحسن استغلالها تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي الناتج الوطني. وهنا يبرز دور العامل البشري في استغلال الموارد الطبيعية. فقد تكون الموارد الطبيعية متوفرة إلا أنها غير

<sup>1</sup> حمريط محسن، حجاب عيسى، العلاقة بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر من خلال المقاربة **ARDL**

للفترة **1980-2016**، أبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 28.

<sup>2</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 386.

<sup>3</sup> حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من **1990-2014**)، مجلة المعارف،

العدد 19، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص 355، 356.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

مستغلة من الناحية الاقتصادية لأسباب عديدة في مقدمتها عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي. بحيث أن كمية ونوعية هذه الموارد لبلد معين ليست بضرورة ثابتة، حيث من الممكن لهذا البلد أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل.

**5- توفير البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي:** إن النمو الاقتصادي لا يتحقق من فراغ، وإنما يتطلب توفر مجموعة من العوامل المحفزة، كاستقرار السياسي، توفر البنى التحتية الأساسية في مجال الاتصالات الحديثة، والأنظمة والقوانين الهادفة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأجهزة الضريبة كفؤة ونزيهة، وسياسات مالية ونقدية وتجارية منسجمة مع الأهداف الاقتصادية المعلنة من قبل الدولة، كما لا بد من وجود إرادة سياسية ثابتة لإعطاء قوة دفع مستمرة لتحقيق معدلات نمو عالية.<sup>1</sup>

**6- التخصص والانتاج الواسع:** وهو الذي دعا إليه آدم سميث في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي نشره في سنة 1977، فقد أوضح التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل وبالتالي هذا الأخير يزيد من كمية الانتاج، مما يؤثر تقسيم العمل بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 374-377.

<sup>2</sup> حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص 69.

### المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتمام منذ القدم، لذا فقد وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الانتاج، وقد تزايد هذا الاهتمام في النصف الثاني من القرن العشرين، ونظراً لأهميتها البالغة فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف المدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع، حيث يُعتبر الكلاسيك من الأوائل الذي تطرقوا لهذا الموضوع وسنحاول في هذا المبحث تطرق لأهم هذه نظريات.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ظهر فكر النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر، واستندت هذه النظرية على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط من خلال الآراء التي حملها كل من: آدم سميث، روبرت مالتوس، ودافيد ريكاردو باعتبارهم من أهم مفكريها.

### أولاً: تحليل آدم سميث 1776

تمثل آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، إذ اعتبر آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، واهتم آدم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن بين أكبر مساهماته هو فكرة زيادة عوائد الانتاج المستمدة من ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، فمن أهم مزايا تقسيم العمل مايلي:

- زيادة انتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الانتاجية.

حسب آدم سميث بأن تقسيم العمل يولد وفرة خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا، التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية، ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال، كما أكد على أن نمو الانتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، كما ربط الاستثمار برغبة الأفراد في الادخار المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل<sup>1</sup> ويرجع السبب وراء تقسيمه للعمل إلى المهارة التي يكتسبها العامل بتخصصه في أداء عمل معين، توفير الوقت الذي ينفقه العامل في انتقال من عملية إلى أخرى، وأخيراً التحسينات الفنية التي يوحى بها الانصراف إلى عمل محدد بصفة مستمرة.<sup>2</sup>

وقد وجد آدم سميث بأن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل والتجارة الخارجية من شأنهما توسيع حجم السوق، وأن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء في الموارد التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص، ص 55-57.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1974، ص 163.

اجتماعية، حيث اعتبر أن زيادة العوائد تسود معظم النشاطات الصناعية، بينما انخفاضها يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي، لأن الأراضي عامل ثابت من عوامل الإنتاج.<sup>1</sup>

### ثانياً: تحليل دافيد ريكاردو

يُعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربيع والأجور والتجارة الخارجية، وترتكز أبرز أفكاره فيما يلي:

**1- تناقص العوائد الزراعية:** عندما يتراكم رأس المال وينمو حجم السكان مع افتراض أن الأجر الحقيقي للعمال ثابت فإن معدل الربح ينخفض بسبب تناقص العوائد الأرض، في هذا الصدد يقول ريكاردو أنه مع كل زيادة بنسبة معينة في رأس المال المستخدم على الأرض سيكون هناك انخفاضاً في معدل إنتاج.

**2- التقدم التكنولوجي:** على عكس من آدم سميت، فإن ريكاردو لا يعتقد أن هناك علاقة صميمية بين تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي التي ليست بالضرورة ترتبط بتراكم رأس المال، وبعبارة أخرى فإن ريكاردو عامل التقدم التكنولوجي بوصفه ظاهرة خارجية على عكس آدم سميت الذي أعده بظاهرة داخلية، وأكد ريكاردو بأن هذا التقدم يمكن أن يأخذ أشكال متعددة تتوافق مع متطلبات الاقتصاد ونموه والمشاركة في الإنتاج بين الأجور والربح والأرباح.

**3- النمو الداخلي:** اعتقد ريكاردو أن الادخار والربح والأرباح هما تراكم يُعتمد على الأرباح بشكل كبير، بينما الأجور والربح فإنها تقوم بدور بسيط الأمر الذي يؤدي إلى تجاهله، لذلك ركز على الربحية، حيث كان ينظر إلى معدل التراكم بوصفه داخلياً، وأن الطلب على العمل مرتبط بتراكمات رأس المال وعرض العمل في المدى الطويل.<sup>2</sup>

ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيمه للمجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية ومن العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات الثلاثة، تتمثل المجموعة الأولى في الرأسماليين الذين يُعتبر دورهم أساسي ومركزي في عملية النمو من خلال توفيرهم لرأس المال وسعيهم لتحقيق أقصى الأرباح مما يضمن تحقيق عملية النمو، أما المجموعة الثانية هم العمال وهذه المجموعة الأكثر عدداً في المجتمع، ولكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج ومعداته، وتعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤديه في العمليات الإنتاجية، و تتمثل المجموعة الثالثة في ملاك الأراضي الذين على يحصلون دخولهم عن طريق الربح الذي يدفع لهم مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>2</sup> محمد صالح التركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 80، 81.

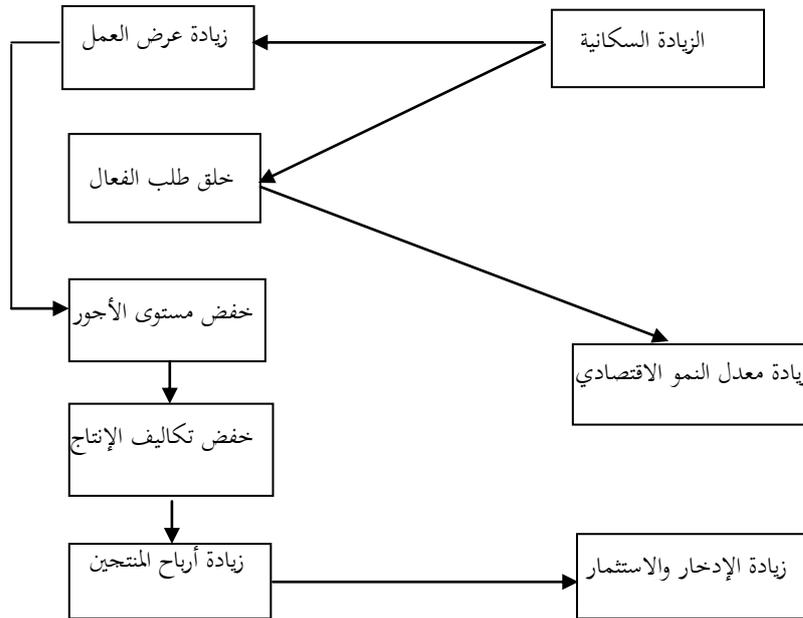
<sup>3</sup> فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، ص 111، 112.

ثالثاً: تحليل روبرت مالتوس

ركزت أفكار وطروحات مالتوس على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. لذا يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، لأن الكلاسيك يركز على جانب العرض استناداً لقانون ساي للمنافذ.

وبخصوص نظرية مالتوس في السكان فإنه ذكر بأن هناك اتجاهات ثابتاً نحو الزيادة السكان بمتتالية هندسية (1، 2، 4، 8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4). وبناءً على ذلك، فقد توقع بأن معدل نمو السكاني يتجاوز معدل النمو الغذاء مما ينتج عنه المجاعات، تناقص عوائد الزراعة، والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى كفاف. وأكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد ناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى كفاف.<sup>1</sup> ويُلخص نموذج مالتوس بالشكل الموالي:

الشكل رقم (16): تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي



المصدر: ماضي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 102.

<sup>1</sup> مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 59، 60.

### المطلب الثاني: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي

يُعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، وبحته في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها،<sup>1</sup> حيث بين دور المنظم في تراكم رأس المال وأن جوهر التجديد هو الابتكار وأن الهدف الأساسي بناء مكانة متميزة من الثروة وأن الاقراض المصرفي هو مجال لتمويل الاستثمارات،<sup>2</sup> كما بين أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزان غير متناسقة في النتائج الوطني الاجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة.

ويتسم النمو عند شومبيتر بعدم الاستمرارية عندما تكون البيئة الاستثمارية غير ملائمة وذلك لسببين، أولهما التوسع في الائتمان وثانيهما التوسع في الإنتاج الذي يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية، وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاث عناصر هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، والإنتاج لديه هو دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الانتاجي وأن المنظم أهم هذه العناصر وهو مبتكر الذي يتميز بوجود معرفة فنية ولديه القدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج.<sup>3</sup>

وقسم شومبيتر الاستثمار إلى استثمار تلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي الذي يعتبره المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، واستثمار تابع الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، ويتحدد هذا الاستثمار بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، ورغم ذلك فقد وجهت لهذه النظرية عدل انتقادات لعل أهمها:<sup>4</sup>

- لا يُعد نموذج شومبيتر في الوقت الحالي ملائماً لأنه يستند على المبتكر الذي يعتبره شخصاً مثالياً، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها؛

- التنمية الاقتصادية لا تعتمد على الابتكارات وإنما تعتمد على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛

- أعطى شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته على الائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل، وعندما تزداد الحاجة الى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجات أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض رأس المال.

وفيما يخص تحليلات شومبيتر في البلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

- عدم توفر البلدان النامية على الأعداد المطلوبة من المنظمين الذين يعتمد عليهم نظرية النمو عند شومبيتر؛

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 299.

<sup>3</sup> حيدوشي عاشور، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014-2015، ص 17.

<sup>4</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 70-72.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

- التأكيد التام لدى شومبيتر على الائتمان المصرفي يقلل من دور الادخارات والاستثمارات الحقيقية، كما يُقلل من شأن و أهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية؛

- حاجة البلدان النامية إلى تشكيلة عديدة من الهياكل التنظيمية والتطبيقات الادارية والعمل الماهر والقيم الملائمة والدوافع والمحفزات، كما أن هذه النظرية تتلائم مع نظام اقتصادي واجتماعي معين، أما في البلدان النامية فإن هذا النظام يختلف تماماً، وأن متطلبات التنمية من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة.

### المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من النظرية الكينزية، النظرية النيوكلاسيكية، والنظرية النمو الحديثة.

#### أولاً: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي

شكلت النظرية الكينزية قاعدة عامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، استفادة منها العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، فقد استغل كينز مواطن الضعف في النظرية الكلاسيكية ( كالتوظيف الكامل، نظريتهم الجزئية في تحليل المتغيرات الاقتصادية... الخ) وقام ببناء عليها، فرأى أنه يمكن للاقتصاد الوطني أن يتوازن في ظروف عدم تشغيل الكامل، وأن الطلب يخلق العرض، ومن هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك الدورة الاقتصادية، وبالتالي زيادة المعدل النمو الاقتصادي، حيث أن هذا الطلب يصدر عن جميع المتعاملين سواء كانوا أفراد، مؤسسات، حكومات، أو حتى أطرافاً خارجية، وبذلك يُشير إلى امكانية وأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي اعتبره ضرورية حتمية لا مناص منها في إطار السياسة المالية، بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد.

ويُشير النمو الاقتصادي إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف، والذي يُفسر انتقال أثر تغيرات الطلب الكلي على جانب العرض معبراً عنها بالعلاقة بين الدخل والاستثمار ويُكتب المضاعف بالصيغة الرياضية التالية:<sup>1</sup>

$$\omega = \frac{\delta y}{\delta I} = \frac{1}{1 - mpc} = \frac{1}{pms}$$

حيث:  $\omega$  تمثل المضاعف،  $mpc$  الميل الحدي للاستهلاك،  $pms$  الميل الحدي للادخار.

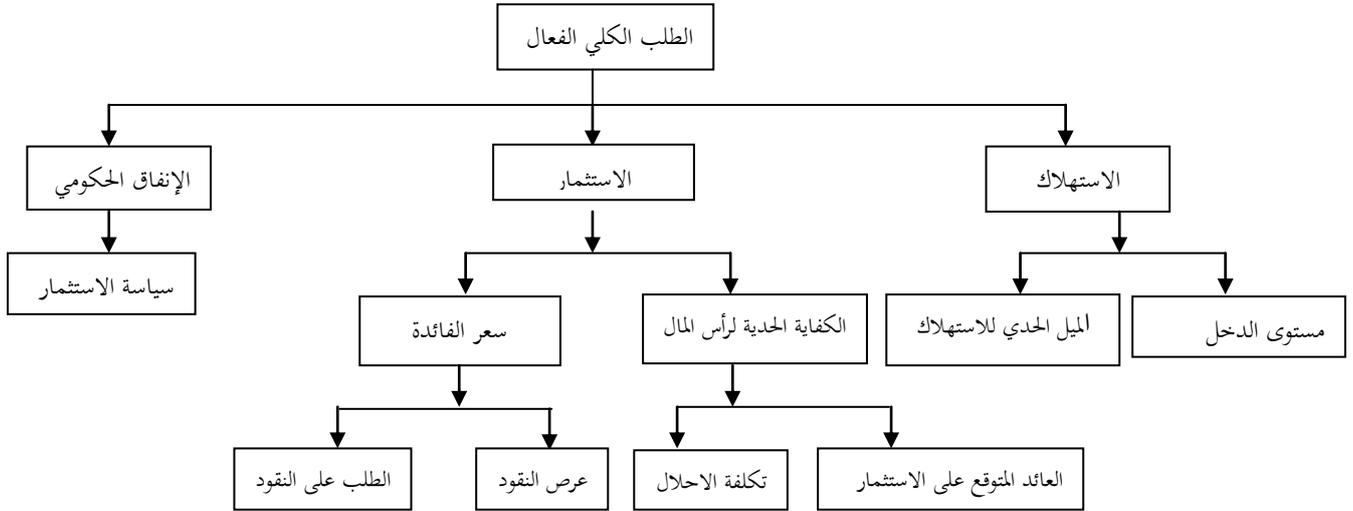
يفسر المضاعف الذي جاء به كينز، أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة، ترفع من الدخل ب  $\omega$  وحدة،  $\omega$  في أبسط شكل لها تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، أو مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك، أي أن الدخل يتضاعف بمقدار  $\omega$  لما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة وعليه فإن عملية النمو عند كينز تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار، لكن هذا التحليل لا يتحقق حسب كينز إلا بتوفر مجموعة من الشروط على غرار

<sup>1</sup> بحاء الدين الطويل، مرجع سبق ذكره، ص، ص 103، 104.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الاصرار على التقدم التكنولوجي.

الشكل رقم (17): النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية



المصدر: محمود سحنون، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 56

### ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تغير الموضوع المركزي للإقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي لهذه النظرية. من أهم مفكرها هذه المدرسة نجد " fecher " " jevons" ... وغيرهم، وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلاً من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج.

لقد أحدثت هذه النظرية العديد من التعديلات على أفكار ومبادئ المدرسة الكلاسيكية، ولعل أهمها:<sup>1</sup>

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد؛
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي؛
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال؛
- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى فن الانتاجي التي تؤثر في معدل النمو، تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد؛
- التركيز على المشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل. وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاث أفكار رئيسية وهي:
- في الأمد الطويل يتحدد معدل النمو الانتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائداً معدل نمو انتاجية العمل، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار؛

<sup>1</sup> مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 66-68.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابياً مع معدل الادخار أو الاستثمار وسلبياً مع معدل نمو السكان؛

- عند وجود تفضيلات معطاة للإدخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، وسوف تكون هناك علاقة عكسية البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يؤدي إلى تلاقي بين معدلات دخال الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

### ثالثاً: نظرية النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)

خلال السبعينات من القرن الماضي عانت معظم الدول من تراجع معدلات النمو، مما ازداد اهتمام بالبحث عن مصادر أخرى للنمو، الشيء الذي اهتم به كل من بارو، رومر، لوكاس من خلال ما يُعرف بنظرية النمو الداخلي أو الذاتي، باعتبارهم من أبرز مفكري هذه المدرسة، حيث ركزت هذه النظرية على البحث عن الحاجات اللامحدودة التي تقود إلى زيادة الانتاجية وتحقيق معدل نمو دائم، وركزت كذلك على أثر الاختيار والإبتكار في النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت هذه النظرية إلى ثلاث مراحل مؤدية للنمو برأس المال البشري نتيجة للاختيارات التي تُنتج الابتكارات، ومن ثم الأرباح، وفيما يلي نوضح كل واحد على حدى:<sup>1</sup>

**1- نمو رأس المال بسبب الاختيارات:** تأثر معظم قرارات واختيارات الأفراد بمدى سرعة نمو رأس المال البشري عن طريق التحاق الأفراد في مجالات التعليم، التخصص، عدد سنوات الدراسة، والجهد المبذول في الدراسة، وبعد ذلك يتخذ الأفراد قرارات تتعلق بالوظائف، التي تتضمن ممارسة وتدريب وتراكم الخبرات.

**2- الاكتشافات والاختيارات:** يقوم الأفراد بمحاولات اكتشاف تقنيات جديدة في الإنتاج، حيث أن العديد من هذه المكتشفات تُسرّع الانتاج والنمو. ويعتمد النمو على كيفية اختيار الأشخاص لهذه التقنيات.

**3- الاكتشافات والأرباح:** تُعتبر الاكتشافات والتقنيات الحديثة مورد أساسي لتحقيق الأرباح، فمن خلالها يتم التوصل لوسائل جديدة تسهل وتسرع من كمية ونوعية الانتاج، وتخفف أحياناً من تكلفة الانتاج، وتعد الابتكارات والاكتشافات من بين أهم العوامل التي ترفع من أرباح الشركات، فالشركات التي تحقق اكتشافات معينة تكتسب أرباح طائلة لسنوات طويلة من خلال الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج وتحقيق نسبة نمو مُرتفعة.

<sup>1</sup> حسين أحمد حسين الغزوي، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص، ص 207، 208.

### المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

لقد تطورت النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي بمرور الزمن وباختلاف الرؤى حول أهم العوامل المؤثرة في عملية النمو، لهذا سنتطرق في هذا المبحث أبرز النماذج التقليدية، ونماذج النمو الداخلي بالإضافة إلى تقييم نظرياتها.

#### المطلب الأول: النماذج التقليدية في النمو الاقتصادي

تعد هذه النماذج من النماذج الأساسية في نظريات النمو الاقتصادي، نظراً لأهمية الأفكار التي جاءت من طرف اقتصاديي هذه المدرسة مثل سولو وهارود-دومار وغيرهم، وتركزت هذه النماذج على أهمية الادخار والاستثمار ومن ثم التراكم الرأسمالي ودوره في التأثير على النمو.

#### أولاً: نموذج هارود-دومار

قام بتطوير هذا النموذج إثنان من مشاهير الاقتصاد في القرن العشرين، وهما الاقتصادي الإنجليزي السير هنري روي فوربس هارود (1978-1990)، والإقتصادي الروسي الأمريكي إيفسي ديفيد دومار (1914-1997)، اللذان يُعتبران من رواد المدرسة المدرسة الكنزية، ومن الأوائل الذين أحدثوا التحليل الاقتصادي الكلي في مدى الطويل، وقد ساهم هذا النموذج في فهم أثر الاستثمار والادخار على الطلب الكلي.

**1- نموذج دومار:** يقوم بناء هذا النموذج على السؤال التالي: طالما أن الاستثمار يخلق الدخل من جهة، ويزيد الطاقة الانتاجية من جهة أخرى، فما هو معدل المطلوب لزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الانتاجية للوصول الى مستوى الاستخدام التام؟ وكان الجواب دومر من خلال ربط بين الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار.<sup>1</sup> لذا سنحاول عرض كل جانب بالتفصيل:<sup>2</sup>

**1-1 جانب العرض:** انطلق دومار من افتراض أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة رأس المال  $S$ .

$$Y_t = I \times S \quad \text{فالطاقة الإنتاجية هي:}$$

و بالنظر لوجود إنفاقات استثمارية تمت في الماضي، فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لا بد أن تقل عن

$$\Delta Y < I \cdot S \quad \text{(S.I)، أي:}$$

وهذا الفرق يطلق عليه دومار الطاقة الاجتماعية الكامنة والذي يمثل بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I \delta$$

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص90.

<sup>2</sup> العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص، ص 57، 58.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

حيث:  $\delta$  هي الطاقة الانتاجية الكامنة،  $I \delta$  تمثل الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقها.

وعلى ذلك يكون:  $I_t < I.S$

**1-2 جانب الطلب:** افترض دومار أن زيادة الناتج أو الناتج الإضافي هو نتيجة الاستثمار الإضافي بتأثير الميل

الحدي للادخار و ذلك وفق المعادلة التالية:  $\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$

حيث تمثل  $\alpha$  الميل الحدي للادخار،  $\Delta Y$  الزيادة السنوية في الدخل،  $\Delta I$  الزيادة السنوية في الدخل.

وعليه ذلك فإن الزيادة في الدخل تساوي حاصل ضرب المضاعف الاستثمار  $\frac{1}{\alpha}$  في حجم الزيادة في الاستثمار.

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \rightarrow \Delta Y = \Delta Y \alpha \rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta I}{\alpha} \rightarrow \Delta Y = \Delta I \times \frac{1}{\alpha}$$

ويتحقق التوازن العام في حالة التشغيل التام عند ما يتساوى إجمالي العرض مع إجمالي الطلب وفق العلاقة التالية:

$$\Delta I \frac{1}{\alpha} = I \delta$$

وبقسمة طرفي المعادلة على  $I$  ثم نضرب في  $\alpha$  نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha \delta$$

و من المعادلة الأخيرة نقول أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة لا بد و أن ينمو الاستثمار

و الدخل بمعدل سنوي ثابت، يعادل حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار، وأي

انحراف في شروط الاستقرار في الاتجاه التصاعدي أو التنازلي يجعل الاقتصاد يفقد معدل النمو المستقر، فإذا كانت:

- الاستثمار يخلق زيادة أكبر في الدخل عنها في الطاقة الإنتاجية، ينتج عنه عجز في المعدات الإنتاجية، فيزداد

الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الدخل.

- الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في الطاقة الإنتاجية، كخلق قوى تعمل في الاتجاه التنازلي، وتعتبر هذه النتيجة

نفسها التي توصل إليها هارود، ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع بتسمية النموذج باسم هارود-دومار.

**2- نموذج هارود:** يعتمد هذا النموذج على ثلاث معدلات مختلفة للنمو، تتمثل الأولى في وجود معدل فعلي ( $G$ )

ويتحدد بنسبة الادخار، ونسبة معامل رأس المال/ الإنتاج، ويُشير هذا المعدل إلى التغيرات الدورية القصيرة الأجل

في معدل النمو، وتتمثل الثانية في معدل النمو المرغوب ( $G_w$ ) الذي يُعبر عن معدل النمو الطاقة الكامنة للدخل

في الاقتصاد، وأخيراً معدل النمو الطبيعي ( $G_n$ )، الذي يُطلق عليه بمعدل النمو المحتمل أو معدل النمو عند مستوى

الاستخدام التام، وستتناول كل واحد على حدى: <sup>1</sup>

**1-1 معدل النمو الفعلي:** المعادلة الرئيسية الأولى في نموذج هارود، هي  $GC=S$  حيث يُعبر  $G$  عن معدل نمو

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص، 93-95.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

الانتاج في فترة محددة من الزمن، ويمكن التعبير عنها بالمقدار  $(\Delta Y)$ ، أما  $(C)$  فترمز إلى الاضافة الصافية الى رأس المال، وهي عبارة عن نسبة الاستثمار إلى زيادة في الدخل، أي  $S/Y$  وباحلال هذه النسبة في المعادلة الأولى نحصل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{1}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \quad \text{OR} \quad \frac{1}{y} = \frac{s}{y} \rightarrow 1 = s$$

**1-2 معدل النمو المرغوب فيه GW:** يُعرفه هارود بأنه المعدل الذي عنده يطرح المنتجون تمام قناعتهم بعملهم، حيث يُعتبر الطريق الذي عنده تحافظ مستويات العرض والطلب على السلع والخدمات عند مستوى التوازن.

$$Gw Cr = S$$

حيث يرمز  $Gw$  معدل النمو المرغوب فيه، أو معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام للطاقة، في حين يُشير الرمز  $Cr$  إلى رأس المال المطلوب، ويُعبّر عن كمية رأس المال المطلوب من أجل الحفاظ على معدل نمو المرغوب فيه، أي النسبة المطلوبة من رأس المال إلى الانتاج، أي أنه قيمة المقدار  $(I/\Delta Y)$ .

وعلى ذلك تشير المعادلة  $Gw Cr = S$  إلى أنه إذا أراد الاقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند مستوى  $Gw$ ، حيث يتم فيه استغلال الطاقة الانتاجية بالكامل، فلا بدى للدخل أن ينمو بمعدل  $(S/Cr)$  في السنة أي:  $Gw = S/Cr$ ، حيث إذا كان الدخل ينمو بمعدل مرغوب فيه، ففي هذه الحالة يتم استغلال الكامل لرأس المال المتوفر في الاقتصاد، وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم، ولذلك فإن  $Gw$  عبارة عن المعدل الذي يحقق نفسه بنفسه، وبصفة عامة يمثل معدل النمو المرغوب فيه بأنه المعدل الذي يستخدم كامل مخزون رأس المال، و يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف.

**1-3 معدل النمو الطبيعي Gn:** هو عبارة عن معدل النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الزيادة في السكان والتطور التكنولوجي، ويعتمد هذا المعدل على متغيرات الكلية مثل السكان، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية وتجهيزات لرأس المال، والمعادلة الممثلة لهذا النموذج هي:

$$Gn. Cr = Or \neq S$$

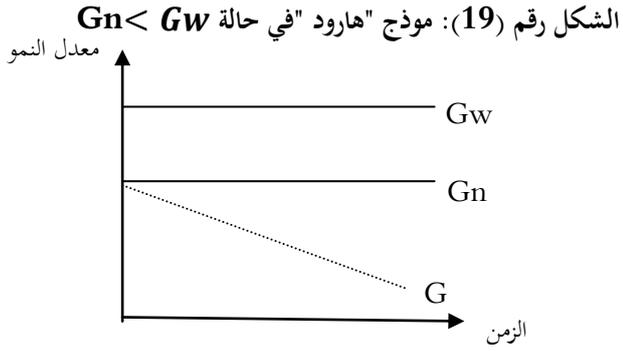
حيث:  $Gn$  عبارة عن معدل النمو الطبيعي عند مستوى الاستخدام التام،  $Or$  هو الميل المتوسط للادخار،  $Cr$  هو معامل رأس المال الذي يُمكن أن يُحقق معدل النمو الطبيعي.

ويتحقق التوازن عندما يتساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المرغوب فيه.

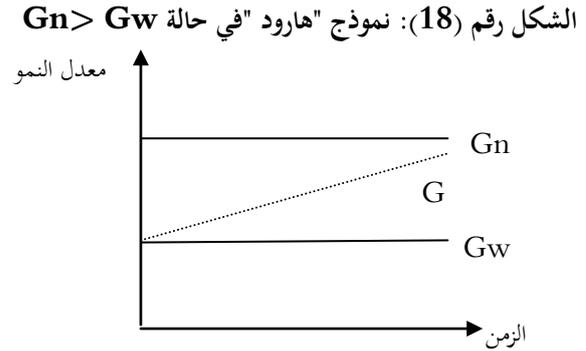
- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه، في هذه الحالة تكون الزيادات في الاستثمار أسرع من الادخار، فإن ذلك يعني أن المجتمع يُعاني من حالة تضخم.

- إذا كان معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو المرغوب فيه، تكون الزيادة في الادخار أسرع من الاستثمار، فإن ذلك يعني أن المجتمع يُعاني من حالة كساد.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد مرجع سبق ذكره، ص 96.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 96.

### ثانياً: نموذج سولو 1956

يعد نموذج سولو من بين أهم نماذج النيوكلاسيكية، والسمة الأساسية لهذه النماذج هي خاصية التقارب، أي كلما كان مستوى البدء للناتج الداخلي الخام الفعلي للفرد الواحد أقل كلما كان معدل النمو المتنبأ به أعلى.<sup>1</sup>

يُعتبر هذا النموذج امتداداً لنموذج هارود-دومار، حيث يركز كل منهما على الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية تراكم رأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع، غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق ادخل عنصر انتاجي اضافي وهو عنصر العمل، ولقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الأساسي للنمو و أنه يحتل مكانة الزيادة في عملية دفع النمو الاقتصادي، وهذا التقدم الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة لتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي معاً،<sup>2</sup> كانت نظريته بسيطة جداً، حيث ارتكزت على فكرة دالة الانتاج مُشكلة من عاملي العمل والرأس المال، الأمر الذي يستدعي الانتاج توليفة مُشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل، لتظهر دالة الانتاج كالتالي:<sup>3</sup>

$$Y = F(K, L) = k^\alpha L^{(1-\alpha)}$$

حيث تمثل:  $Y$  الإنتاج، و  $k$  رأس المال،  $L$  العمل،  $F$  العلاقة بين عوامل الإنتاج وحجم الإنتاج، وما فعله

سولو هو إدخال مقياس التطور التكنولوجي على دالة الإنتاج لتصبح كالتالي:<sup>4</sup>

$$Y(t) = F(k(t) + A(t)L(t))$$

<sup>1</sup> روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي - دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر ادريس التل، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 1.

<sup>2</sup> السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجح، مرجع سبق ذكره، ص 348.

<sup>3</sup> آرثر أو سيلقان، ستيفن إم شفرين، ستيفن ج. بيريز، الاقتصاد الكلي - مبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، الطبعة الأولى، ترجمة صانع علمية ناشرون لبنان بالتعاون مع بيرسون إديوكايشن، برنتيس هول، نيوجيرسي، الولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2014، ص 216، ص 217.

<sup>4</sup> جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية ونظرية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 241، ص 242.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الانتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل يزداد في الزمن عن طريق التقدم التكنولوجي والذي يزداد بزيادة حجم المعرفة أما الجزء **AL** في النموذج يسمى بالعمل الفعلي، ولاحظ سولو أنه خلال أي فترة زمنية يمكننا رؤية أي زيادة في رأس المال والعمل والإنتاج الأمر الذي يمكن من خلاله قياس التطور التكنولوجي بطريقة غير مباشرة.

من بين فرضيات الأساسية لهذا النموذج هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لها وفورات حجم ثابتة، هذا يعني إذا تم مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على انتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة.

كذلك يبين نموذج سولو أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الأساسي للنمو وأنه يحتل مكانة مهمة الريادة في عملية رفع النمو الاقتصادي.

### المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

النمو الداخلي هو أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، والخاصية الأساسية لهذه النماذج تتمثل في عدم تناقص العائد على رأس المال.

### أولاً: نماذج النمو الداخلي

هناك العديد من النماذج النمو الداخلي والتي من بينها هناك:

**1- نموذج AK:** تعد هذه الدالة أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، ولم يتم خلالها التمييز بشكل واضح بين تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، لكنها تشير إلى أنه عندما يتراكم المزيد من رأس المال لدى الشركات، فإن جزء من تلك الزيادة يكون على شكل رأس مال فكري وهو الذي يعزى إليه التقدم التقني، هذا التقدم سوف يعمل على تعويض التناقص الحاصل في الإنتاجية الحدية لرأس المال، مما يمنح النمو صفة الاستدامة، يمكن التعبير عن هذه الدالة بالصيغة الآتية:<sup>1</sup>

$$Y=A.K$$

حيث: **A** هو ثابت إيجابي يعكس مستوى التغيير التقني، وأن **Y** تُشير إلى الإنتاج، و **k** تُشير إلى رأس المال، وحسب هذه الدالة تكون كل من الإنتاجية المتوسطة والإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة عند مستوى  $0 < A$ .

<sup>1</sup> محمد عبيد عبد وآخرون، الحرية الاقتصادية والإنتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص 138 - 140.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

ولكي نُبين تأثير التغيير التقني الداخلي على النمو في الأجل الطويل، نبدأ أولاً بمستوى الذي يكون فيه معدل التغيير في رأس المال  $K'/K=0$ ، عند هذا المستوى يمكن أن يكون تأثير التغيير التقني الداخلي كما في الشكل رقم (20)، وذلك عندما يتم التعبير عن معدل التغيير في رأس المال بالصيغة الآتية:

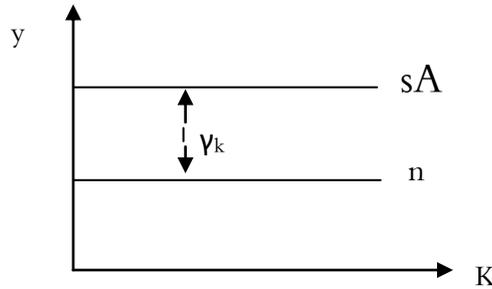
$$K'/K = sA - (n+d)$$

حيث: أن  $s$  تمثل معدل الادخار،  $n$  معدل نمو السكان، و  $d$  معدل اندثار رأس المال، كما يُشير الشكل رقم (20) إلى أن الاقتصاديات تتشابه هيكلياً في المعلمات  $s$ ،  $A$ ،  $n$ ، و  $d$  وأما تختلف فقط من حيث رأس المال الأولية لكل عامل  $k_{(0)}$  وكذلك تختلف في نسبة الانتاج إلى رأس المال الأولية  $y_{(0)}$ ، فإن هذا النموذج يتوقع أن تنمو جميع الاقتصادات بنفس معدل للفرد الواحد بغض النظر عن المعدل الأولي لرأس المال لكل عامل مما يقود الاستنتاج إلى تراكم رأس المال المادي والبشري على الأمد الطويل سوف لن يؤدي إلى تناقص الغلة، وإنما سيعود بمردودات ثابتة وتكون هذه المردودات مساوية دائماً لقيمة  $A$  إذ أن:

$$A = Y/K$$

من هذه النتيجة نلاحظ أن نموذج  $AK$  هو مجرد نموذج كوب-دوغلاس، مع افتراض نسبة مساهمة العمل في الناتج  $\alpha=1$ ، يعني أن نسبة مساهمة في الناتج  $\beta=0$ .

الشكل رقم (20): نموذج  $AK$



المصدر: حميد عبيد عبد وآخرون، الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص139.

**2- نموذج لوكاس 1988:** ركز لوكاس على أهمية دور رأس المال البشري كمحرك للنمو في ظل عدم كفاية تراكم رأس المال المادي في تحقيق النمو المستمر، حيث فرق لوكاس بين رأس المال العيني ورأس المال البشري، فتراكم رأس المال البشري يعطي مكاسب جديدة على مستوى الذاتي لصالح الكفاءات الفردية أو انتاجية العامل، أما على المستوى الكلي فينعكس بزيادة الاستثمار في التدريس والتدريب لدفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وعلى هذا الأساس اقترح لوكاس أن تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صباح فاضل، صبرينة طكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص178.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

$$Y = C + K^* + \delta K = AK^B (uH)^{1-B}$$

حيث:  $Y$  يمثل الإنتاج،  $K^*$  الجزء غير المستهلك في إنتاج رأس المال العيني أي:

$$K^* = Y - C$$

بينما يعطي تراكم رأس المال البشري بالعلاقة التالية:

$$H^* + \delta H = B(1 - u)Hi$$

مع  $B > 0$ ، حيث يمثل  $\delta H$  مخزون رأس المال البشري و  $H^*$  هو تغيره، أما  $(1 - u)$  يمثل الوقت المخصص لتعلم، بينما يمثل  $B$  مقدار الفعالية.

**3- نموذج بول رومار:** وضع رومر نموذج الأول سنة 1986 الذي يرى بأن رأس المال المادي هو أحد عوامل النمو الداخلي ولا يعتمد على التراكم المعرفي نظراً لوجود محيط تنافسي قوي يولي عناية بالاستثمار التكنولوجي، وقد بني هذا النموذج في اقتصاد تنافسي،<sup>1</sup> وصاغ ROMER نموذج كالتالي:<sup>2</sup>

يحتوي هذا النموذج على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس:

$$Y_{it} = (k_{it})^{1-B} (A_t l_{it})^B \dots\dots\dots(1)$$

حيث:  $Y_{it}$  تمثل انتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)؛

$L_{it}$  و  $K_{it}$  تمثل كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة؛

$A$ : تمثل رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات المرتبطة برأس المال الإجمالي  $\sum K_t$ .

مع أن:

$$A = (A)^{1/B} (\sum k_{it})^\alpha \dots\dots\dots(2)$$

وبتعويض معادلة (2) في المعادلة (1) نجد:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-B} [A^{1/B} (\sum_{i=1}^n k_{it})^\alpha l_{it}]^B \dots\dots\dots(03)$$

وفي حالة إذا ما كان العمل ورأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات فالإنتاج الكلي (المجموع) للاقتصاد ككل هو:

$$\sum_{i=1}^n Y_{it} = [\sum_{i=1}^n k_{it}]^{1-B} [(A)^{1/B} (\sum_{i=1}^n K_{it})^\alpha \sum_{i=1}^n l_{it}]^B \dots\dots\dots(04)$$

والعلاقة (04) تصبح:

$$\sum_{i=1}^n K_{it} = A [\sum_{i=1}^n K_{it}]^{1-B+\alpha B} [\sum_{i=1}^n l_{it}]^B \dots\dots\dots(05)$$

<sup>1</sup> مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 201.

<sup>2</sup> وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة

1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص ص 31 33.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

$$L_t = \sum_{i=1}^n l_{it}, K_t = \sum_{i=1}^n k_{it}, Y_t = \sum_{i=1}^n Y_{it}$$

نضع: نعوض  $L_t, K_t$  و  $Y_t$  في المعادلة (05) نجد نموذج رومار الكلي:

$$Y_t = A(K)^{1-B+\alpha B}(l_t)^B \dots\dots\dots (06)$$

نقوم الآن بحساب المردودية الخاصة لرأس المال، ثم المردودية الاجتماعية لرأس المال ثم المقارنة بينهما.

نقوم بحساب المردودية الخاصة لرأس المال عن طريق اشتقاق المعادلة رقم (01) لإيجاد العائد الحدي لرأس المال نجد:

$$r_{it} = (1 - B)(K_{it})^{-B} (A_{it}l_{it})^B \dots\dots\dots (07)$$

نقوم بتعويض  $A$  الموجودة في المعادلة (02) في المعادلة (07) نحصل على:

$$r_{it} = (1 - B) A l_t^B k_t^{B(\alpha-1)} \dots\dots\dots (08)$$

أما المردودية الاجتماعية لرأس المال فتحسب عن طريق اشتقاق المعادلة رقم (06) نحصل على:

$$r_{it} = (1 - B + \alpha B) A l_t^B (k)^{B(\alpha-1)} \dots\dots\dots (09)$$

انطلاقاً من المعادلتين (08) و (09) تظهر لنا أن المردودية الخاصة أقل من الاجتماعية  $(1 - B) >$

$(1 - B + \alpha B)$  وهذا ما يؤكد تأثيرات خارجية موجبة.

أما نموذج الثاني الذي قدمه سنة 1990 فقد كان يرى بأن مصدر النمو هو رأس المال التكنولوجي الذي

يعرف بخاصية عدم التنافس والذي ينتج من قطاع محدد وقد افترض أن الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات:<sup>1</sup>

### 1- قطاع البحث:

$$\delta_A = \frac{A^*}{A} = \beta H A$$

حيث  $HA$  جزء من رأس المال البشري مستعمل في قطاع البحث،  $A^*$  التغير في كمية مخزون المعارف،  $A$  مخزون

المعرفة لقطاع البحث،  $\beta$  معامل ثابت يمثل إنتاجية هذا القطاع.

### 2- قطاع السلع الرأسمالية (الوسيطية):

$$K = \tau \sum_{i=1}^A X_i$$

$K$ : مخزون رأس المال،  $X_i$  كمية المدخلات،  $A$  عدد السلع الرأسمالية المستعملة في الاقتصاد.

### 3- قطاع السلع النهائية:

$$Y = H Y \alpha L \int_0^A X_t^{1-\alpha-\gamma}$$

$$Y = A H Y \alpha L X_t^{-1-\alpha-\gamma}$$

يقوم هذا النموذج على فرضيات التالية:

- المستهلك يوزع دخله على الادخار والاستهلاك عن طريق معدل الفائدة، جميع الأسواق في حالة توازن؛

<sup>1</sup> مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص، ص 203، 204.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

- مخزن رأس المال بشري موزع في قطاع السلع النهائية وقطاع البحث.

**4- نموذج بارو 1990:** مصدر آخر للنمو الداخلي تتمثل في وجود مصدر ناتج عن عوامل خارجية ناجمة عن وجود منشآت قاعدية المنجزة من طرف الدولة، المبينة في نموذج بارو 1990، بفعل الفكرة التي توحي بأن المنشآت القاعدية توفر المزيد من الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص،<sup>1</sup> ويفترض نموذج أن دالة الإنتاج للمؤسسة  $i$  تأخذ الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot G_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{1-\alpha} \rightarrow 0 < \alpha < 1 \dots\dots\dots(01)$$

حيث أن:  $Y_i$  تمثل الإنتاج بالنسبة للمؤسسة  $i$ ،  $K_i$  مخزون رأس المال بالنسبة للمؤسسة  $i$ ،  $L_i$  تمثل اليد العاملة بالنسبة للمؤسسة  $i$ ،  $G$  النفقات العمومية الإجمالية للدولة في المنشآت القاعدية، في حين أن المرادوية الحدية لرأس المال الخاصة متناقصة، أما المرادوية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة، مع افتراض ثبات  $L$ .  
يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G = C + K^* + \delta K + G \dots\dots\dots(02)$$

حيث:  $I$  الاستثمار،  $G$  الانفاق الحكومي،  $C$  الاستهلاك،  $K$  رأس المال، وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي  $Y = tY$  بحيث يكون التوازن الانفاقي  $G$  محقق في كل لحظة  $G=T$ ، وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات  $Y(1-t)$ ، حيث  $t$  تمثل نسبة الضريبة المفروضة على الدخل.  
فتصبح دالة الاستهلاك من الشكل:

$$C = (1 - s)(1 - t)y \dots\dots\dots(03)$$

وبتعويض المعادلة (03) في المعادلة (02) تصبح لدينا:

$$Y = (1 - s)(1 - t)Y + K^* + \delta K + G \dots\dots\dots(04)$$

وبما أن  $T=G=Ty$  فإن المعادلة (04) تصبح على الشكل التالي:

$$Y = (1 - s)(1 - t)Y + K^* + \delta K + tY \rightarrow Y - (1 - s)(1 - t)Y - ty = K^* + \delta K \rightarrow Y = \frac{K^* + \delta K}{s(1-t)} \dots\dots\dots(05)$$

وبتعويض  $tY$  مكان  $G$  في المعادلة رقم (01) فنتحصل على المعادلة التالية:

$$Y = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot (tY)^{1-\alpha} = AK^\alpha \cdot L^{1-\alpha} \cdot t^{1-\alpha} y^{1-\alpha} \rightarrow y^\alpha = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot t^{1-\alpha} \\ \rightarrow Y = A^{\frac{1}{\alpha}} K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots\dots\dots(06)$$

<sup>1</sup> Ahmed zakan, dépenses publiques productives, croissance a long terme et politique economique – essai d'analyse econométrique appliúée au cas de l'algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, université d'alger, algérie, 2002-2003, P67.

<sup>2</sup> ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر -03، الجزائر، 2014-2015، ص، ص 59-61.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

وبمساواة المعادلة (05) مع المعادلة (06) نجد أن:

$$\frac{k^* + \delta k}{s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} K^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \rightarrow \frac{k^* + \delta k}{k \cdot s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\rightarrow \frac{k^*}{k} = s(1-t) \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots \dots \dots (07)$$

وبما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة  $t$  الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي  $G$  ومعدل النمو

للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\partial(k^*/k)}{\partial t} = \left[ -t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha} (1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right] sAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t) \rightarrow t^* = 1 - \alpha$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت

القاعدية، والتي يُعبر عنها بالعلاقة التالية  $(G/Y)^* = t^* = 1 - \alpha$ .

ومن خلال البراهين المتعلقة التي تقتضي بحساب معدلات النمو، والتي تقتضي فرض معدلات معينة

من الضرائب، ومذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعاً لذلك يقتضي تدخل السلطات

العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة.

حيث بين بارو أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها أولاً بتثبيت حجم النفقات العمومية المساوية  $G/Y = 1 - \alpha$

وبتالي توم باقتطاع الضريبة جزافية على جميع المدخيل والمساوية ل  $G$  من أجل تمويل جميع نفقاتها.

**5- نموذج قروسمان و هيلبمان 1991:** من أهم الافتراضات لهذا النموذج هو ابتكار السلع الاستهلاكية

وكذا تراكم المعرفة التكنولوجية، مما يؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تقوم

المؤسسات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عمليات البحث والتطوير، مع حرية الدخول والخروج من

السوق هذه الابتكارات التكنولوجية تكسب المؤسسة قوة احتكارية على السلع الحديثة داخل السوق مما يشكل

الحافز القوي لمزيد من الابتكارات.

جوهر هذا النموذج هو أن النمو الداخلي المستمر يتطلب أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية دالة

متزايدة في عدد السلع الاستهلاكية التي تم إبتكارها، ويشير النموذج الذي توصل له إلى أن زيادة معدل الابتكار

يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي

ينخفض لديه حجم العمالة، ويُشير أيضاً النموذج إلى تباطؤ معدل الابتكارات مع زيادة تكلفة الابتكارات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن يحي نسيمة، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2013) دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية والنقود، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2013-2014، ص41.

**6- نموذج أجيون وهويت 1992:** هي عبارة عن أفكار مبتكرة لأفكار شويتر في صورة كمية مبنية على أن التحسن في جودة إنتاج المنتجات المختلفة هو المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي داخل الاقتصاد، حيث أكد أجيون وهويت فكرة أن الربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث، أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقدمة، بما يعني أن الأرباح مؤقتة تظل مؤقتة إلى يحن صدور تكنولوجيا الأحدث، وتُعرف فترة الأرباح المؤتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الاحتكارات.

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة وتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة، وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما: قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير وتعطى بالعلاقة التالية:

$$L = L_Y + L_A$$

حيث:  $L_Y$  حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد،  $L_A$  حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث. بناءً على هذا النموذج، فإن معدل النمو في الناتج يعتمد على معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير ومدى تطبي السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير، التي تتمثل في السياسات المحفزة في الضرائب، الدعم، النظم، والاجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو داخل الاقتصاد.<sup>1</sup>

### ثانياً: تقييم نظريات النمو الحديثة

أتت النظريات النمو الحديثة في النمو الاقتصادي بعدة أفكار إيجابية لا يُمكن انكارها غير أن لها بعض الجوانب السلبية والذي نتناوله فيما يلي:<sup>2</sup>

**1- ايجابيات نظريات النمو الحديثة:** على الرغم من حداثة نظريات النمو الحديثة إلا أنها وبالمقارنة بالنظرية النيوكلاسيكية، احتوت على مجموعة من التطورات المهمة تتعلق بأربعة أفكار رئيسية هي:

- تنوع مصادر النمو والتركيز خصائصه الذاتية؛
- احتمال استمرار التباعد بين البلدان؛
- التركيز على دور المؤسسات في تحقيق النمو؛
- توضيح العلاقة بين النمو والدورات الاقتصادية.

<sup>1</sup> صباح فاضل، صبرينة طكوش، مرجع سبق ذكره، ص، ص 180، 181.

<sup>2</sup> بن يحي نسيم، مرجع سبق ذكره، ص، ص 42، 43.

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

2- سلبيات نظريات النمو الحديثة: يُمكن حصر أهم نقاط الضعف التي قد تعترض هذه النظريات في النقاط

التالية:

- عدم كفاية الإثباتات التحريبية لهذه النظريات؛
- عدم استقرار النمو في نماذج النمو الذاتي؛
- عدم الاستفادة من فكرة الوفرة الخارجية في مراعاة العمق التاريخي والمؤسسي للنمو الاقتصادي؛
- وُصفت بأنها تمرين عقلي جذاب يبدأ بنقد ما انتهى إليه السابقون خاصة فيما يتعلق بوجود جزء غير مفسر من النمو والذي عادة ما يُثير اهتمام الاقتصاديين.

### خلاصة :

يشير النمو الاقتصادي إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي على مدى فترة طويلة من الزمن، إذ يحكمه مجموعة من العوامل هي: تراكم رأس المال، النمو السكاني، مستوى التقدم التكنولوجي، كمية ونوعية الموارد الطبيعية، توفر البيئة المحفزة للنمو، التخصص والانتاج الواسع، إلا أن التنمية أشمل منه إذ تعني الزيادة على نمو الناتج الوطني الإجمالي حدوث تغيرات جذرية وهيكلية واسعة في كل المجالات.

كما اختلفت وجهات النظر في تفسير النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كانت البداية الأولى في المدرسة الكلاسيكية إذ اعتبروا أن تراكم رأس المال المسبب الرئيسي للنمو، حيث أشار آدم سميث إلى أهمية تقسيم العمل والتخصص كأداة لرفع مستوى انتاجية العمل، بينما ديفيد ريكاردو يركز على التراكم الرأسمالي، أما مالتوس فقد ركزت أفكاره على نظرية السكان وتأكيد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الانتاج، كما أبرز شومبيتر دور المنظم في تراكم رأس المال، غير أن كينز أشار إلى دور الاستثمار والدخل لتحقيق النمو عن طريق المضاعف، في حين نجد أن التحاليل النيوكلاسيكية بمثابة تكملة للتحاليل الكلاسيكية أين حاول الاقتصاديون من خلالها إلى بناء نماذج على المدى الطويل من خلال خاصية التقارب، من أهم هذه نماذج نجد نموذج سولو، حيث أظهر هذا النموذج دور التقدم التقني الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو في الأجل الطويل، وذلك نتيجة تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي.

أما فيما يخص نماذج النمو الداخلي فقد ركزت على التكنولوجيا و المعارف والبحث والتطوير ورأس المال المادي والبشري، حيث ركز لوكاس على أهمية رأس المال البشري في زيادة معدلات النمو، بينما ركز بول رومر على البحث والتطوير، في حين ركز بارو على المنشآت القاعدية العمومية، وركزا قروسمان وهيلمان ركزا على الابتكار وتراكم المعارف، وركزا أجيون وهويت على البحث والتطوير.

الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة  
النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال  
الفترة (2000-2017)

تمهيد:

تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الجانب النظري لهذه الدراسة، حيث تناولنا في الفصل الأول إلى الاطار النظري للسياسة النقدية، فيما يتعلق بمفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مختلف المدارس بدءاً من المدرسة الكلاسيكية وصولاً إلى المدرسة النقدية المعاصرة، ثم إلى أدوات وأهداف السياسة النقدية، إلى جانب فعاليتها في الاقتصاديات المختلفة، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى مختلف مفاهيم النمو الاقتصادي، وكذلك إلى مختلف مقاييس النمو الاقتصادي وعوامل المحددة له، بالإضافة إلى مختلف نظرياتها، إلى جانب بعض نماذج الرياضية للنمو الاقتصادي. إن هذا الفصل سوف نخصه لدراسة حالة الجزائر، وذلك من خلال اسقاط الجوانب النظرية التي تطرقنا لها في الفصلين الأول والثاني على الجزائر وذلك من أجل التعرف على مختلف التطورات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى غاية سنة 2017، ومن أجل معرفة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومن أجل الامام بكل هذا تطلب منا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

**المبحث الأول: الاتجاهات العامة لسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛**

**المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛**

**المبحث الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر**

**خلال الفترة (2000-2017).**

## المبحث الأول: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

إن الأوضاع الصعبة التي كانت تعاني منها الجزائر في نهاية الثمانينيات، دفعت بالسلطات إلى إجراء عدة إصلاحات من أهمها إصدار قانون النقد والقرض 90-10، واستمرت هذه الإصلاحات إلى غاية الألفية الثالثة، وقد استخدمت السياسة النقدية هذه الإصلاحات كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لهذا فقد مرت هذه السياسة بالعديد من التطورات، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر، أهدافها، أهم الأدوات المعتمدة لتحقيقها إلى جانب تطور الكتلة النقدية ومقالاتها.

### المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

عرفت الفترة 2000-2017 إدخال تعديلات خاصة على قانون النقد والقرض 90-10 بهدف معالجة الاختلالات التي من شأنها عرقلة نشاط البنوك، وتكييف القطاع البنكي مع متطلبات اقتصاد السوق، ويُمكن ذكر أهم هذه التعديلات فيما يلي:

- إصدار النظام رقم 2000-01 المؤرخ في 13 فيفري 2000، المتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية؛<sup>1</sup>

- الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل لقانون النقد والقرض، والذي فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية لتعزيز استقلاليتها، ويتولى تسيير بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان، ويتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من محافظ وثلاث نواب وثلاث نواب سامين معينين من طرف رئيس الجمهورية، ويتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس الإدارة وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية؛<sup>2</sup>

- إصدار التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2002، المتضمنة إدخال أداة إسترجاع السيولة في السوق النقدية، عن طريق مناقصات فورية والتي يُمكن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، يتم مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بمعدلات تعكس تطور الوضع في السوق النقدية؛<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، النظام 01-2000 المؤرخ في 13 فيفري 2000 المتعلق بالنقد والقرض، من الموقع الإلكتروني: [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2000arabe.pdf]، تاريخ الاطلاع: (2019-03-31).

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، 28 فيفري 2001، من الموقع الإلكتروني: [https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm]، تاريخ الاطلاع: (2019-03-31).

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009، من الموقع الإلكتروني:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf]، تاريخ الاطلاع: (2019-03-31)، ص 182.

- الأمر 03-11 الصادر 26 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانونون 90-10، جاء هذا الأمر بعد الأزمات التي عرفها بنك الخليفة الخاص، والبنك الصناعي التجاري الجزائري، وهدف هذا الأمر إلى تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها في ظل قانون 90-10 هذا من جهة، وتدعيم الاشراف والرقابة على البنوك الخاصة من جهة أخرى؛<sup>1</sup>
- إصدار النظام رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإلزامية الدنيا، ويُشير هذا النظام إلى المبادئ العامة أي المؤسسات الخاضعة لتكوين هذه الاحتياطات، المعدل الأقصى ووعاء التكوين، فترة التكوين والمكافأة المتصلة بذلك فضلاً عن العقوبة المطبقة في حالة عدم القيام بتكوين الاحتياطات الإلزامية التنظيمية أو في حالة ما إذا كان تكوينها غير كافٍ؛
- إصدار التعليم رقم 05-04 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيله الودائع المغلة للفائدة، يتم القيام بها على بياض ويخصصها بنك الجزائر لصالح البنوك بشكل حصري، يمكن لهذه الأخيرة أن تلجأ إلى هذه التسهيله عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة؛
- إصدار التعليم رقم 07-13 المؤرخة في 24 سبتمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليمه 04-02 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية، تبعاً للمادة 3 من هذه التعليمه حُدد معدل الاحتياطات الإلزامية عند 08 % من الودائع المحدد بموجب المادة 2 من هذا النظام؛
- إصدار التعليم رقم 08-02 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمه 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية وقد حددت هذه التعليمه نسبة الاحتياطات الإلزامية التي تقدر بـ 0,75%؛<sup>2</sup>
- إصدار النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، ووسائلها وإجراءاتها. وقد حدد هذا النظام معيار عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، ووضح على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدية. يحدد هذا النظام بشكل خاص مايلي:<sup>3</sup>
- مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقابلات؛
  - الأوراق المقبولة التي قبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها؛

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 254.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص، ص 180-182.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، من الموقع الالكتروني:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2010arabe.pdf]، تاريخ الاطلاع: (31-03-2019)، ص 157.

- عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعوا للقيام بها في السوق النقدية؛
- التسهيلات الدائمة، والمتمثلة في التسهيل الهامشية وتسهيله الودائع المغلة للفائدة، بصفتها عمليات تتم بمبادرة من البنوك التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، والتي شهدت تعزيزاً في إرسائها التنظيمي؛
- إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها، والتي تتمثل في إجراءات المناقصات الدورية المسماة (العادية) وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الشائبة؛
- إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتمثل حصرياً عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة قيد التشغيل منذ فيفري 2006 .

- إصدار التعليم رقم 09-03 المؤرخة في 25 فيفري 2009، والتي تم بموجبها تخفيض المكافأة التي يمنحها البنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإجمالي إلى 0,5% بعد أن كان سابقاً 0,75%؛<sup>1</sup>

- الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وجاء لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والبنكي، من خلال وضع شروط متعلقة بمنح ترخيص اعتماد البنوك، وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية؛<sup>2</sup>

- إصدار القانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، تم صياغة هذا القانون ضمن المادة الأولى المعدلة والمتممة للمادة 45 من الأمر 03-11، بهدف السماح لبنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية سندات المالية وذلك من أجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل صندوق الوطني للاستثمار، تنفيذ هذه الآلية لتنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية،<sup>3</sup> وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية أدى للجوء إلى إصدار هذا القانون المعروف تحت تسمية التمويل غير التقليدي لمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للخروج من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد في تلك الفترة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

<sup>2</sup> رميدي عبد الوهاب، بوضيف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية للفترة (1990-2010)، مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد 01، العدد 10، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2014، ص 73.

<sup>3</sup> الجمهوري الجزائرية، القانون رقم 17-01 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017، من الموقع الإلكتروني:

[ <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017057.pdf> ]، تاريخ الاطلاع: (01-04-2019)، المادة 01.

<sup>4</sup> أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وإبراز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 07، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا، 2018، ص، ص 201-202.

## المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر

يستخدم بنك الجزائر مجموعة من الأدوات المختلفة لتحقيق أهدافه، وستتطرق في هذا المطلب إلى كل من أهداف السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها.

### أولاً: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

لقد حدد القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أهداف السياسة النقدية والمتمثلة في قيام البنك الجزائري في ميدان النقد والقرض بتوفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء طاقات إنتاجية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد،<sup>1</sup> ومن خلال ذلك نستنتج أن الأهداف تنحصر في استقرار الأسعار وأسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، وتحقيق النمو المنتظم للاقتصاد.

غير أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ألغى هدف إنماء الطاقات الإنتاجية، واستبدال النمو المنتظم بالنمو السريع، مع الإبقاء على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.<sup>2</sup>

وبالرغم من ذلك فإن الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، أعطى إرساءً قانونياً لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، الأمر الذي يشكل إصلاحاً هاماً للسياسة النقدية، حيث تضمن هذا الأمر ترسانة كاملة من إجراءات تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية وخارج هذا السوق، وكذلك جاء هذا الأمر لتعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية التي شرع فيها في سنة 2009، مبرراً أهمية استهداف التضخم.

أصبح هدف التضخم الذي وضع في سنة 2010 أساسياً نتيجة استهداف استقرار الأسعار مقارنة بالهدف الكمي للنقد والقرض والذي يمكن إعتبره كهدف وسيط، وقام بنك الجزائر بإعداد نموذج تنبؤ على المدى القصير بالتضخم سعياً للمتابعة الصارمة (أي التنبؤ الشهري على آفاق السنة الواحدة) لعملية التضخم في الجزائر، وتعتبر سنة 2012 بداية التوجه نحو استهداف التضخم على الآفاق المتوسطة الأجل، حيث عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم، الأمر الذي ساهم بوضع نموذج تنبؤ بالتضخم على 24 شهراً.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار هدف الاستقرار المالي، الذي لا تزال أهدافه الكمية صعبة التحديد، وبالتالي أي خلل في الاستقرار المالي قد يعرقل تحقيق هدف السياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأسعار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أبريل 1990، من الموقع الإلكتروني: [https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm]، تاريخ الاطلاع: (01-04-2019) المادة 55.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003، من الموقع الإلكتروني: [https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2003/A2003052.pdf]، تاريخ الاطلاع: (01-04-2019)، المادة 35، بتصرف.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، من الموقع الإلكتروني: [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf]، تاريخ الاطلاع: (01-04-2019)، ص ص 176، 177.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية

لتحقيق الأهداف سابقة الذكر قام بنك الجزائر باستحداث عدة أدوات سنوذجها حسب التسلسل الزمني:

**1- إعادة الخصم:** يُعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استعملها بنك الجزائر للتأثير على قدرة البنوك في منح القروض، فهي سبيل لإعادة تمويل البنوك أو الحد منها تماشياً مع أهداف السلطة النقدية، وازدادت أهميتها بعد صدور قانون النقد والقرض.

الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

معدل إعادة الخصم	إلى	مُحسب ابتداءً من
7,50%	2000-10-21	2000-01-27
6,50%	2002-01-19	2000-10-22
5,50%	2003-05-31	2002-01-20
4,50%	2004-03-06	2003-06-01
4,00%	2016-09-30	2004-03-07
3,50%	2018-03	2016-09-30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2018، من الموقع الإلكتروني:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\_41a.pdf]، تاريخ الاطلاع: (2019-04-02).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 بنسبة تقدر بـ 7,50%، لينخفض في سنة 2003 إلى 4,50%، ويستمر هذا الانخفاض ليشهد نوعاً من الاستقرار ليصل إلى 4,00% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم، وعدم حاجة البنوك إلى التمويل نظراً إلى تحسن وضعيته المالية، لتصل إلى 3,50% في نهاية سبتمبر 2016.

**2- عمليات السوق المفتوحة:** لم يتم تطبيق هذه الآلية من قبل بنك الجزائر إلا مرة واحدة في ديسمبر 1996،<sup>1</sup> وفي سنة 2002 لم يتم التمكن من استعمالها في السوق النقدية من طرف بنك الجزائر بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية،<sup>2</sup> وفي مارس 2017 قام بنك الجزائر بإعادة إدراج هذه الأداة بهدف ضخ السيولة بتاريخ استحقاق مختلفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>2</sup> محمد لكصاسي، الوضع النقدية وسياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد الدولي، قطر، سبتمبر 2003، من الموقع الإلكتروني:

[https://www.yemen-nic.info/files/financial/experts/pdf/2.pdf]، تاريخ الاطلاع: (2019-04-01) ص 14.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، من الموقع الإلكتروني:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf]، تاريخ الاطلاع: (2019-04-02)، ص 130.

**3- الاحتياطي الاجباري:** حسب المادة 93 من قانون النقد والقرض،<sup>\*</sup> وفي أكتوبر 1994، قام البنك المركزي بفرض احتياطي اجباري بنسبة 3% من الودائع بالعملات الصعبة، ورغم احداث هذه الأداة إلا أنها لم تطبق فعلياً إلى غاية أبريل 2001، لأن وضعية السيولة في البنوك كانت ضعيفة ولم تكن تسمح بتطبيقها،<sup>1</sup> ويهدف امتصاص فائض السيولة المصرفية لجأ بنك الجزائر إلى هذه الأداة، وتم توضيح الإطار العملي لهذه الأداة في سنة 2004 بموجب النظام 02-04.<sup>2</sup>

**الجدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)**

السنوات	2001	2002	2003-2007	2008-2009	2010-2011	2012	2013-2016	2017
الاحتياطي الاجباري %	3%	4,25%	6,25 %	8%	9%	11%	12%	4%

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على المعطيات

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر رقم 05، جوان 2013 رقم 22، سبتمبر 2018 رقم 39، من الموقع الإلكتروني: [https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\_statistique\_AR.htm]، تاريخ الاطلاع: (2019-04-02).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاحتياطي الاجباري في ارتفاع تدريجي بداية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012 أي من 3% إلى 11%، وهذا نتيجة لارتفاع السيولة لدى البنوك، لتستقر هذه النسبة خلال الفترة 2016-2013 بنسبة 12%، ثم تنخفض لتصل إلى 4% سنة 2017، وذلك بهدف زيادة القدرة الاقراضية للبنوك الجزائرية.

**4- أداة استرجاع السيولة:** هي عبارة عن أداة غير مباشرة تم استعمالها في الجزائر ابتداءً من أبريل 2002 بموجب تعليمة رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2002، والتي أدخل بموجبها استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام ضمن أساليب تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية،<sup>3</sup> وفي أوت 2005 تم تدعيم هذه الأداة بأسلوب يتمثل في استرجاع السيولة لمدة ثلاث أشهر،<sup>4</sup> ومن أجل امتصاص الكمية المتزايدة من السيولة النقدية لجأ بنك الجزائر الى رفع مبلغ استرجاع السيولة الذي وصل إلى 160 مليار دج في نوفمبر 2002 مقابل 100 مليار دج في أبريل من نفس السنة،

\* يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطياً بحسب على مجموع ودائعها، إلا أنه يجوز لبنك الجزائر تحديد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً، وكل نقص في الاحتياطي الاجباري يخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص ويستوفي بنك الجزائر هذه الغرامة.

<sup>1</sup> رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 174.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012، من الموقع الإلكتروني:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2011arabe.pdf]، تاريخ الاطلاع: (2019-04-02)، ص 152.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، من الموقع الإلكتروني:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf]، تاريخ الاطلاع: (2019-04-02)، ص 148.

ليصل إلى 250 مليار دج سنة 2003، ثم 400 مليار دج و450 مليار دج خلال سنتي 2004 و2005 على التوالي، وبقي هذا المبلغ ثابتاً، إلى غاية جوان 2007 أين وصل إلى 1100 مليار دج،<sup>1</sup> واستقر هذا المبلغ إلى غاية 2012، ليرتفع هذا المبلغ إلى 1350 مليار دج في أفريل 2012 لمواجهة تسارع التضخم، وعليه عرفت استرجاعات السيولة لمدة 7 أيام ولمدة 3 أشهر دوراً أهم كأداة في إدارة السياسة النقدية في سنة 2012، كما عرفت استقراراً في هيكلها، أي 25% لاسترجاعات السيولة لمدة 3 أشهر و75% لاسترجاعات السيولة لمدة 7 أيام.<sup>2</sup> وواصل بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة المصرفية في السوق النقدية بادخال أداة جديدة في جانفي 2013، وهي أداة استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر،<sup>3</sup> وفي سنة 2013 ظل المبلغ الإجمالي للامتصاص السيولة 1350 مليار دج، وفي سنة 2015 أدى انخفاض القوي في سعر البترول إلى انخفاض السيولة المصرفية، ما أدى إلى قيام بنك الجزائر بتعديل عتبات امتصاص السيولة، حيث وصلت هذه العتبة من 1350 مليار دج في نهاية 2014 إلى 500 مليار دج في أوت 2015، لترتفع إلى 700 مليار دج في ديسمبر 2015،<sup>4</sup> وفي نهاية شهر أكتوبر 2017 تم ضخ 596 مليار دج من السيولة،<sup>5</sup> وفي شهر نوفمبر من نفس السنة أدى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر من طرف بنك الجزائر لسندات الخزينة لتغطية احتياجاتها من التمويل إلى ارتفاع السيولة المصرفية، مما أدى قيام بنك الجزائر بتعليق عمليات ضخ السيولة في ديسمبر 2017، وحسب التطور السيولة المصرفية يضع بنك الجزائر أدوات أخرى لامتصاص فوائض السيولة المحتملة ذات صلة بتمويل غير التقليدي.<sup>6</sup>

**5- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:** واصل بنك الجزائر عملية امتصاص السيولة المصرفية في السوق النقدية عن طريق هذه الأداة، بموجب تعليمة 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005،<sup>7</sup> وقد استعملت هذه الأداة بشكل كثيف منذ ادخالها في سنة 2005، فبعدما كان مبلغ هذه التسهيلة يمثل 49,7 مليار دج في نهاية 2005، انتقلت إلى

<sup>1</sup> بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 186.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 198.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 167.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، من الموقع الإلكتروني:

[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba\_2015ar.pdf]، تاريخ الاطلاع (02-04-2019)، ص 141.

<sup>5</sup> بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعي الوطني، ديسمبر 2018، من الموقع الإلكتروني: [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention\_apn122018.pdf]، تاريخ الاطلاع: (03-04-2019)، ص 5.

<sup>6</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>7</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 152.

456,7 مليار، أي بمعدل نمو وصل إلى 818,03%<sup>1</sup> وقد بقيت هذه الوسيلة مستعملة من طرف بعض البنوك خلال سنة 2007، قصد تجميد جزء من الفوائض بخزائنها، فإن دورها في إدارة السياسة النقدية يوماً بيوم قد تراجع بشكل جوهري اعتباراً من جوان 2007 لصالح وسيلة استرجاع السيولة، وهكذا انخفضت الحصة النسبية لوسيلة الوديعة المغلة للفائدة في امتصاص فائض السيولة إلى 12,42% نهاية جوان 2007،<sup>2</sup> بينما بلغت في نهاية ديسمبر 2007 بنسبة 24,1%، لترتفع في ديسمبر 2008 إلى 49,7%، أما في نهاية 2009 بلغت 41,8%<sup>3</sup> وقد بقيت التسهيل الدائمة المغلة للفائدة، التي تعد كعملية ضبط دقيق تستعمل بمبادرة من طرف البنوك، أداة نشطة للسياسة النقدية على مدار سنة 2012، حيث تقدر حصة النسبية لهذه الأداة في تخفيض فائض السيولة بنسبة 38,8% في ديسمبر 2012 بينما كانت 53,3% في ديسمبر 2011،<sup>4</sup> لتبلغ هذه النسبة في ديسمبر 2013 بنسبة تقدر بـ 26,2%<sup>5</sup> ومع تقلص السيولة المصرفية في نهاية 2015 و 2016 عما كانت عليه في سنة 2014، قام بنك الجزائر بإلغاء تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع، مما حفز البنوك بطرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين البنوك.<sup>6</sup>

### المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر

لقد عرفت الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال السنوات السبعة عشر من الألفية الثالثة تطوراً ملحوظاً خاصة القروض المقدمة للاقتصاد، وسوف نقوم في هذا المطلب بدراسة كل من تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.

### أولاً: تطور الكتلة النقدية

تُعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد وتتكون من المجمعات النقدية،\* وبخصوص الجزائر فإن الكتلة النقدية تتشكل من:<sup>7</sup>

– النقود القانونية وتشمل الأوراق النقدية والنقود المساعدة التي يصدرها بنك الجزائر؛

<sup>1</sup> بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 186.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008، من الموقع الإلكتروني: [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention\_102008\_ar.pdf]، تاريخ الاطلاع: (03-04-2019) ص 07.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص 182.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص، ص 198، 199.

<sup>5</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 174.

<sup>6</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، من الموقع الإلكتروني:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf]، تاريخ الاطلاع: (03-04-2019)، ص 135.

\* أنظر الفصل الأول، المبحث الثاني، المطلب الأول.

<sup>7</sup> معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 298.

### الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

- الودائع تحت الطلب وتشمل الودائع الجارية عند البنوك التجارية والودائع الجارية على مستوى مراكز البريد وصناديق الادخار والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة؛

- شبه النقود وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع لأجل لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

#### جدول رقم (03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

مليار دج

السنة	النقود M <sub>1</sub>	أشبه النقود	الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	معدل نمو الكتلة النقدية %	% الكتلة النقدية الى الناتج الداخلي الخام
2000	1048,5	974,3	2022,5	13	49,3
2001	1238,5	1235	2473,5	22,3	58,3
2002	1416,3	1485,2	2901,5	17,3	65,1
2003	1631	1723,9	3299,5	15,6	65,5
2004	2165,6	1478,7	3644,4	10,5	59,3
2005	2437,5	1632,9	4070,4	11,7	53,8
2006	3177,8	1649,8	4827,6	18,6	56,7
2007	4233,6	1761	5994,6	24,2	64,4
2008	4964,9	1991	6956	16	63,3
2009	4944,2	2228,9	7178,7	3,1	72
2010	5756,4	2524,3	8162,8	15,4	69,1
2011	7141,7	2787,5	9929,2	19,9	68,4
2012	7681,8	3331,5	11015,1	10,9	69,5
2013	8249,8	3691,7	11941,5	8,4	71,7
2014	9603	4083,7	13686,5	14,6	79,4
2015	9261,2	4443,4	13704,5	0,1	82,1
2016	9407	4409,3	13816,3	0,8	79,4
2017	10266,1	4708,5	14974,6	8,4	79,2

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على:

- Banque d'Algérie, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE RAPPORT**, 2003, sur le site: [<https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat3.htm>], date du vue: (2019-04-05).

- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2008، 2012، 2017، من الموقع الالكتروني، [<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>]، تاريخ الاطلاع: (2018-04-05).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الكتلة النقدية في ارتفاع مستمر طوال الفترة الدراسة، حيث قدرت قيمتها 2473,5 مليار دج في سنة 2001 مقابل 2022,5 مليار دج سنة 2000، أي بمعدل ارتفاع قدره 22,3%، ويرجع سبب في ذلك إلى زيادة الأصول الخارجية الصافية التي بلغت 1310,7 مليار دج سنة 2001 نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبداية تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي في أبريل سنة 2001 الذي خصص له 520 مليار دج، وابتداءً من

سنة 2002 إلى سنة 2006 سجلت معدلات نمو الكتلة النقدية تباطؤ ملحوظاً، مما يوحي تحكم بنك الجزائر في السياسة النقدية، وبعد سنة 2006 عادت معدلات نمو الكتلة إلى الارتفاع من 8,6% سنة 2006 إلى 24,2% سنة 2007، وهذا تزامن مع انطلاق برنامج دعم النمو، لتتخفف الزيادة لتصل إلى 3,1% سنة 2009، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول، لترتفع الزيادة لتصل إلى 15,4% سنة 2010، وهذا راجع إلى ارتفاع الأرصدة النقدية الناجمة عن تحسن احتياطات الصرف واحتياطي الذهب، إلى جانب تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الذي أقره رئيس الجمهورية في سنة 2009 الذي خصص له 238 مليار دج دولار، ليعاود نمو الكتلة النقدية الارتفاع ليصل إلى 14,6% سنة 2014، بسبب ارتفاع أسعار البترول، لتتخفف لتصل إلى أدنى قيمة لها خلال الفترة المدروسة سنة 2015 بمعدل يقدر بـ 0,1%، بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض احتياطات الصرف، لترتفع بمعدل يقدر بـ 8,4% سنة 2017، وذلك نتيجة المادة الأولى من القانون 10-17 المعدلة والمتممة للمادة 45 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

#### ثانياً: تطور مقابلات الكتلة النقدية

تمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف الجهاز المصرفي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيراتها انخفاضاً وارتفاعاً، وتُمثل هذه المقابلات حقوقاً تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك،<sup>1</sup> وهذه المقابلات تتكون من ثلاث عناصر وهي: الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة للحكومة، وأخيراً القروض المقدمة للاقتصاد، والجدول التالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر:

<sup>1</sup> سعودي عبد الصمد، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار النقدية وأسعار الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص 57.

الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الجدول رقم (04): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) مليار دج

السنوات	الأصول الخارجية الصافية	القروض المقدمة للحكومة	القروض المقدمة للاقتصاد
2000	775,9	677,5	993,7
2001	1310,7	569,7	1078,4
2002	1755,7	578,7	1266,8
2003	2341,7	423,4	1380,2
2004	3119,2	20,6 -	1535
2005	4179,75	933,2 -	1779,8
2006	5515	1304,1 -	1905,4
2007	7415,5	2193,1 -	2205,2
2008	10246,8	3627,3 -	2615,5
2009	10886	3488,9 -	3086,5
2010	11997	3510,9 -	3268
2011	13922,4	3406,6 -	3726,5
2012	14940	3334,1 -	4287,6
2013	15225,2	3235,4 -	5156,3
2014	15734,5	1992,4 -	6504,6
2015	15375,4	567,5	7272,2
2016	12596	2682,2	7909,9
2017	11227,4	4691,9	8880

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على :

-Banque d'Algérie, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE RAPPORT** , 2003 op.cit.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، مارس 2013، جوان 2018، مرجع سبق ذكره.

من القراءة الأولية للاحصائيات الموضحة في الجدول نلاحظ أن الأصول الخارجية الصافية قد عرفت زيادة مستمرة في كل سنة، حيث انتقلت من 775,9 مليار دج في سنة 2000، إلى مستوى 5515 مليار دج سنة 2006، وواصل هذه الزيادة لتصل في 2009 إلى 10886 مليار دج، ثم انتقلت إلى 14940 مليار دج في سنة 2012 و15734,5 مليار دج سنة 2014، ويفسر هذا الزيادة إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي بلغت في 2005 ما يعادل 54,64 دولار للبرميل مقابل 28,59 دولار للبرميل في سنة 2000، لتنتقل إلى 99,88 دولار للبرميل في سنة 2008، لتسجل ارتفاعاً آخر في سنة 2013 قدره 109,5 دولار للبرميل.

وبسبب تراجع مداخيل البترول نتيجة انخفاض أسعارها في سنة 2014 لتصل إلى 91 دولار للبرميل، أدى هذا ذلك إلى انخفاض الأصول الخارجية الصافية لتصل إلى 15375 مليار دج في سنة 2015، عما كانت عليه في سنة

### الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

سابقة، لتتخفف إلى 11227,4 مليار دج سنة 2017، ولهذا فإن زيادة وانخفاض الأصول الخارجية الصافية مرتبط بتقلبات أسعار البترول.

ومن جهة أخرى سجلت القروض المقدمة للاقتصاد نمواً قوياً، باعتبارها المقابل الثاني للكتلة النقدية، فبعد أن كانت 993,7 مليار دج سنة 2000، لتصل إلى 2615,5 مليار دج سنة 2008 بنمو يقدر ( 17,84%)، وترافق هذه الزيادة في القروض للاقتصاد مع بداية الدورة التنافسية في وتائر توسع المجموع النقدي  $M_2$ ، ويبرز ذلك لأهمية قناة القرض في انتقال آخر التطورات النقدية،<sup>1</sup> ثم واصلت القروض المقدمة للاقتصاد نحو الارتفاع لتبلغ سنة 2009 قيمة 3086.5 مليار دج ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي مما كان الزاماً على البنوك تقديم قروض أكثر للاقتصاد.

تواصل هذا الارتفاع حيث وصلت هذه القروض إلى 7272,2 مليار دج سنة 2015، وهذا ما يشير إلى التحفيز المتواصل في الوساطة المالية من زاوية تخصيص القروض، بينما يقل اعتماد تعبئة الموارد على موارد قطاع المحروقات في وقت تبقى فيه إمكانيات معتبرة فيما يخص بمالية المؤسسات الخاصة والأسر.<sup>2</sup> كما أن هذه القروض قد تزايدت خلال سنة 2017 بـ 12,3% مقابل 8,4% في 2016، بالغة 8880 مليار دولار كما كان عليه في سنتي 2015 و 2016، وذلك بسبب تراجع تطور أسعار البترول.<sup>3</sup>

أما بنسبة للقروض المقدمة للحكومة قد عرفت انخفاضاً مستمراً باستثناء 2002 وبعض السنوات الأخيرة للفترة المدروسة، وفي سنة 2004 بدأت تأخذ اتجاهها سالباً التي تدل على مستحقات الدولة تجاه النظام المصرفي، حيث بلغت آنذاك 20,6- لتصل إلى -1992,6 مليار دج سنة 2014، وقد عرف صافي القروض الموجهة للدولة ارتفاعاً قدره 74,9%، منتقلاً 2682,2 مليار دج في نهاية 2016 إلى 4691,9 مليار دج في نهاية 2017، حيث تعد هذه القروض المصدر الرئيسي للتوسع النقدي خاصة المتعلقة بعمليات بنك الجزائر.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 188.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 155.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره ص 126.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات على أداء النشاط الاقتصادي في كل بلد، والذي يتم من خلاله تحديد مدى قدرة النظام الاقتصادي على خلق فائض لتغطية الانفاق الداخلي والخارجي، وفي نفس السياق عرض واقع ومسار النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال السنوات السبع عشر من مطلع الألفية، حيث نتناول في هذا المبحث إلى كل من تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوزيع القطاعي له.

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعد النمو الاقتصادي هدف رئيسي يسعى لتحقيقه أي اقتصاد من بينها الاقتصاد الجزائري، لهذا نتطرق إلى دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بشقيه الاسمي والحقيقي، وهذا ما يترجمه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج الداخلي الخام الاسمي * PIB <sub>n</sub>	معدل النمو ** %	الناتج الداخلي الخام الحقيقي PIB <sub>r</sub>	معدل النمو ** %	نصيب الفرد من * الناتج الداخلي الحقيقي %	معدل نصيب الفرد **
2000	4123513,884	27,33	3361886,34	3,81	107809,22	2,42
2001	4227113,122	2,51	3463025,18	3,01	109616,62	1,67
2002	4522773,35	6,99	3657277,46	5,6	114307,61	4,27
2003	5252321,11	16,13	3920669,91	7,20	120995,20	5,85
2004	6149116,69	17,07	4089322,4	4,3	124556,37	2,94
2005	7561984,35	22,97	4330911,03	5,90	130102,56	4,45
2006	8501635,8	12,42	4403864,72	1,68	130377,04	0,21
2007	9352886,35	10,01	4552401,58	3,37	132722,78	1,79
2008	11043703,5	18,07	4659844,4	2,36	133670,36	0,71
2009	9968025,3	9,74-	4735904,42	1,63	133534,55	0,10-
2010	11991563,9	20,30	4908014,07	3,63	135889,67	1,7
2011	14588970	21,66	5049947,26	2,89	137153,93	0,93
2012	16209598	11,10	5220371,3	3,37	138965,88	1,32
2013	16647919	2,70	5364852,32	2,76	139933,58	0,69
2014	17228597,8	3,48	5568133,08	3,78	142359,02	1,73
2015	16712685,8	2,99-	5777687,93	3,76	144907,61	1,79
2016	17525109	4,86	5968351,63	3,3	146981,82	1,43
2017	18594112,1	6,09	6063845,26	1,6	146759,87	0,15-

Source: -\* La banque mondiale, **Données**, United States of America, sur le site:

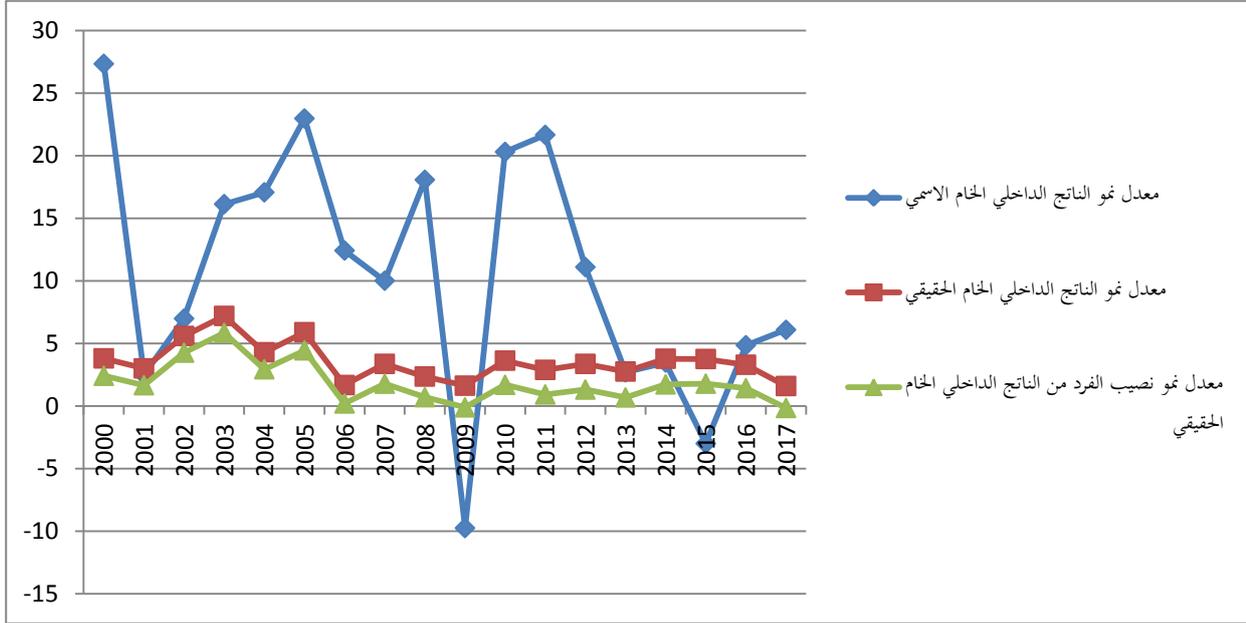
[https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie?view=chart], date de vue : ( 23-04-2019).

- \*\* من حساب الطالبة اعتماداً على Microsoft excel.

### الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

من الجدول السابق يمكن تمثيل تطور معدلات النمو الاسمية والحقيقية في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (21): تطور معدلات النمو الحقيقية والاسمية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)، عرف تذبذباً سوائاً في المعدلات الاسمية أو المعدلات الحقيقية، وهذا ما يدل على عدم استدامة معدل النمو الاقتصادي.

فيما يخص معدل النمو الحقيقي انتقل من 3,81% سنة 2000 إلى 7,20% سنة 2003، وهو أعلى معدل وصل إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى تحسن أسعار البترول في السوق الدولية وانتعاش أداء القطاع العام والخاص، وذلك نتيجة ضخ مبالغ ضخمة في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، وانخفض هذا المعدل إلى 4,30% سنة 2004، كما شهد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بداية من 2005 تذبذباً من سنة لأخرى، حيث بدأ بمعدل جيد يُقدر بـ 5,9%، ليشهد هذا المعدل تذبذباً من بداية من 2006 إلى غاية 2013 مابين 1,63% و 3,63%، ويرجع سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر في القيمة المضافة لقطاع المحروقات، خاصة بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن التراجع الحاد في أسعار البترول أدى إلى انخفاض الجباية البترولية بنسبة 7,9% في عام 2014 و 32,9% في عام 2015 مما تسبب في تدهور إيرادات الميزانية وعجز الميزانية،<sup>1</sup> حيث بلغ معدل النمو إلى 3,76%، ليشهد هذا المعدل انخفاضاً في سنة 2016 إذ بلغ 3,3%، بينما تراجع هذا المعدل ليصل إلى أدنى مستوى له خلال الفترة المدروسة ليبلغ 1,6% سنة 2017.

<sup>1</sup> حشمان مولود، كنتاش سميرة، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص 269.

### الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

كذلك شهد معدلات النمو الاسمية تذبذبات كبيرة من سنة لأخرى، ويُمكن ارجاع ذلك بارتباطه بارتفاع وانخفاض أسعار البترول، حيث شهد الاقتصاد الجزائري معدل نمو اسمي سالب في سنتين 2009، 2015 إذ قُدر -9,74%، -2,99% على التوالي نتيجة انخفاض أسعار البترول، ليرتفع هذا المعدل سنة 2017 ليصل إلى 6,09%.

أما فيما يخص معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، عرف كذلك تذبذبات ملحوظة يتبع تغيرات معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ولكن دائما أقل منه في القيمة، لأن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مرتبط بتغيرات معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، إذا ارتفع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع معدل نصيب الفرد ولكن أقل منه في القيمة، حيث أن هذا المعدل لا يعكس حقيقة نصيب الفرد من الناتج، وذلك أن جزء كبير من الناتج عبارة عن عائدات بترولية في غالب الأحيان لا يستفيد منها المواطن وخاصة إذا كانت هناك عدم العدالة في توزيع الدخل.

#### المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الحقيقية في الجزائر

يُعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الجزائر، ولمعرفة مسار تطور النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) نقوم بإدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو خارج المحروقات	1,2	5,4	5,3	5,9	6,2	4,7	5,6	6,3	6,7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو خارج المحروقات	9,6	6,3	6,1	7,1	7,3	5,6	5	2,3	2,6

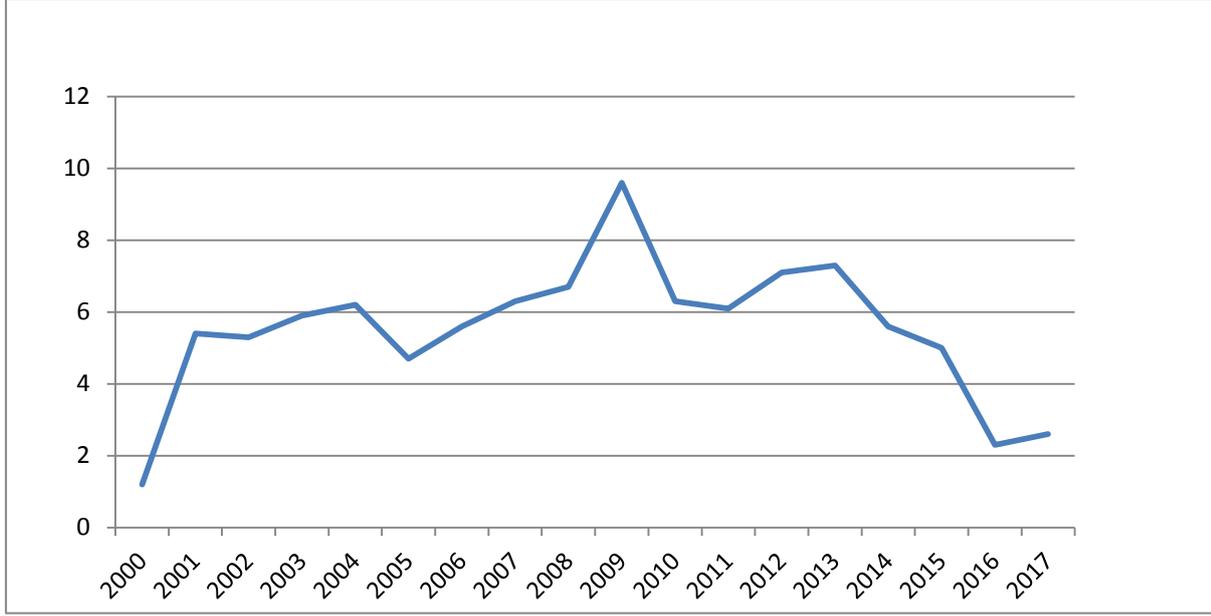
المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على

Banque d'Algérie, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE RAPPORT 2004**, juillet 2005, sur le site: [<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/RAPPORT%202004.pdf>], date du vue: (2019-05-31).

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2008، 2012، 2017، من الموقع الالكتروني: [<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>], تاريخ الاطلاع: (2019-05-31).

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيل معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات في التمثيل البياني الآتي:

الشكل رقم (22): تطور معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (06).

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل النمو خارج المحروقات بدأ بنسبة تقدر بـ 1,2%، وهي أدنى نسبة له خلال فترة الدراسة، ليصل إلى أعلى معدل له خلال هذه الفترة إذ بلغ 9,6% سنة 2009، وهذا راجع إلى برامج الانفاق الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية، والتي عملت على تنشيط القطاعات خارج المحروقات، التي كان الهدف منها تحقيق معدل نمو عالي يقدر بـ 7%، لكن للأسف لم يتم بلوغه، وقد كانت النسبة الأكبر في المساهمة لقطاع الخدمات بنسبة 22,54%، إذ انخفض معدل نمو خارج المحروقات من 7,1% سنة 2012 إلى 5% سنة 2015 ثم إلى 2,3% و 2,6% سنتي 2016 و 2017 على التوالي، وهذا راجع إلى انهيار أسعار المحروقات تلك الفترة، وهنا نستنتج أن عملية النمو في الجزائر تخضع بشكل رئيسي إلى عائدات البترول، أي أن أي تراجع في أسعار البترول سيؤدي حتماً إلى تراجع معدلات النمو، كما أن الاستثمارات المحلية تتميز بانخفاض قيمتها أما الاستثمارات الأجنبية فمعظمها متعلق بقطاع المحروقات، مما أدى إلى تواضع نسبة مساهمتها في رفع معدلات النمو خارج المحروقات، ومن أجل توضيح القطاعات التي يعتمد عليها الناتج الداخلي الخام سنقوم بتحليل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في هذا الناتج ونسبة نموه من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الجدول رقم (07): تطور نسب القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: نسبة مئوية

القطاعات		المحروقات		الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		الخدمات	السنوات
نسبة النمو	نسبة المساهمة في PIB	نسبة النمو	نسبة المساهمة في PIB	نسبة المساهمة في PIB							
4,9	39,4	5,0 -	8,40	1,9	7,20	5,1	8,10	3,1	20,3		2000
1,6 -	33,8	13,2	9,60	2,0	7,30	2,8	8,4	3,8	22,4		2001
3,7	32,5	1,3 -	9,10	2,9	7,10	8,2	9,03	5,3	22,7		2002
8,8	35,5	19,7	9,60	1,5	6,50	5,5	8,4	4,2	21,5		2003
3,3	37,7	3,10	9,40	2,6	6,30	8,0	8,2	7,7	21,1		2004
5,8	44,3	1,90	7,70	2,5	5,60	7,1	7,4	6,0	20,07		2005
2,5 -	45,6	4,90	7,50	2,8	5,20	11,6	7,9	6,5	20,5		2006
0,9 -	43,9	5,0	7,60	0,8	5,0	9,8	8,8	6,8	20,5		2007
2,3 -	45,3	3,8 -	6,60	6,2	4,70	8,7	8,7	8,6	19,1		2008
0,8 -	31,2	21,1	9,30	8,5	5,70	8,5	11	7,7	23,6		2009
2,2 -	34,9	4,9	8,50	3,4	5,10	8,9	10,5	7,3	21,6		2010
3,3 -	35,9	11,6	8,10	4,2	4,60	5,2	9,1	7,1	19,70		2011
3,4 -	34,2	7,20	8,80	5,1	4,50	8,2	9,2	6,4	20,4		2012
6 -	29,8	8,20	9,80	4,0	4,60	6,8	9,8	8,5	23,10		2013
0,6 -	27	2,50	10,6	4,0	5,0	6,8	10,8	8,1	25,1		2014
0,2	18,8	6,0	11,6	4,8	5,40	4,7	11,5	5,3	27,2		2015
7,7	17,4	1,80	12,3	3,8	5,60	5,0	12,05	2,9	27,8		2016
3,0 -	19,1	1,20	12,3	4,8	5,50	4,4	11,3	3,8	27,3		2017
	33,68		9,26		5,60		9,45		22,44		متوسط الفترة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

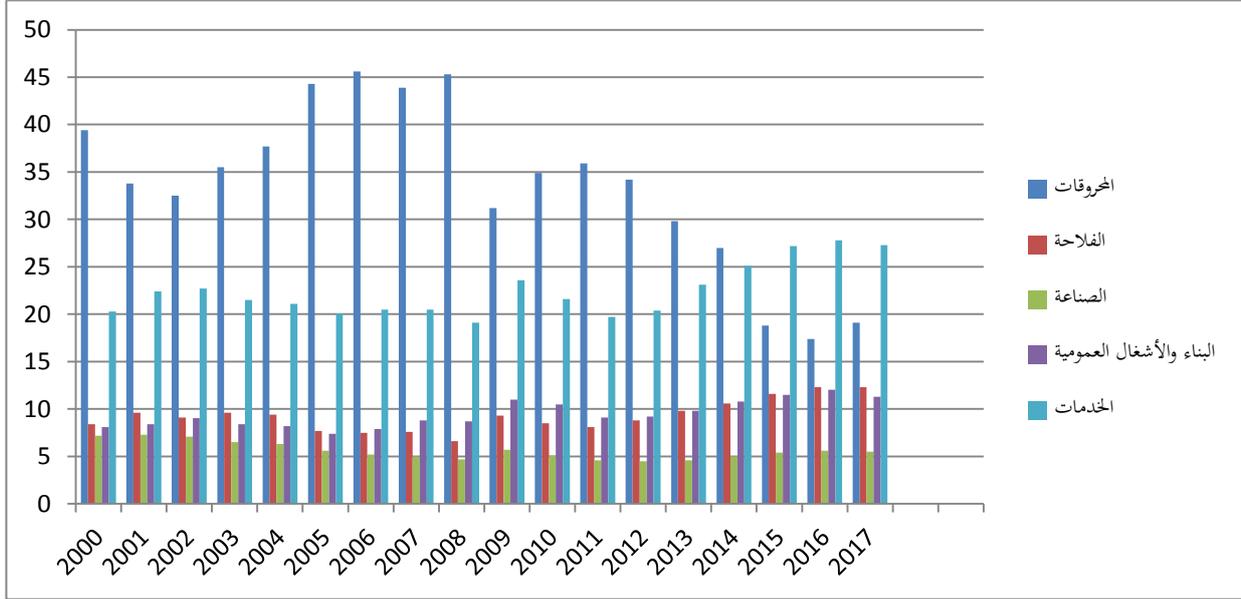
-Banque d'Algérie, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE RAPPORT 2004**, op.cit.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2008، 2012، 2017، مرجع سبق ذكره.

من الجدول السابق، يمكن ترجمة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام في التمثيل

البياني التالي:

الشكل رقم (23): تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (07).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ومعطيات الجدول رقم (07)، أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات نظراً لارتفاع قيمتها في الناتج الداخلي الخام، والذي تمثل نسبة كبيرة من بين كل القطاعات بمتوسط قدره 33,68%، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات والذي يبلغ متوسط الفترة 22,44%، وبعدها القطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الفلاحة اللذان يبلغان نفس النسبة تقريباً إذ يقدران 9,45%، 9,26% على التوالي، لنجد في الأخير قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جداً إذ تبلغ 5,60% كمتوسط خلال الفترة المدروسة.

إن هذه النسب تثبت أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، حيث أن انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي الإجمالي، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الناتج فهي ضعيفة جداً رغم البرامج التي هدفت إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتقليل الواردات، بالإضافة إلى أن أي تغيرات على مستوى معدلات النمو خارج المحروقات انخفاضاً أو ارتفاعاً لا تؤثر على النمو الاقتصادي الإجمالي، وهذا ما يدل على عدم استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك نتيجة لتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية.

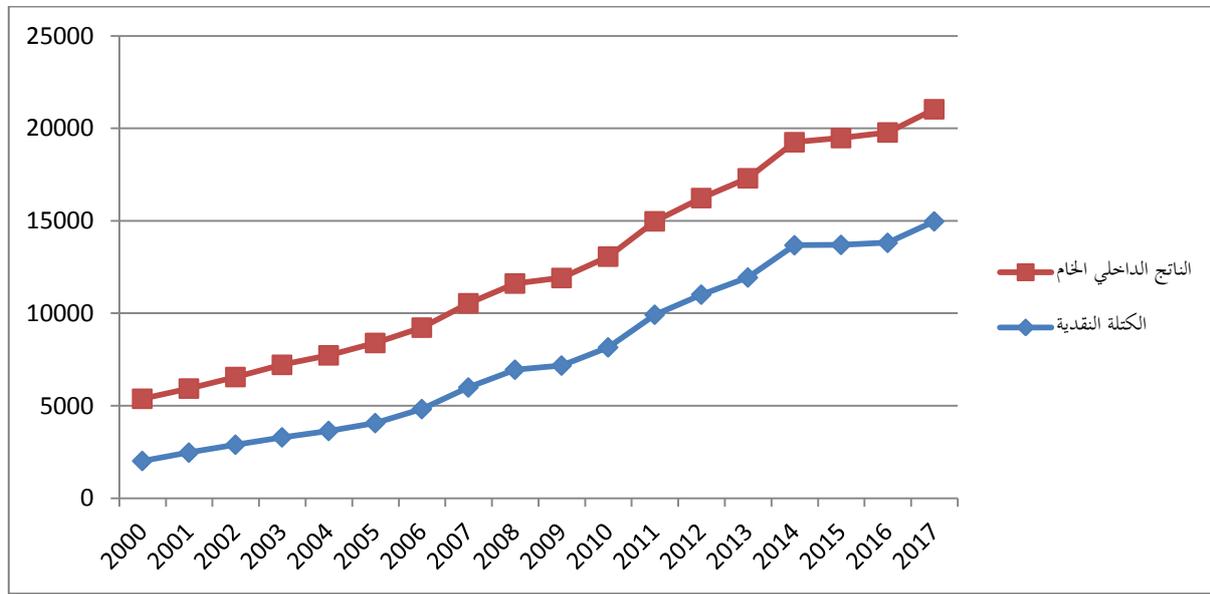
المبحث الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

تغيرت أهداف السياسة النقدية في الجزائر من إصلاح لآخر وقد كان من بين الأهداف هو تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، وحتى تتمكن من تحليل مدى فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف سنقوم بدراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

المطلب الأول: تحليل وصفي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

لمعرفة العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر يمكن استعانة بالمنحنى التالي:

الشكل رقم (24): أثر الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (03) و(05)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ارتفاع الكتلة النقدية يؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام، حيث شهدت الكتلة النقدية ارتفاعاً طوال الفترة الدراسة وهذا ما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام، حيث بدأ بمعدل نمو يقدر بـ 13% سنة 2000 حينها بلغ معدل نمو الناتج الداخلي 3,81%، لترتفع الكتلة النقدية في سنة 2009 بمعدل 3,1%، مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام ولكن بمعدل منخفض بلغ 1,6%، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، ليرتفع الكتلة النقدية سنة 2010 بنسبة يقدر بـ 15,4% عما كان عليه سابقاً، مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بمعدل يقدر بـ 3,63%، لترتفع الكتلة النقدية مجدداً بأدنى معدل لها خلال فترة الدراسة بـ 0,1%، حينها بلغ معدل الناتج الداخلي الخام 3,76%، لترتفع الكتلة النقدية سنة 2017 بمعدل 8,4% وهذا ما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام ولكن بمعدل منخفض عما كان عليه (1,6%).

## المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحليل معطيات الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على Eviews9، وسنتناول في هذا المطلب تعريف وتقديم متغيرات الدراسة، دراسة استقراره السلاسل الزمنية ودراسة السببية بين المتغيرات.

### أولاً: تعريف وتقديم متغيرات الدراسة

قبل بناء النموذج الاقتصادي الذي يوضح أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017)، نقوم بالبحث عن التعريف بمتغيرات الدراسة وتقديم صياغة لمختلف النماذج القياسية.

**1- التعريف بمتغيرات الدراسة:** بناءً على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الظاهرة محل الدراسة في الجزائر، تم تحديد متغيرات الدراسة التي تتمثل في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة معبراً عن النمو الاقتصادي، والكتلة النقدية بالمفهوم الموسع (M2).

**1-1 الناتج الداخلي الخام (PIB):** هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.

**1-2 الكتلة النقدية:** وتشمل النقود وأشباه النقود مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية كثيراً ما يُطلق على هذا التعريف للكتلة النقدية "M2".

وتعتمد هذه المتغيرات على سلسلة زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017، تحريماً من خلالها عن المصادر الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية، ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (08).

### الجدول رقم (08): معطيات الدراسة ومصادرها

الفترة	المصدر	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة 2017-2000	بنك الجزائر	PIB	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة
		M2	الكتلة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبة

**2- صياغة النماذج القياسية:** بهدف معرفة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017)، تم الاعتماد على نموذج قياسي يستند على النظرية الاقتصادية الكلية، واعتبرنا أن الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة كمتغير تابع والكتلة النقدية كمتغير مستقل، ويأخذ النموذج الصيغة:

$$PIB = f(M2) \dots \dots \dots (03-01)$$

سوف يتم تحليل هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير.

حيث أن: - M2: الكتلة النقدية بالمفهوم الموسع. - PIB : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

### ثانياً: دراسة العلاقة بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي

مصنوفة الارتباط الخطي لمتغيرات النموذج الأول موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مصنوفة الارتباط الخطي لمتغيرات النموذج الأول

PIB	1	0.9779
M2	0.9779	1

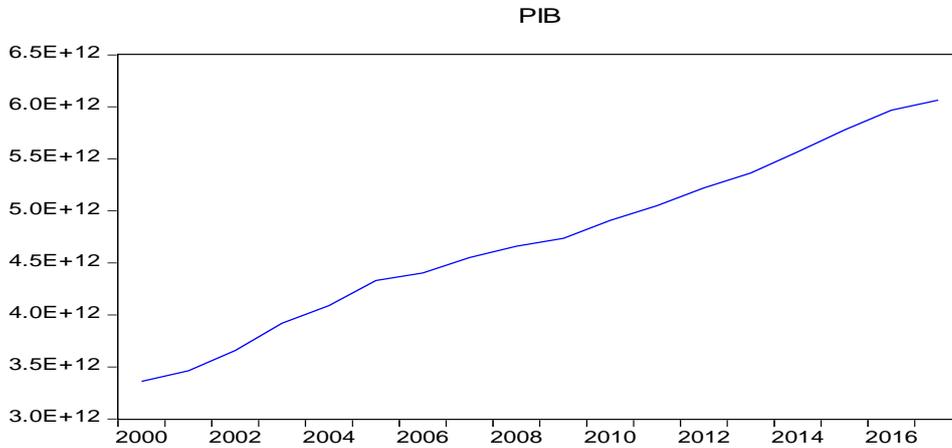
المصدر: مخرجات EViews9.

يتضح من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مع الكتلة النقدية طردية (معامل ارتباط موجب)، ويمكن تفسير العلاقة الطردية بارتباط هذه المتغيرات بأسعار البترول، حيث أن ارتفاع أسعار البترول أدى الى وفرة في الموارد المالية مما سمح بتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية، مما أدى الى ارتفاع الكتلة النقدية، كما أن ارتفاع أسعار البترول أدى الى ارتفاع ناتج القطاع البترولي، وبالتالي ارتفاع الناتج الداخلي الخام، كما يمكن تفسير هذه العلاقة الطردية، أي أن زيادة الكتلة النقدية أدت الى انخفاض أسعار الفائدة مما رفع من حجم الاستثمارات وأدى الى ارتفاع الطلب الكلي والناتج (وفق آلية المضاعف).

### ثالثاً: دراسة استقراره السلاسل الزمنية

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل بيانات الدراسة في القيام باختبار استقراره متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر ADF، ويمكن توضيح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر لفترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

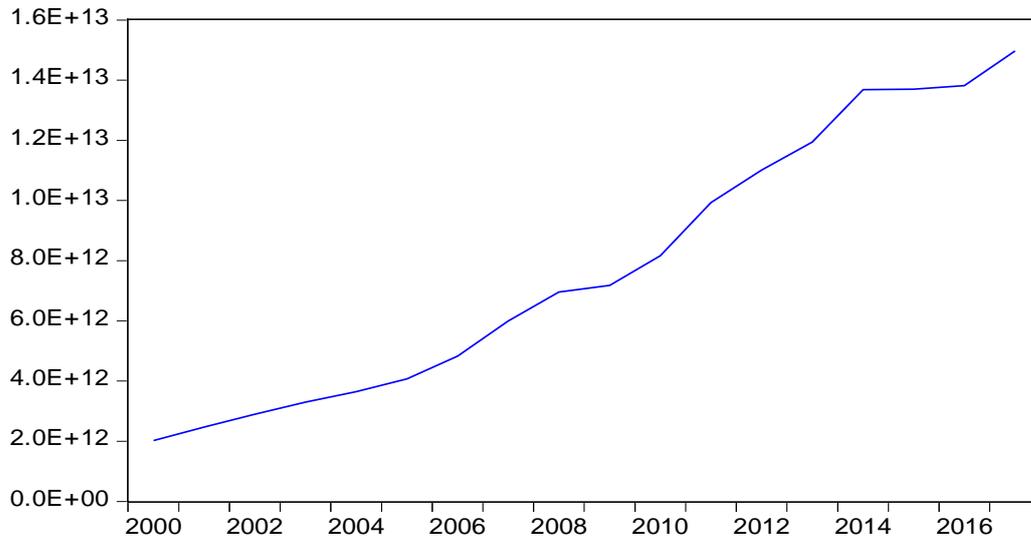
الشكل رقم (25): تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة



المصدر: مخرجات EViews9.

الشكل رقم (26): الكتلة النقدية بالمفهوم الموسع

M2



المصدر: مخرجات EViews9.

يتضح من الشكلين أعلاه أن كل المنحنيات تأخذ اتجاه عام منتظم، مما يوحي مبدئياً بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، أي أن السلاسل غير مستقرة الأمر الذي يوحي بعدم استقراريتها، ولتأكد من ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور ولفيليبس براون PP كما هو مبين في الجدولين رقم (10) و (11).

الجدول رقم (10): اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور

درجة التكامل	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	
I(1)	0.42	0.07	0.01	1	0.10	0.89	PIB
I(1)	0.53	0.10	0.03	1	0.55	0.99	M2

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات Eviews9

تُشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أن السلسلتين الزمنيتين

M

PIB, 2 غير مستقرة عند المستوى، لذلك تم اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الأصلية التي تبين أنها معنوية عند مستوى معنوية (10%) عند الحد الثابت والاتجاه العام، وبالتالي فهذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (I=1).

الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

كما تشير النتائج الى أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية لكل السلاسل الزمنية، أي أن هذه السلاسل غير مرتبطة بالزمن اذن هي من نوع (DS)، أما بالنسبة للحد الثابت فهو موجود أيضاً في كل السلاسل، وتؤكد من استقرار هذه المتغيرات باستخدام اختبار فلييس براون (PP) الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (11): اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار فلييس براون (PP)

درجة التكامل	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	لا حد ثابت	حد ثابت ولا	حد	لا حد ثابت ولا	حد ثابت	حد	
	ولا اتجاه عام	اتجاه عام	ثابت	اتجاه عام	واتجاه عام	ثابت	
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	
I(1)	0.40	0.06	0.01	1	0.66	0.89	PIB
I(1)	0.11	0.10	0.04	1	0.50	0.99	M2

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن نتائج اختبار جذر الوحدة وفق فلييس براون (PP) كما كانت عليه وفق اختبار إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) مما يعطيها مصداقية أكبر، حيث أن السلسلة الأصلية كانت غير مستقرة عند المستوى، لكنها استقرت عند الفروق الأولى (First - diference) عند الحد الثابت والاتجاه العام. وهذا ما يبين أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى سواءً كان ذلك بوجود حد ثابت أو حد ثابت واتجاه عام.

رابعاً: دراسة السببية بين المتغيرات

يهدف توضيح العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة الى تفسير الظواهر الاقتصادية والتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة بين المتغيرين أما عملياً فتفيد في صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرنجر لمتغيرات الدراسة، ويمكن توضيح السببية بين المتغيرات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (12): اختبار السببية بين الكتلة النقدية (M2) والناجح الداخلي الخام (PIB)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause M2	16	1.68176	0.2305
M2 does not Granger Cause PIB		4.47672	0.0378

المصدر: مخرجات EViews9.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% لأن  $(p=0.2305 > 0.05)$ ، وهذا يعني قبول فرضية العدم أي أن الناتج الداخلي الخام لايسبب الكتلة النقدية، ومن

جهة أخرى في الشطر الثاني من هذه الحالة ( $p=0.0378 < 0.05$ )، أي نرفض فرضية العدم أي أن الكتلة النقدية تسبب الناتج الداخلي الخام، ومنه السببية توجد في اتجاه واحد من الكتلة النقدية نحو الناتج الداخلي الخام.

### المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

بعد دراستنا لمجموعة السلاسل الزمنية وذلك من ناحية الاستقرار، وجدنا أنها مستقرة بعد اجراء الفرق الأول، ومن خلال هذا الطرح فان امكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات ممكن في المدى الطويل، وللتأكد من هذا نقوم بتطبيق اختبار أنجل قرانجر.

#### أولاً: اختبار أنجل قرانجر

للتأكد من هذا نقوم بتطبيق اختبار أنجل قرانجر ذات المرحلتين.

**1- المرحلة الأولى:** تتمثل في كون أن المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة، وهذا ما تم الحصول عليه سابقاً، حيث وجدنا أن المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة الأولى.

**2- المرحلة الثانية:** نقوم بتقدير علاقة المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، ونتائج التقدير موضحة كما يلي:

$$PIB = C(1) + C(2)*M2$$

$$PIB = 3.29880229233e+12 + 0.182916183229*M2$$

بعد حساب البواقي نقوم بدراسة استقراريتها بواسطة اختبار ديكي فولر المطور ولتكن (e)، ونتائج تطبيق

الاختبار البواقي موضحة كما يلي:

الجدول رقم (13): اختبار سكون بواقي نموذج الكتلة النقدية وفق اختبار ديكي فولر المطور

المستوى			المتغير
لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
Prob	Prob	Prob	E
0.11	0.20	0.24	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات EVIEWS9

من خلال نتائج التقدير أعلاه بينت لنا أن البواقي غير مستقرة لوجود جذر أحادي، ومنه والبواقي غير مستقرة،

وفرضية التكامل المتزامن مرفوضة، ونذهب الى تقدير VAR.

#### ثانياً: تقدير VAR

قبل القيام بتقدير نموذج VAR يجب تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR(P)، حيث نعتمد في

تحديدها على المفاضلة بين نتائج الاختبارين (Akaike; Schwarz) التي استخدمت لتحديد فترة الابطاء، ويتضح من

الجدول أسفله أن الفترة الأولى هي فترة الإبطاء المثلى، لأن قيمها أدنى مقارنة بقيم الاختبارين وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P) الناتج الداخلي الخام

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-858.5090	NA	2.31e+47	114.7345	114.8289	114.7335
1	-811.4024	75.37045*	7.45e+44*	108.9870*	109.2702*	108.9840*
2	-808.0260	4.501864	8.45e+44	109.0701	109.5422	109.0651
3	-804.2417	4.036674	9.64e+44	109.0989	109.7597	109.0918

المصدر: مخرجات Eviews9

بعد تحديد درجة التأخير المثلى في نموذج (VAR) والمقدرة ب(1=P)، أي أن النموذج الأفضل هو VAR(1)،

وكانت مخرجات برنامج Eviews9 للتقدير كما يلي:

### 1- تقدير النموذج الاول:

$$PIB = C(1,1)*PIB(-1) + C(1,2)*M2(-1) + C(1,3)$$

$$PIB = 0.866495*PIB(-1) + 0.02447*M2(-1) + 599492840453$$

(0.07475)	(0.01399)	(2.5E+11)
[ 11.5919]	[1.74212]	[ 2.41422]

$$R^2=0.995907 \quad F\text{-statistic}=1703.152 \quad Adj. R\text{-squared}=0.995322$$

تدل قيمة معامل التحديد (Adj. R-squared=0.995322) أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة، وهذا يعني

أن الناتج المحلي الخام له معنوية احصائية كلية، وذلك من خلال أن احصائية فيشر المحسوبة ( F – statistic =

1703.152) أكبر من الجدولة (Ftabl= 3.21)، وهذا يعني أن الكتلة النقدية تفسر لوحدها معظم التغيرات التي

تحصل في الناتج المحلي الخام.

أما بالنسبة إلى المعنوية الجزئية، يلاحظ من خلال قيم المرفقة لإحصائية أن معلمة متغيرة الكتلة النقدية في السنة

السابقة معنوية عند مستوى ثقة (95%)، كما نلاحظ أن الحد الثابت موجب ومعنوي ولا يتعارض مع النظرية

الاقتصادية، كما أن المتغيرات المفسرة للناتج هي ذات إشارة موجبة، وبالتالي كلما ارتفعت الكتلة النقدية في السنة

السابقة يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

### 2- تقدير النموذج الثاني:

$$M2 = C(2,1)*PIB(-1) + C(2,2)*M2(-1) + C(2,3)$$

$$M2 = 1.007*PIB(-1) + 0.842*M2(-1) - 2.75179992418e+12$$

(0.07475)	(0.01399)	(2.5E+11)
[ 11.5919]	[1.74212]	[ 2.41422]

$$R^2 = 0.987828 \quad \text{Adj. R-squared} = 0.986089$$

$$F\text{-statistic} = 568.1048$$

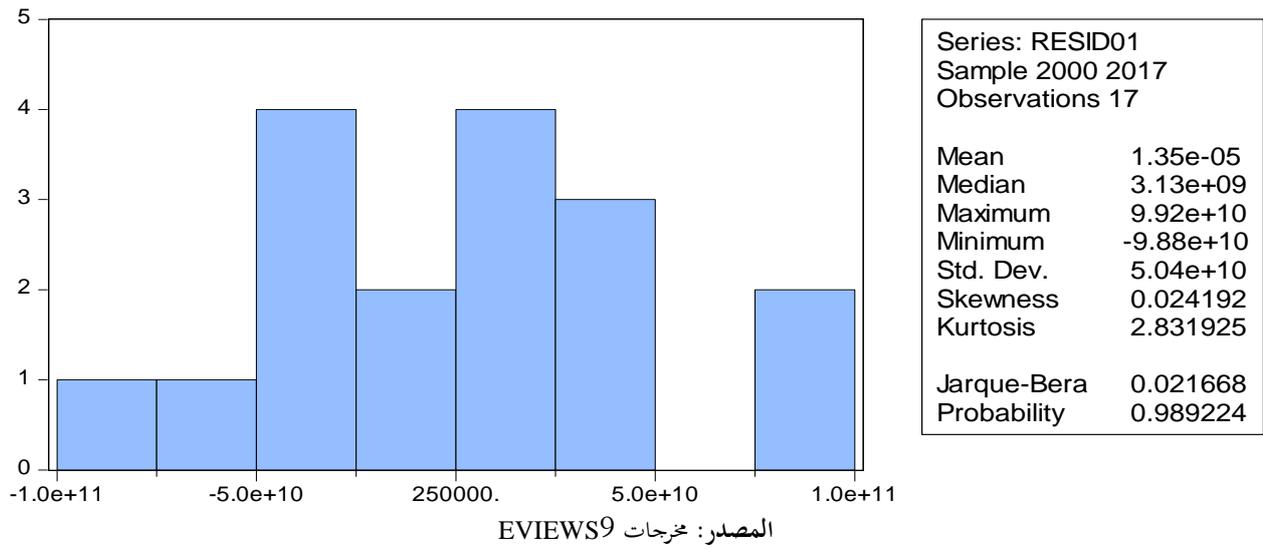
تدل قيمة معامل التحديد (Adj. R-squared= 0.986089) أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة، وهذا يعني أن الناتج الداخلي الخام له معنوية احصائية كلية، وذلك من خلال أن احصائية فيشر المحسوبة ( F – statistic = 568.1048 ) أكبر من الجدولة (F<sub>table</sub>= 3.21)، وهذا يعني أن الناتج المحلي الخام يفسر لوحده معظم التغيرات التي تحصل في الكتلة النقدية.

أما بالنسبة إلى المعنوية الجزئية، يلاحظ من خلال قيم المرفقة لإحصائية أن معلمة المتغير الناتج الداخلي الخام في السنة السابقة معنوية عند مستوى ثقة (95%)، كما نلاحظ أن الحد الثابت سالب ومعنوي ولا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، كما أن المتغيرات المفسرة للكتلة النقدية هي ذات إشارة موجبة، وبالتالي كلما كانت ارتفاع الناتج الداخلي الخام في السنة السابقة يؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

### ثالثاً- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

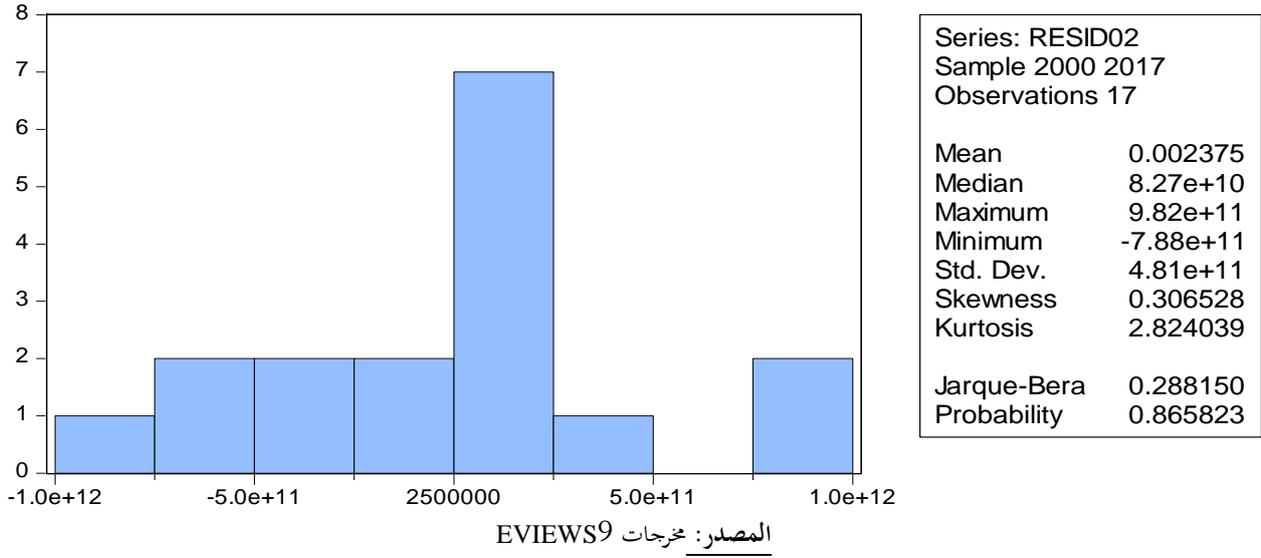
من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتياً، ليكن (resid01) سلسلة بواقي تقدير المعادلة الأولى، (resid02) سلسلة بواقي تقدير المعادلة.

الشكل رقم (27): بيان توزيع (ε<sub>1</sub>) في حالة النموذج الأول



من خلال الشكل اعلاه يتضح أن  $\text{prob} = 0.98 > 0.05$  ومنه البواقي تخضع الى التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (28): بيان توزيع (  $\epsilon_1$  ) في حالة النموذج الثاني



من خلال الشكل اعلاه يتضح أن  $\text{prob}=0.86 > 0.05$  ومنه البواقي تخضع الى التوزيع الطبيعي.

من خلال هذ نقبل فرضية العدم وبالتالي  $\epsilon_1$  عبارة عن شوشرة بيضاء ذات توزيع طبيعي، ومنه نقبل فرضية

التوزيع الطبيعي للبواقي وأنها تمثل صدمات عشوائية.

$$\text{PIB} = 0.866495 * \text{PIB}(-1) + 0.02447 * \text{M2}(-1) + 599492840453$$

$$\text{PIB} = 0.866486 * 6063845255400 (-1) + 0.02447 * 14974600000000 (-1) + 599492840453$$

$$\text{PIB} = 6.22016 * 10^{12}$$

$$\text{M2} = 1.007 * \text{PIB}(-1) + 0.842 * \text{M2}(-1) - 2.75179992418e+12$$

$$\text{M2} = 1.007 * 6063845255400 (-1) + 0.842 * 14974600000000 (-1) -$$

$$2.7517999241 e+12$$

$$\text{M2} = 1.8687 * 10^{13}$$

خلاصة:

توصلنا من خلال هذا الفصل، إلى أن السياسة النقدية التي تم تطبيقها في الجزائر طوال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 وسنة 2017 شهدت العديد من التعديلات منذ بداية فترة الدراسة سنة 2000، ومن أهم هذه التعديلات هناك الأمر 03-11 والأمر 04-10 والتعديل الأخير الذي كان في سنة 2017، سواءً تعلق الأمر بالأهداف أو الأدوات، فمثلاً فيما يخص أدواتها تم الانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، إلا أن هناك البعض منها إلى يومنا هذا لم تكن فعالة، وهذا ما أدى لبنك الجزائر باستحداث أدوات جديدة للتحكم أكثر في السيولة المفرطة التي عرفتها البنوك الجزائرية، تمثلت هذه الأدوات في أداة استرجاع السيولة والتسهيل الخاصة قصد التحكم في الكتلة النقدية.

أما فيما يخص دراسة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستقر، حيث يتغير من سنة لأخرى تبعاً لتغيرات قطاع المحروقات، لارتباطه بارتفاع وانخفاض أسعار البترول، أما فيما تأثير الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام فقد ساهم الارتفاع في حجم الكتلة المتداولة في ارتفاع الناتج الداخلي الخام وهو ما ظهر أكثر من خلال الدراسة القياسية التي وضحت أن معامل الارتباط كان 0,97.

الخاتمة

## الخاتمة

من خلال ما تناولناه يتبين أن معالم السياسة النقدية في الجزائر ظهرت من خلال اصدار قانون النقد والقرض 90-10 وتطورت أكثر بعد اصلاحات الألفية الثالثة بداية من الأمر 01-01 المعدل لقانون 90-10 وصولاً إلى الأمر 17-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11، إذ بموجب كل هذه الاصلاحات أصبح بإمكان بنك الجزائر استعمال العديد من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي والتي يأتي في مقدمتها الاحتياطي الاجباري، معدل إعادة الخصم، وامتصاص فائض السيولة، ونتيجة هذه الاصلاحات أصبح للسياسة النقدية أثر على معدل النمو الاقتصادي، وهو ماتم تأكيده من خلال الدراسة القياسية التي تظهر العلاقة بين المتغيرين (الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام) والتي بينت أنه هناك علاقة طردية قوية جدا بينهما وذلك من خلال معامل الارتباط ومعامل التحديد، ولكن تبقى السياسة النقدية في حاجة إلى تدعيم من قبل السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة السياسة المالية.

### النتائج:

على ضوء ما تم تناوله في الفصول الثلاثة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر المدرسة الكلاسيكية هي أولى المدارس التي ألفت الضوء على العلاقة الموجودة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة، حيث ترى المدرسة الكلاسيكية أن النقود حيادية وأثرها ينعكس على مستوى العام للأسعار، أما المدرسة الكينزية فتري بأن النقود كما تؤثر على الأسعار تؤثر على الدخل والتشغيل، كما لا يمكن فهم السياسة النقدية إلا من خلال التطرق إلى مختلف المدارس الاقتصادية؛
- تتمثل أدوات السياسة النقدية في الأدوات المباشرة وتشمل معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة التي تتسم بعدم فعاليتها في الدول النامية، إلى جانب الاحتياطي القانوني، وتستعمل هذه الأدوات للتأثير على حجم الائتمان، بالإضافة إلى الأدوات المباشرة التي تستعملها الدول النامية خاصة سياسة تأطير القرض، بالإضافة إلى الاقتناع الأدبي، عمليات مصرفية أخرى، والودائع المشروطة للاسترداد؛
- ينتقل تأثير السياسة النقدية على الهدف النهائي عبر مختلف القنوات تبعاً لاختيار الهدف الوسيط تتمثل هذه القنوات في أربع قنوات رئيسية هي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية، وقناة الائتمان؛
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في مختلف الدول مهما تباينت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، بغية تجنب التضارب والتعارض بين أهداف وأدوات كل سياسة، وذلك نتيجة الآثار المتبادلة بين السياستين، التي تعد من أهم الأسباب الداعية إلى هذا التنسيق؛
- تؤثر السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال تأثيرها على عجز الموازنة، أما السياسة المالية فهي تؤثر على السياسة النقدية عن طريق قدرة البنك المركزي على تحقيق هدف استقرار الأسعار، كما أن هذه التأثيرات تتم عن

## الخاتمة

طريق ركزتين أساسيتين تتمثل الركيزة الأولى في القرض العام، أما الركيزة الثانية تتمثل في تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي؛

- يُعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة المستمرة في الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه عبر مدة من الزمن، لكن اختلاف طرق قياس النمو الاقتصادي ومفاهيمه وصعوبات قياسه يجعل منه مؤشر لا يمكن الحكم عليه في معرفة الوضعية الاقتصادية الحقيقية للبلد محل الدراسة؛

- حظي النمو الاقتصادي هو الآخر باهتمام مختلف المدارس الاقتصادية، الذي تم تداوله بعدد من النظريات التي تعد والنماذج المفسرة لتطوره؛

- يُعتبر استقرار الأسعار من بين أهم أهداف التي تسعى السلطات النقدية تحقيقها في الجزائر، في حين نص الأمر 03-11 على تحقيق نمو سريع على حساب نمو المنتظم الذي حُدد في قانون 90-10، وكذا الأمر 10-04 الذي استهدف معدل التضخم على الآفاق متوسط الأجل باستخدام نموذج التنبؤ، إلى جانب هدف الاستقرار المالي والنقدي؛

- قام بنك الجزائر باستخدام أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية مركزة على تقليص الكتلة النقدية، تمثلت في معدل إعادة الخصم، ومعدل الاحتياطي القانوني الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2001، كما أن هناك أدوات أخرى استحدثت مثل أداة لاسترجاع السيولة وأخرى لتسهيل السيولة، وادخال أداة السوق المفتوحة حيز التنفيذ في سنة 2017؛

- تعاني الجزائر من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، وهذا التذبذب يجعل من عملية النمو الاقتصادي غير مستقر في الأجل الطويل؛

- تشير الدراسة إلى أن ارتفاع وانخفاض معدلات النمو في الجزائر ترتبط بالدرجة الأولى على تغيرات أسعار البترول بالانخفاض والارتفاع؛

- تميزت الفترة 2000-2017 بتطبيق سياسة نقدية توسعية، ولقد ساهمت في تشجيع معدل النمو الاقتصادي، وهو ما ظهر في معدل الارتباط الموجود بين المتغيرين وذلك على الرغم من عدم نجاحها في بلوغ معدل النمو العالي المقدر بـ 7%، خصوصا في ظل سيطرة قطاع المحروقات وضعف السوق المالي.

### اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من من اختبار الفرضيات ما يلي:

**الفرضية الأولى صحيحة:** السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي والذي للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان لتحقيق الأهداف المحددة والمرغوب تحقيقها، وذلك وفق الأهداف المحددة.

**الفرضية الثانية صحيحة:** يُعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات للقياس الأداء الاقتصادي، وذلك لاختلاف طرق قياسه التي تدل على وجوده، من أهمها الناتج المحلي الخام والناتج المحلي الخام، حيث يُعتبر هذا الأخير أحسن معيار لقياس الأداء الاقتصادي لبلد ما لأنه يعبر عن مقياس معدل النمو الاقتصادي ولكن يشترط أن يكون بالأسعار الثابتة وليس بالأسعار الجارية لأنه يعزل التضخم عند حسابه، وهناك ثلاث طرق لحساب هذا الناتج، تتمثل في طريقة القيمة المضافة، طريقة الدخل، طريقة الانفاق.

**الفرضية الثانية خاطئة:** تعتبر السياسة النقدية في الجزائر من خلال أدواتها المباشرة كنسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم محدودة الفعالية، وهذا ما شجع البنك المركزي الجزائري إلى أدوات أخرى كأداة معدل استرجاع السيولة في سنة 2002 وأداة تسهيلة الودعية المغلى للفائدة في سنة 2005، وادخال أداة عمليات السوق المفتوحة حيز التنفيذ في سنة 2017.

**الفرضية الرابعة خاطئة:** توجد سببية ذو اتجاه واحد من الكتلة النقدية نحو الناتج الداخلي الخام، في حين لا يؤثر الناتج الداخلي الخام في الكتلة النقدية.

### المقترحات:

من خلال النتائج المتوصل اليها نستطيع تقديم مجموعة من الاقتراحات منها:

- ضرورة خلق سوق مالي في الجزائر من أجل تنشيط عمليات السوق المفتوحة، من أجل الاعتماد عليه ضمن أدوات السياسة النقدية.
- ضرورة قيام السلطة النقدية بمتابعة المستمرة لأدوات السياسة النقدية ضماناً لفعاليتها مع تحديد مسؤوليات إدارة هذه الأدوات.
- العمل على تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تفاعل وتضارب بين السياستين.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات، والذي من شأنه من رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من أجل المساهمة زيادة الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات.

## الخاتمة

---

- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيه كل قطاع.

### آفاق البحث:

يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى لها صلة بالموضوع نذكر منها:

- تحليل أثر السياسة المالية المصاحبة للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- اشكالية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

- تفعيل السوق المالي الجزائري كركيزة لتطبيق سياسة نقدية فعالية.

# قائمة المراجع

- 1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 2- آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين، ستيفن ج. بيريز، الاقتصاد الكلي - مبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات-، الطبعة الأولى، ترجمة صانع علمية ناشرون لبنان بالتعاون مع بيرسون إديوكيشن، برنتيس هول، نيوجيرسي، الولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2014.
- 3- إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر 2008.
- 4- إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 5- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 6- بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 7- بلعوز بن علي، دليل في الاقتصاد، دار الخلوونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 8- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 9- بوخاري محمد، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 10- بول آ. سامويلسون، وليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة دباغ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 11- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 12- جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزبود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 13- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
- 14- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 15- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 16- حسين أحمد حسين الغزو، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 17- حميد عبيد عبد وآخرون، الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

- 18- حوحو فطوم، السياسات الاقتصادية والسوق المالي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 19- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 20- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
- 21- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي -دراسة تجريبية عبر البلدان-، ترجمة نادر ادريس التل، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 22- سامي خليل، الاقتصاد الكلي الحديثة، الجزء الثاني، الكويت، 1999.
- 23- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديث، الجزء الأول، الكويت، 1999.
- 24- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 25- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النفود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 26- السيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 27- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 28- صالح الخصاصونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 29- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 30- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 31- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 32- طالب عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
- 33- طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 34- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1974.
- 35- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 36- عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 37- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، دار الجامعية للنشر والتوزيع، إسكندرية، 2013.

## قائمة المراجع

- 38- عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 39- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 40- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 41- عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- 42- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 43- عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبد المجيد، الهيمنة المالية للدول الربيعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 44- العربي محمد ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 45- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 46- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 47- فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 48- لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 49- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 50- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
- 51- محمد زرقون، أمال رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الكلية، الجزائر، 2017.
- 52- محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق لنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 53- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 54- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وعلى عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 55- محمود سحنون، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- 56- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 57- مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 58- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 59- مفتاح صالح، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- 60- مسعود مجيطنه، دروس في المالية الدولية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 61- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الزهران للطباعة والنشر، الأردن، 2006.
- 62- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات-، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 63- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 64- نوري محمد عبيد الكصب، التنوع الاقتصادي الترويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2016.
- 65- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 66- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 67- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جامعية، مصر، 2009.
- 68- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.

## II- الأطروحات والمذكرات:

### I-II الأطروحات:

- 1- بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.
- 2- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية ونظرية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

- 3- حيدوشي عاشور، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014-2015.
- 4- رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.
- 5- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر -03، الجزائر، 2014-2015.
- 6- طويل بهاء الدين، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015-2016.
- 7- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 8- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014.
- II-II المذكرات:**
- 1- العمرى علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 2- بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد مقري، بومرداس، الجزائر، 2009-2010.
- 3- بن يحي نسيم، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2013) دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية والنقود، جامعة يحي فارس، مديّة، الجزائر، 2013-2014.
- 4- ماصي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

III- المجالات:

- 1- أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وإبراز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 07، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا، 2018.
- 2- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 39، 2017.
- 3- حشمان مولود، كنتاش سميرة، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.
- 4- حمريط محسن، حجاب عيسى، العلاقة بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر من خلال المقاربة ARDL للفترة 1980-2016، أبحاث الاقتصادي وإدارية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.
- 5- حيدر حسين آل طعمة، أحمد اسماعيل المشهداني، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، العراق، 2012.
- 6- حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014)، مجلة المعارف، العدد 19، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
- 7- رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية للفترة (1990-2010)، مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد 01، العدد 10، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014.
- 8- سعودي عبد الصمد، حسين بلعجوز، اصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار النقدية وأسعار الصرف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، 2016.
- 9- صباح فاضل، صبرينة طكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
- 10- فواز جار الله نايف الدليمي، عبد الله خضر عبطان السعاوي، أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في البلدان النامية مختارة للمدة 1980-2003، مجلة الأكاديمية العلمية، المجلد 31، العدد 96، جامعة الموصل، العراق، 2009.
- 11- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق مربع السحري لكالدور في الجزائر (2000-2010)، مجلة بحوث الاقتصادية العربية، العدد 66، الجزائر، 2014.
- 12- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

13- مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر، 2017.

IV- الملتقيات:

1- عيجولي خالد، فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي " حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

V- التقارير والمنشورات:

- 1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.
- 2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
- 3- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- 4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
- 5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
- 6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.
- 7- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- 8- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
- 9- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.
- 10- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 22، جوان 2013.
- 11- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، سبتمبر 2017.
- 12- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2018.
- 13- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، جوان 2018.
- 14- بنك الجزائر، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008.

15- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعب الوطني، ديسمبر 2018.

VI- النصوص التشريعية:

- 1- الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أبريل 1990.
- 2- الجمهورية الجزائرية، النظام 2000-01 المؤرخ في 13 فيفري 2000 المتعلق بالنقد والقرض.

- 3- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، 28 فيفري 2001.
- 4- الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003.
- 5- الجمهوري الجزائرية، القانون رقم 01-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017.
- VII- المواقع الالكترونية:

- 1- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد الدولي، قطر، سبتمبر 2003، من الموقع الالكتروني:

[<https://www.yemen-nic.info/files/financial/experts/pdf/2.pdf>]

ثانياً: باللغة الأجنبية

- 1- Ahmed zakan, dépenses publques produtives, croissance a long terme et politique economique – essai d’analyse econométrique appliüée au cas de l’algérie. Thèse pour l’obtention du diplôme de Doctorat d’Etat en Sciences Economiques, université d’alger, algérie2003-2002.
- 2- Banque d’Algérie, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE RAPPORT, 2003, sur le site:  
[<https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat3.htm>].
- 3- Banque d’Algérie, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE RAPPORT 2004, juillet 2005, sur le site:  
[<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/RAPPORT%202004.pdf>].
- 4- La banque mondiale, Données, United States of America, sur le site:  
[<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie?view=chart>]